

أبو الحسن الأزدي

#1

فتوى: حكم الدراسة في مدارس جزيرة العرب وغيرها

بسم الله الرحمن الرحيم



نص السؤال:

ما حكم الدراسة في مدارس الطواغيت كجزيرة العرب وغيرها علما أننا أخرجنا أولادنا من مدارسهم من سنوات عديدة واكتفينا بتدريسهم العلوم الشرعية لكن والحال لا يخفاكم أصبحوا يحتاجون الشهادات في كثير من مجالات الحياة بل حتى المعاهد الشرعية تشترط عليهم شهادة المرحلة الثانوية مما اضطر البعض إلى الدراسة بنظام المنازل بحيث لا تذهب للمدرسة إلا فترة الاختبارات فما حكم ذلك؟ وما رأيكم بمن يقطع من التحقت بالمدرسة بالنظام المذكور بحجة الخوف من الفتنة ونحوه ؟ وجزاكم الله خيرا

الجواب:

بلا شك أيها المبارك أن التجافي والتناهي عن المدارس المسؤول عنها هو السبيل الأقوم، والمرء ما أمكنه هجران تلكم المدارس وتطلب العلم من منابعه الأولى فهذا هو الأفضل والأكمل له، ولكن مع حاجة الناس إلى استحصل الشهادات التي صار لزومها لطرق

أبواب الحياة معلوماً لا يخفى على أحد، ومع تضيق الطواغيت على الناس في سبل عيشهم، فليس من تبعه على الناس في هذا ما اجتهدوا في تجنب الشر الواقع فيها، وبذلوا الوسع في درئه عن أنفسهم وأبنائهم، على أن هذه المدارس والمعاهد تتفاوت فيما بينها في الشر الكائن بها قلة وكثرة، ومن استفرغ جهده في هذا الباب يسر الله له تلافي كثير مما يحاذر.. ومن السبل والوسائل المفيدة الدراسة بنظام المنازل كما ذكرت، وجوازها لا غبار عليه، إذ المحذور في هذه المدارس هو تغلل الباطل والدين المبدل في أذهان النشئ، أو حضور الباطل من القول دون القدرة على إنكاره ومفارقته، والدارس بنظام المنازل قد سلم من هذين المحذورين. وإذا كان الجواز متقرباً في هذه المسألة، فبأي شيء يستجيز المقاطع لأخيه المسلم قطيعته؟! أسأل الله لي ولإخواني الفقه في دينه، والرحمة بخلقه حيث يحب أن تكون الرحمة.. واعذرنى أيها الفاضل على الإيجاز، سددك الله وبارك فيك .

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com/2018/02/blog-post_6.html

#2

فتوى: حكم تدريس النشيد الوطني

نص السؤال:

ما حكم تدريس النشيد الوطني للطلاب

خصوصاً أن مدرسة الإسلامية حالياً تُجبر على تدريس مادة الوطنية، فمديرة المدرسة تفرض على المعلمة أن تعلم الطلاب مادة التربية الوطنية ، والتربية الوطنية كانت ممنوعة في الدولة الإسلامية، لكن بعد الانحياز رجعتها الحكومة

والوقفات الصباحية يرددون نشيد العلم والدعاء للجيش والحشد

وهذا هو النشيد:

موطني .. موطني

أَجَلالٌ وَأَجَمالٌ وَسَناءٌ وَبَهاءٌ

في رُبائِك

وَالحياةُ وَالنَّجاةُ وَالْهَناءُ وَالرَّجاءُ

في هواك

هل أراك سالماً مُنعمًا وغانماً مُكرماً

هل أراك في علاك تَبْلُغُ السِّمَاء

مُوطِني!

مُوطِني!

الشَّبابُ لَنْ يَكِلَ ، هَمُّهُ أَنْ تَسْتَقِلَّ أَوْ يَبِيدَ ،

نَسْتَقِي مِنَ الرَّدَى وَلَنْ نَكُونَ لِلْعَدَا كَالْعَبِيدِ ،

لا نُريدُ ذُلَّنَا المُؤَبَّدَا وَعِيشَنَا المُنْكَدَا ،

لا نُريدُ بَلَّ نُعِيدُ ، مَجْدُنَا التَّلِيدُ.

مُوطِني!

الْحُسَامُ وَالْيَرَاعُ لا الْكَلَامُ وَالنِّزَاعُ

رَمَزُنَا

مَجْدُنَا وَعَهْدُنَا وَوَجِبَ إِلَى الْوَفَا

يَهْرُنَا

عِزُّنَا!

غَايَةُ تَشْرِيفٍ وَرَايَةُ تَرْفِيفٍ

يا هَناك في علاك قاهرًا عِداك

مُوطِني!

الجواب:

لست أرى في هذا النشيد صريح لفظ الدعاء للحشد أو الجيش،

ولو كان فيه ذلك لكان شأنه شأن المكفرات التي لا يعذر مقتترفها إلا حالة الإكراه،

وألفاظ هذا النشيد فيما يظهر لي من المحتمل الذي يمكن أن يراد به المعنى المكفر، ويمكن أن يراد به من المعاني ما هو دون ذلك،

وعند ذلك فشأنه إذاً والله أعلم شأن غيره من المحرمات التي لا يبيحها إلا الضرورة..

والسائلة الكريمة واجب عليها فيما سألت عنه الإنكار إن قدرت عليه، وإن أمكنها عدم شهود هذا النشيد لزمها ذلك ما استطاعت،

وإن لم يمكن شيء من ذلك وكان الملجئ لها إلى هذا العمل ضرورة فليست أرى عليها من بأس إن شاء الله ما اتقت الله ما استطاعت،

وإن لم يكن لها إلى هذا العمل ضرورة ولم يكن لها سبيل إلى تجنب الحرام فيه فعليها تركه، والله يخلف عليها بتركها ما تركت ابتغاء وجهه خيراً من الذي تركته،

وإن كان المفروض عليها هو مجرد التدريس لهذا النشيد فإنه يمكنها صرفه عند تدريسه إلى أحسن المحامل والمعاني ، ونفي المعاني الباطلة والتحذير منها، وجعله مدخلا لغرس الهدى والخير في عقول الناشئة، والله تعالى أعلم.

Permalink: <http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2018/02/blog-post.html>

#3

السرورية.. فصام يولد الانشطار.

الهيئة في تذكير مجاهدي ليبيا واليمن بلزوم البيعة.

الهيئة في تذكير مجاهدي ليبيا واليمن بلزوم البيعة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده، والصلام والسلام على رسوله وعبد، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره من بعده. أما بعد:

فإن من نعم الله التي تستوجب الحمد، وتقتضي الثناء والشكر، أن أقام عزَّ شأنه بلطف تدبيره على فترة من شتات المسلمين، وتفرقهم، وضياح كلمتهم، وذهاب ريحهم، إماماً يلم شعثهم، وتتحد من ورائه أوزاعهم، فيجتمع منهم ما تفرق، ويلتئم منهم ما تشعب، ويقوى منهم ما أضعفه التنائي، وأوهنه التعدد والتحزب، وأواهه التنازع والاختلاف، فله الحمد والشكر كما ينبغي له دائماً أبداً سرمداً.

وإنه لما كان إلف الناس جاريماً زماناً على حال الضعف والوهن والأوزاع والشَّيْبَع، لم يكن ردهم إلى حالهم الأول تحت إمام واحد وكلمة سواء ليتأتى دون حوائل وعوائق، ولم يكن للعين أن تقرَّ بتمامه دون مصاولة الشبهات وممانعة ما تشتهيه الأنفس!! فمن عالق في شباك الشبهات وإن لم يعدم صلاح المقاصد والنيات! ومن متدثر بالتقوى وإرادة الله والدار الأخرى وقلبه غارق في شهوة الزعامة وحب التُّرَّاس وتطلُّب المنصب! ومن جامع بين هذا وذاك!! والله عليم بذات الصدور!! وأياً ما كان الأمر فحق المسلم على المسلم

النصح والبيان، وهو ألزم وأكد حين يكون المسلم مجاهداً في سبيل الله، يراغم أئمة الكفر، وينشد شرعة الله، ويسعى ليهيمن الحق على الخلق، فما هذا والحال تلك ممن يُزَنُّ بشهوة، ولكنَّ للشبهات صيالا!!

وقد بلغ الفقير أن ثمة من تباطأ وتأخر عن الانضمام للدولة الإسلامية من مجاهدي ليبيا واليمن تعلقاً بعدم اللزوم، وتعلقاً بعدم تمام التمكين للدولة الإسلامية في تينك البلدين، فآثروا لما كان الأمر كذلك أن يترثوا! وقدموا أن لا يسارعوا! ولم يروا من ضيق وخرج يلحقهم في مكثهم على راياتهم وجماعاتهم إذ مكثوا!

فأريت أن أزجي لأولئك الفوارس النصيحة، وأن أتقدم لهم بالبيان، رجاء أن تكتحل العين برويتهم على جادة واحدة، وراية جامعة، قد نبذوا عنهم ما يفرقهم ويباعد بينهم، واعتصموا جميعاً بحبل الله، وصفت أيديهم يد الإمام، ويومئذ يفرح المؤمنون..

فأقول مستعيناً بالله:

إنه ليس يخفى على شاذٍ للعلم أن نصب إمام تجتمع عليه كلمة المسلمين واجب محقق إجماعاً، وأن الأمة لا منجاة لها من لحاق الإثم بترك هذا الواجب إلا من عجز، وأنت خبير بما كان من أفضل الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام كيف عاجلوا بتنصيب الإمام حتى لم تكن موارد سيد الورى صلى الله عليه وسلم في الثرى بالتي تشغلهم عن هذا الواجب، أو تحملهم على إرجائه، أو توسع لهم في أمر التباطؤ عنه رضي الله عنهم وأرضاهم.

قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله: (اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجنة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حاشا النجدة من الخوارج فإنهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يشاطوا الحق بينهم وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد وهم المنسوبون إلى نجدة بن عمير الحنفي القائم بالإمامة.. وقول هذه الفرقة ساقط يكفي من الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه [1]).

وقال: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على وجوب الإمامة وأنه لا يحل بقاء ليلة دون بيعة، وافترض علينا بنص قوله الطاعة للقرشي إماماً واحداً ألا ينزع إذا قادنا بكتاب الله عز وجل... فكل قرشي بالغ عاقل بادر إثر موت الإمام الذي لم يعهد إلى أحد فبايعه واحد فصاعداً فهو الإمام الواجب طاعته مما قادنا بكتاب الله تعالى وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمر الكتاب باتباعها.) [2]

وقال الجويني رحمه الله: (نصب الإمام عند الإمكان واجب، وذهب عبد الرحمن بن كيسان إلى أنه لا يجب... وهو مسبق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفق مذاهب العلماء قاطبة... ولا يرتاب من معه مسكة من عقل أن الذب عن الحوزة، والنضال دون حفظ البيضة محتوم شرعاً، ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يزعمهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرق الأهواء لانتثر النظام، وهلك العظام، وتوثبت الطغام والعوام، وتحزبت الآراء المتناقضة، وتفرقت الإيرادات المتعارضة، وملك الأردلون سراة الناس، وفضت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، وفشت الخصومات، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات، وتبددت الجماعات [3]). (وقال ابن جماعة رحمه الله: (يجب نصب إمام بحراسة الدين، وسياسة

أمور المسلمين، وكف أيدي المعتدين، وإنصاف المظلومين من الظالمين، ويأخذ الحقوق من مواقعها، ويضعها جمعا وصرفا في مواضعها، فإن بذلك صلاح البلاد وأمن العباد، وقطع مواد الفساد، لأن الخلق لا تصلح أحوالهم إلا بسلطان يقوم بسياستهم، ويتجرد لحراستهم.) [4]

وإذا تبين هذا فعلم كل عاقل محيط بأنه ليس من إمام أوحدٍ أقيم على المسلمين قبل إعلان الدولة الإسلامية للخلافة، ولم يكن ثمَّ سوى أمارات وجماعات وأوزاع ليس لشيء منها عقد بالإمامة عام، ولا لأحد من أمرائها وصف الإمام الأعظم، وما علمنا عن أحد منهم أنه ادعاه أو انتصب له. حتى إذا ما منَّ الله على المجاهدين في الدولة الإسلامية بفتح رقعة واسعة من أرضي العراق والشام، ومنحهم أكتاف عدوهم، ورزقهم من تحت رماحهم أهنا الرزق وأوفره، قام للإمامة إذ ذاك متأهل لها، مستجمع لشرائطها، فأعلن عن تنصيب خليفة للمسلمين قياماً بالواجب المضاع، وسداداً للثغر المتحتم سدُّه بما يستطيع، فجزى الله أوفر الجزاء من بانتصابه للإمامة قد أسقط عن المسلمين فرضاً، وبسط له سلطانه في الأرض طولاً وعرضاً.

وإنك أيها المنصف إن حققت النظر لم تجد الإمام أبا بكر البغدادي سدد الله خطاه وبارك مسعاها آتياً بدعاً من الأمر، ولا متسوراً على منصب لم يكن لمثله اعتلاؤه، فهو إن تجافيت عن الحيف متحصل للخلال التي يلزم تحصلها للمتصدر لهذا المقام، مستحوذ على ما ينبغي كونه عليه من صفات الإمام، وذلك فضل الله يهبه لمن يشاء من الأنام.

ثم إن طريقة انتصابه للإمامة جرت على جادة لا مدخل للطعن عليها عند من ألزم نفسه الإنصاف، وزجرها عن الجنف والاعتساف، فقد قام للأمر عن مشورة من يُصدر عن مثلهم لرياسة الناس، وقد كان هذا أول الأمر إبان قيام دولة العراق الإسلامية بشهادة من يخالفه اليوم من قادة تنظيم القاعدة!

وليست المشورة التي أقيمت بالصَدْر عنها دولة العراق الإسلامية كالمشورة التي أعلنت بموجبها الخلافة، فالأمر في الثانية أوسع، وأهل الشورى ثمَّ أكثر وأوفر، كيف وقد التحق بالدولة من لم يكن وقت قيامها أول الأمر منظماً إليها ولا مؤيداً لها من فنام وجماعاتٍ ووجهاء قد أضحووا قبل إعلان الخلافة من جند الدولة وأتباعها وذوي الشأن فيها، على أن الخلافة لو قد أقيمت وأعلنت بالاكْتفاء بشورى من قامت الدولة بمشورتهم بادئ أمرها لم يكن لطاعنٍ وقد صحح القيام الأول أن يبطل الإعلان الثاني، إذ من صحت بمشورته إقامة دولة صحت بمشورته إقامة الخلافة ما توفرت فيه شروطها ولا فرق، وزاعم الفرق يلزمه الطعن على خلافة الخلفاء الراشدين وقد كان أمر تنصيب الإمام يكتفى فيه بمشورة من حضر من أهل الشورى في المدينة!

بل لزوم الطعن عليه في خلافتهم من باب أولى!! وذلك من جهة كون الصحابة الكرام لم يرجنوا أمر تنصيب الإمام استثناءً برأي أهل الأصقاع وهي إذ ذاك دار إسلام، فكيف يُطعن لعلة عدم الاسئناء بأهل الأصقاع اليوم وعامة الديار ديار كفر تحت ربة الطواغيت؟!

وجهة أخرى تقع بها الأولوية: وهي أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يتمهلوا ويتريثوا في أمر تنصيب الإمام حتى يستعلموا أهل الشورى فيما نأى من البلاد، وليس بعازبٍ عن علمك أنه لم يكن في الصحابة رضوان الله تعالى إذ ذاك من وقع منه التباطؤ والتقاعس عن تنصيب الإمام! فكيف يُطعن على من قام للإمامة لعدم استشارته لمن نأى ويُعد عن دار الإسلام التي أقيمت فيها الخلافة مع ظهور تباطؤه ووضوح تقاعسه؟!

فلا ريب والحالة هذه من صحة عقد الإمامة، ولا ريب في لزوم النقض على من صحح أمر إعلان الدولة أولاً ثم أبطله ثانياً فيما صححه، وهذا لو كان ما أقيم في الثانية قد أقيم على الوجه الذي قامت به الأولى، أو لزوم التصحيح فيما أبطل كما صحح ما صحح في الأول، فكيف والأمر في الثانية قد أقيم بجمع من أهل الشورى أكثر منهم في الأولى، وبسطة سلطان أقوى، ورقعة من أرض الله أبرح!!؟

وما عسى من استعصى عليه درك هذا أو مانع من تقبله أن يناكف في شوكة عظمى قد بايعت الإمام أبا بكر طهر الله فؤاده وتقبل جهاده، وشايعته وتابعته، وارتضته للناس إماماً، بل أين من تصدّر لمنصب الإمامة العظمى في كافة أنحاء البسيطة وقد استحصل شروطها، وله من الشوكة ما لمثل أبي بكر؟! بل نصف ما له؟! بل ربعه!!؟

وهذا منبئ لك ناشد الحق بصحة العقد وانبرامه، ولو كان الأمر على خلاف ما تراه ينبغي إتيانه عليه في المشورة، ولو لم تقنع بالذي بينت لك من الوجه فيها، فما لك بترك تصحيح العقد من قبل وقد رأيت ما رأيت من الأشياع والأتباع، ووفرة العدة، واشتداد المنة، لأنك بعد الذي عاينت إن رمت حلاً للعقد من بعد إبرامه لزمك لزوماً لا محيص لك عنه أن تنقض خلافة أمير المؤمنين خاتمة الخلفاء الراشدين الحسن بن علي رضي الله عنهما!!

فراجع إن شئت وانظر كيف تمّ له الأمر، لتتحقق من لزوم تصحيح أمر خلافة أبي بكر البغدادي من باب أولى! أو تحكم بالنقض على خلافة الحسن رضي الله عنه من طريق أخرى!!

قال الجويني رحمه الله: (الوجه عندي في ذلك أن يعتبر في البيعة حصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع، تحصل بهم شوكة ظاهرة، ومنعة قاهرة، بحيث لو فرض ثوران خلاف، لما غلب على الظن أن يصطلم أتباع الإمام، فإذا تأكدت البيعة، وتأطدت بالشوكة والعدد والعدد، واعتضدت، وتأيدت بالمنة، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء، فإذ ذاك تثبت الإمامة وتستقر، وتتأكد الولاية وتستمر... قال: ثم أقول: إن بايع رجل واحد مرموق، كثير الأتباع والأشياع، مطاع في قومه، وكانت منعته تفيد ما أشرنا إليه، انعقدت

الإمامة [5] (ج)

تأمل هذا والله شهيد على ما في قلبك! مطّلع على سرّك! وخبرني بعد إن كان مفاد ما قاله هذا الإمام يشهد لصحة إعلان الخلافة إلا من باب أولى!!

فإذا استبنت وجه القيام للإمام، وتحققت صحته، فإياك وإلقاء السمع لمن يروم إبطال عقد الإمامة بحجة نقص التمكين، فما تلك الشبهة إلا من وساوس إبليس، ولست بكاتمك علماً أن من تشبث بأهداب هذه الشبهة لا يدري قبيلاً من دبير!!

وقد أبنت في رسالة (موجبات الانضمام)، ورسالة (توبيخ الغالطين)، ورسالة (الإجافة) أوجهاً عدة أتت على أصول تلك الشبهة فحصتها، وجرت على آثارها فطمستها، والله المنة.

واعلم أيها الموفق سلك الله بي وبك سبيل الرشاد، أنه ليس من غرضي في هذا المقام بسط الحجة وإرداف الدليل بالدليل على صحة أمر إعلان الخلافة، وكفاية ما تمت بموجبه من أمر الشورى، فقد بينت هذا بشيء من البسط في الرسائل السابقة، فراجع إن شئت، وما مُرامي هنا إلا التعريج على شيء من الحجة تقع بها كفاية من الدليل يستكفي، والله المسؤول أن يُمكننا بكتابه وسنة

رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن يعصمنا من التقدمة بين يدي الله ورسوله.. آمين----- .

-----فصل:في جواب من تعلق في ترك البيعة بعدم التمكين للدولة في ناحيته فإن كان قد لاح لك أيها الموفق وجه ما تقدم على اختصاره، واستبنت ما فيه، وكنت ممن تباطأ عن البيعة وتأخر عنها بحجة عدم لزومها إلى بلوغ سلطان الإمام، واستروحت فيما ذهبت إليه إلى القول بأنه ليس من تمكين ظاهر للإمام في ناحيته، فلم تر من ضير إن تأخرت وأجلت، ولا خامرك العقل بدلالة توحى لك فيما أتيت من بأس، فعين إذاً ما أدلي به أمام ناظريك، عسى الله أن ينفعني وإياك، ويفرح قلبي وقلبك بجمع الكلمة والتحام الصف.

إنه ليس بمستكنٍ عن علمك طالب الحجة أن الخلافة الراشدة لم يكن يعقد لواحد من الخلفاء فيها عقد الإمامة إلا في المدينة، ثم تلزم من في النواحي، ولم يكن في عهد الصحابة رضوان الله عليهم من ينزع في ثبوت العقد بهذه الكيفية، ولا كان فيهم من أبى الانصياع لمن ينتصب للإمامة في المدينة اعتراضاً على سبيل التنصيب، أو موجدة عليه إذ لم يُستشر في الأمر أو يُعلم، بل انبرم العقد لخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق وصفت الأيدي في السقيفة ببيعته، ولم يحضرها ولا شهدها جمع من أهل الشورى في المدينة كعلي بن أبي طالب والزبير بن العوام والعباس بن عبدالمطلب وخلق سواهم رضي الله عنهم أجمعين، ومع هذا ما كان فيهم من أبطل عقد الإمامة، أو ذهب إلى انتقاضه، وإن وجد من وجد منهم لكنهم تابعوا وبايعوا، وسمعوا وأطاعوا رضي الله عنهم وأرضاهم.

ثم تأمل كيف كان الأمر في تولية عمر ثم عثمان ثم علي، أفليس الواحد منهم ما إن تتم له البيعة في المدينة يرسل بأمرانه إلى البلدان، فيعزل من شاء، ويُبقي من أمراء عيّنهم سلفه من شاء؟! وما سمعنا بأمرٍ لسالفٍ تأبى عن الانعزال للخليفة من بعده احتجاجاً بعدم المشورة، أو تعلقاً بأحقّيته في اختيار الخليفة اللاحق!! وحتى ما كان من معاوية في تركه الانتمار بأمر علي لم يكن سببه هذا كما لا يخفى!

فهذا اتفاق من الصحابة رضوان الله عليهم أن من يبيع بالخلافة من أهلها وانتظم أمره في قُطر كان له إرسال رسله إلى النواحي، وبعث أمرانه إلى الأصقاع، وكان على أهل النواحي أن يسمعوا له ويطيعوا، ويتابعوا في الحق ولا يُخالفوا، فهذا وجه أول.

أن الممتنع عن الانصياع لمن انعقد له عقد الإمامة بحجة التناهي عن محلة الإمام لا يخلو من أحوال ثلاث:

الحال الأولى : أن يبلغه سلطان الإمام، فلا نزاع في وجوب السمع عليه والطاعة، وحرمة شق الجماعة.

الحال الثانية : أن يبعث الإمام إلى ناحيته أميراً، فليس يحل له والحالة هذه إلا المتابعة، ويحرم عليه الامتناع، أو البقاء تحت رايةٍ

سوى راية الإمام، ولو كانت راية أميرٍ لخليفة سبق هذا الإمام! وبرهان هذا أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أرسل حين تولى الخلافة بأمرانه إلى النواحي، وأرسل فيمن أرسل إلى الشام أميراً، ولم يكن له إذ ذاك من سلطان ولا سطوة عليهم، وكانوا بامتناعهم عن تمكين أميره منهم وإنفاذ نظره عليهم طائفةً باغيةً بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ قال لعمار رضي الله عنه: (تقتلك الفئة الباغية).

فلهذا حشد لهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جنده، وصوب إليهم جيشه، وقاتلهم على ترك الانتمار بأمره، ولم يكن رضي الله عنه ينوي رفع السيف عنهم دون مطاوعة أو فلّ حدٍ! ولكنَّ القدر لم يواته! فظاهرٌ لأحبّ من هذا أنه ليس من ورر من مواتاة الإمام ومتابعته والانتمار بأمره في الحق ما بلغ سلطانه، أو نفذَ نظره بإرسال أمرانه وإن لم يكن له ثم من سلطان.

الحال الثالثة: أن يكون الإمام بمنأى بحيث لا يبلغ سلطانه، ولا يبلغ إلى الصقع النائي أمراؤه، فهذه حال أجاز فيها من أجاز من أهل العلم لمن في ذلك الصقع أن يؤمروا عليهم من يسوسهم بالحق، فإذا بلغهم سلطان الإمام كان له إبقاء من عينوه أو عزله، وكان عليهم السمع والطاعة، والحالة هذه فيها للنظر مسرح.

قال الجويني رحمه الله: (إن سبق عقد الإمامة لصالح لها، وكنا نراه عند العقد مستقلاً بالنظر في جميع الأقطار، ثم ظهر ما يمنع من انبثاث نظره أو طراً، فلا وجه لترك الذين لا يبلغهم أمر الإمام مهملين، ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلى رأيه ويصدرون عن أمره، ويلتزمون شريعة المصطفى فيما يأتون ويذرون، ولا يكون ذلك المنسوب إماماً، ولو زالت الموانع، واستمكن الإمام من النظر لهم، أذعن الأمير والرعايا للإمام، وألقوا إليه السلم، والإمام يمهّد عذرهم، ويسوس أمرهم، فإن رأى تقرير من نصبوه فعل، وإن رأى تغيير الأمر، فرأيه المتبوع، وإليه الرجوع [6] .)

فبيّن من كلام إمام الحرمين أن مناط وجوب الانصياع للإمام هو إمكان نفاذ نظره، فمتى لم يمكنه إنفاذ النظر لم يتحتّم، ومن بعث بأمرانه فقد بلغ نظره، واستوسق وجوب الطاعة له، وحرّم البقاء تحت رايةٍ سوى رأيته، وهذا كما لا يخفاك عين ما نحن فيه، فاللهم اجمع الكلمة، وأذهب عن الأعين الغشاوة!

ما كان من أمر أمير المؤمنين في وقته عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، فإنه لما مات يزيد بن معاوية انتصب لإمامة الناس، وبويع في مكة، ثم أرسل إلى البلدان بأمرانه فدانت له إلا دمشق، فكان من عصاه وخالفه خارجاً باغياً عليه!

قال الموفق ابن قدامة رحمه الله: (فإن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله، واستولى على البلاد وأهلها. [7]..)

ففي صنيع ابن الزبير رضي الله عنهما دلالة على أن انعقاد البيعة في قُطرٍ يعمّ موجبُه الأنحاء، وإلا لما كان له ولا لسلفه من الخلفاء الراشدين أن يبعثوا بأمرانهم إلى الأقطار، بل يكون المتعين في حقهم إذ ذاك أن يبعثوا بالرسول إليهم لاستعلام آرائهم، واستنطاق وجهانهم، وتطلّب إقراراتهم بمن اختاره أهل القطر إماماً، لا بعث الأمراء لإلقاء مقاليدهم إلى من نُصّب، وإنفاذِ نظر المختار في الأقطار! وأيضاً فكون من حارب ابن الزبير رضي الله عنهما، وتأبى من بيعته، وقاتله، خارجاً عليه، فيه من الدلالة ما يكفي أنه لم يكن لهذا الخارج من خيرة بعد العقد لابن الزبير أن يعقد عقداً، ولا أن يُمانع من مبايعةٍ ودخولٍ فيما دخل فيه الناس!

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية [8] (وأدخل البيعات في الحديث والتي يكون انتفاؤها محلاً لوصف الجاهلية على من تركها بيعة إمامٍ توافرت فيه شروط الإمامة، وقام للأمر عن شورى من تقع الكفاية بمشورتهم، وبإياعه من يُعتَصَدُ بهم من ذوي الشوكة والمنعة، إذ لو لم يكن هذا من مدلول الحديث لعدمت فائدته! وغاض معناه!

أن أهل العلم قد أوجبوا بيعه المتغلب، وجعلوا عدمها ثبوتاً لوصف الجاهلية، وإن كان هذا المتغلب لم تتوافر فيه شروط الإمامة! ولم يلج للزعامة من بابها! قال ابن حجر رحمه الله: (وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده). [9]

فإذا كان عدم بيعه المتغلب جاهلية، فكونه كذلك فيمن قام للإمامة من جوادها المطروقة ثابت من باب الأولى!!

أن يقال للمتنع عن البيعة والمتأخر عنها: ليس حالك بخالٍ من كونك ترى الإمام أبا بكر البغدادي حمى الله جنباه متغلباً فيما أتاه، أو قائماً للأمر من وجهه!

فإن كنت تراه آتياً له من وجهه لم يكن لك من حجة في ترك ما تركت، وكان عليك البدار إلى الدخول في الجماعة وقد علمت ما علمت.

وإن كنت تراه متغلباً فقد قدمت بين يديك قول أهل العلم في وجوب طاعة السلطان المتغلب، وعدّهم تارك بيعة تاركاً لما يثبت تركه وصف الجاهلية!!

فإن قلت :فإنني إنما أراه متغلباً وليس له من سلطان على ناحيتي ليكون ما ذكرت من قول العلماء وارداً على مثلي!

قلت :فوصف التغلب الذي زعمت لا يمكنك إثباته بوفاق، ومخالفك في تحقيقه قد أثبت لك خلافه، وعدّد لك من الدلائل والبراهين وأحوال الصحابة ما يثبت نقيضه! فهب الأمر بعد هذا من باب الخلف، وعدّه من مسائل اللا وفاق! وليس لك إلا هذا! وإذ ذلك كذلك فأبي الأمرين بربك أصلح لك وأحوط، وأبقى لدينك ودينك، وأرجى لك عند ربك، أن تمتنع عن الطاعة بحجة التغلب وعدم بلوغ السلطان فيكون حالك إن صحّ قلبي ما قد عاينت من لحاق وصف الجاهلية!!

أو تدخل في الطاعة، وتكثر سواد الجماعة، فلا تكون لو قد بطل قلبي وصحّ قولك في وصف التغلب وعدم البلوغ آتياً بدعاً، وتكون بوّزٍ عن وصف الجاهلية! فتأمل!!

أن الممتنع عن بيعه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه والانتصار بأمره عدّ بشهادة المعصوم عليه الصلاة والسلام باغياً، وليس بنابٍ عن علمك أن هل الشام إذ ذاك كانوا تحت إمرة معاوية رضي الله عنه، وأن معاوية إنما تأمر عليهم بتأمر أمير الخليفة والإمام الأوحّد، فكون الممتنع عن طاعة الإمام المتأبّي للدخول في أمره وليس له من عهد بالإمرة من إمام ولا خليفة عاصياً من باب أولى -----! فصل :في جواب من رأى بيعة الإمام تستلزم الغدر والنكث لبيعة أميره

وسمعت من إخواننا نور الله بصائرنا وبصائرهم ممن تأخر عن البيعة، أو مانع منها، أن قال قائلهم: إن في أعناقنا بيعةً لأمرأه آخر، ونكث البيعة غدر، وقد حرم الشارع الغدر، فلا تأتي ما حرّم، ولسنا نأتي ما اشتبه علينا وجهه لنقع فيما تيقنا حرمة!!

اعلم هداي الله وإياك لما اختلف فيه من الحق بإذنه، أن الأصل في مستقر أحوال المسلمين أن يكون عليهم إمام واحد قوام يسوسهم بكتاب الله، وأنه لا يحل بنص المعصوم صلى الله عليه وسلم أن يبايع لإمامين بيعة عامة، قال عليه الصلاة والسلام: إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما [10].

وعلمك محيط بأنه ليس من إمام في الوقت قد عقد له عقد عام سوى أبي بكر البغدادي، وأما ما عُقد لسواه فليست إلا عقود إمارات قُطرية، أو جماعات صغرى، ما كان لها أن تنشأ وما كان لتلك العقود أن تُعقد لولا غياب عقد الإمامة العظمى، فنشأتها ووجودها لم يكن إلا اضطراراً، ولو قد كان وجد عقد الزعامة الأكبر لما نشأت ولما وجدت، وإذ كان ذلك كذلك فمتى تحقق وجود عقد الرياسة الأعظم، وإنبتَ نظرٌ من عُقد له ذلك العقد في نواحي من عُقدت لهم العقود الصغرى عاد الأمر إلى ما كان عليه في مستقر الأحوال، ونسخ عقد الخلافة ما سواه من العقود عند نفاذ النظر، وعاد ما جاز إحداثه من العقود الصغرى اضطراراً إلى التحريم، بمنزلة حل الميئة للمضطر عند عدم ما سواها، وعودها حراماً عند وجود سواها! وهذا وجه أول.

أن يقال: لست أحسبك يا طالب الهدى ممن تأخرت عن البيعة أو رأيت في الدخول فيها خرقاً لما التزمت من عقد أصغر إلا مقرأً بوجوب نصب إمام للمسلمين، وليس لك إلا هذا وقد علمت الإجماع فيه!

أفرايته إن نُصب هذا الإمام ونصبه واجب، أفليس يلزمك الدخول في بيعته، وفض ما كنت فيه داخلاً من عقدٍ سواه؟!

فإن منعت اللزوم كان هذا خُلُفاً لما أقررت من وجوب نصب الإمام، وكنت بهذا ناسباً للشريعة من حيث لا تدري إلى التضارب والتعارض!!

وإن أقررت به وما لك من بدٍّ من الإقرار، كان ما تُجيبُ به عن تحلك من كل بيعةٍ دون البيعة العظمى جواباً لنا هنا، فعدت على نفسك بالإبطال!!

فما لك بعد في الامتناع والتأخر عن البيعة إلا التناهي عن هذه الشبهة.. وبالله التوفيق-----
-----فصل: في جواب من رأى حيلولة دار الكفر عن دار الإمام مانعاً من لزوم البيعة ولعل فناماً ممن تباطأ عن بيعة الإمام وتأخر عنها، كان فيما يرون من حجة على تأخرهم أن ثمة حاجزاً من دار الكفر بين ناحيتهم وبين دار الإمام، فلم يروا والحالة هذه من وجه للإلزام بالبيعة حتى تتصل الدار، وتتجاوز الأقطار!

والجواب من وجوه:

أن الامتناع عن البيعة لعدم تجاوز الأقطار، شبهةٌ ليس لها من قرار! وفي الصحيحين [11] وغيرهما أن وفد عبد القيس وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من الوفد أو من القوم (قالوا: ربيعة فقال): مرحباً بالقوم أو بالوفد، غير خزاياء ولا ندامى (قالوا: إنا نأتيك من شقة بعيدة، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام... إلخ).

فهل من زاعم يزعم أن وفد عبدالقيس كانوا بحيث لا يجب عليهم ما يجب على الصحابة في المدينة من أمر الطاعة والانتصايح والإمرة العامة؟!

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل رسله إلى الملوك في زمانه يدعوهم إلى الإسلام، وإلى الطاعة والاتباع، ولو قد كان من حال بينه وبين دار الإسلام حائل من دار الكفر لا يلزمه سوى الإسلام حتى تتصل داره بدار الإسلام فيلقي بمقاليد القيادة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لكان هذا من سيرته أشهر من أن يعرف به، أو يبحث عنه! وكان عليه الصلاة والسلام يبين هذا في كتبه إلى الملوك، وكان يقول لمقوقس مصر ما لم يسلم هرقل ومن بيني وبينك من المشركين فلست أدعوك إلا إلى الإسلام، ولك الحكم فيما قبلك تفعل ما تشاء، وكان يقول هذا لكسرى وقيصر والنجاشي! وظهور وهاء هذا يغني عن تطلب إظهاره!

أن عامة الجزيرة قد ارتدت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن كثير رحمه الله: (فلما مات -النبي صلى الله عليه وسلم- عظم الخطب واشتد الحال ونجم النفاق بالمدينة، وارتد من ارتد من أحياء العرب حول المدينة، وامتنع آخرون من أداء الزكاة إلى الصديق، ولم تبق الجمعة تقام في بلد سوى مكة والمدينة، وكانت جواثا من البحرين أول قرية أقامت الجمعة بعد رجوع الناس إلى الحق، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس كما سيأتي، وقد كانت ثقيف بالطائف ثبتوا على الإسلام، لم يفروا ولا ارتدوا [12]فلو كان من حال بينه وبين دار الإسلام دار كفر في حل من الطاعة ما أقسم الصديق رضي الله عنه على قتال الناس عامة إن منعوا عنه عناقاً أو عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا أبو السبطين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد امتنع عن طاعته أهل الشام، وحالوا بينه وبين مصر، ولو كانت حيلولتهم بينه وبين مصر مُسقطاً لواجب طاعته عن أهل مصر لما أرسل إليها أمراءه واحداً بعد آخر حتى غلب عليها أهل الشام.

وكذلك كان الأمر في خلافة أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، فإنه أرسل ولاته إلى الأمصار، وأرسل إلى مصر فيما أرسل، ولم تكن حيلولة الشام بينه وبين مصر بالتّي تجعل أهل مصر يستعفون ابن الزبير من الطاعة! أو تجعل ابن الزبير يعفيهم منها! أو يرسل لهم أميراً لينقادوا له ولا طاعة له عليهم!!

أن الحيلولة لو كانت مما يمنع لزوم الطاعة، أو يوسع فيها الخيرة، لما كان في تعليق أهل العلم لزوم طاعة الإمام على نفاذ نظره معنى!! وكان قد فاتهم أجمعين ذكر ما يمنع وجوب الطاعة! حتى لم يكن يظفر به إلا متأخر يستأثر بدركه عن سالف!! وهذا محال. قال أبو المعالي الجويني رحمه الله: (وقد يتولج خطة من ديار الكفر بين خطة الإسلام، وينقطع بسبب ذلك نظر الإمام عن الذين وراءه من المسلمين، فإذا اتفق ما ذكرناه، فقد صار صانرون عند ذلك إلى تجويز نصب إمام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الإمام [13]).

فعاين كيف علّق حكم ما صار إليه الصانرون إلى انقطاع النظر لا إلى تولج خطة دار الكفر في دار الإسلام، فمتى كان نظر الإمام نافذاً فلا قائل من أهل العلم بتجويز ما جوزه بعضهم حالة انقطاع النظر، والله الموفق-----.

---الخاتمة

أقول والله المحمود في مبتدأ أمرنا ومنتهاه: أنشدك الله طالب الحق إلا نظرت في المرقوم بعين الإنصاف، وتجردت من كل قصدٍ إلا قصد الحق، وتباعدت عن كل مرام إلا إرادتك الحجة، وما أحسبني وإياك إن فعلنا إلا وقد التقينا على مهيع واحد، وخضنا للجاج في مركب

واحد .وليس يفوتني وصاة إخواننا وأحبتنا وتيجان رؤوسنا و غرر وقتنا من قادة الدولة وشيوخها وطلبة العلم فيها وجنودها وأنصارها بالتفرق بإخوانهم، وخفض الجناح لهم، (فإن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه [14])، و (إذا أراد الله عز وجل بأهل بيت خيراً، أدخل عليهم الرفق) [15]، كما قال صلى الله عليه وسلم، وهذا وصف الله جل وتقدس لرسوله عليه الصلاة والسلام إذ قال: {قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [128] (التوبة).

وقال سبحانه: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} [159] آل عمران].

وليستأنوا بإخوانهم، ويصبروا على نأيهم، وليتحملوا جفوتهم إن رأوا منهم ذلك، ويبسطوا لهم العذر، ويقدموا بين أيديهم الحجة، ولا يكلوا ولا يملوا ولا يسأموا، فعن قريب لحاقهم إن شاء الله .والى إخواني المجاهدين في اليمن وليبيا ممن تأخر عن البيعة، الله الله في كلمة المسلمين، الله الله في صفهم، كونوا أنتم لبنة التمام في هذا البناء، ولا تكونوا لبنة التقويض له، وإن ما تكرهون في الاجتماع والانضمام إلى الدولة الإسلامية خير مما تحبون في التفرق أحزاباً وجماعات !وإنكم إن تخلفتم عن اللحاق بإخوانكم وتكثير سوادهم وتقوية صفهم، وهم أشد منكم بأساً، وأكثر جنداً، وأوفر عدة، فما عساهم يلتحقون بكم ويكثر سوادكم وقد امتنعتم أنتم مما ترومونه منهم وحالكم إليهم ما علمتم؟!!

فإن كان ما عندكم من عدد وعدة ورجال يمنعكم من البيعة، فما عندهم من ذلك أكثر وأولى بأن يمنعهم مما منعكم إن رمت أن يتبعوكم!!

فاتقوا الله وكونوا سبباً في عز أمتكم، فما أحسب دون اتساق الأمر إلا باباً أنتم ملأكم مفاتيحه، وقد توجهت الوجوه إليكم، وحدقت الأبصار بكم، فأروا الله والمؤمنين من أنفسكم خيراً، ولا تكن هنات يقع فيها إخوانكم بالتي توخركم عن فريضة الاجتماع، وتحول بينكم وبين هذه المصلحة الكبرى التي ينظر في مهيع تحصيلها ما قد ترونه من مفسد! والحسنة العظمى التي يرمى في بحرها بالسينات!

وإنها لهيعة محب مشفق وجل حذب عليكم، يُبلغكم ما قاله الله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (102) وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران:102-103].

والحمد لله رب العالمين.

2\ربيع الثاني\1436هـ

2015م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_10.html

هل انعتقوا من عادة لعق الأحذية؟!؟

هل انعتقوا من عادة لعق الأحذية؟!؟



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين:

وبعد:

الباطل مهما علا وارتفع و طال أمدّه فهو إلى الصغار والزوال صائر ، ومهما استقوى واستجلد فهو ضعيف زاهق ، فذات الباطل خاوية خالية إلا من عوامل الدروس والاضمحلال ، وإذا ظهرت حقائق الحق تعرّت زيوف الباطل {وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (81)} (الإسراء).

مهما تقلبت النوازل وتعاضمت فينا البواطل

فالشر منسحق وزائل والحق يزهرق كل باطل

وكما أن الباطل ضعيف خاو في ذاته ، فكذلك أثره على ذوات أهله ، فذوات أهله دوماً في اهتزاز واضطراب ، وتنقل وانقلاب ، إذ عوامل القوة والثبات منتفية عن ذوات دواخل قلوبهم..

ومن أعظم المشاهد التي يتجلى فيها وهاء الباطل وزهوقه ، مشهد براءة أهله بعضهم من بعض حينما تتقطع بهم الأسباب..

كما حكى الله تعالى عنهم ذلك في كتابه فقال سبحانه:

{..وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165) إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ (166) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرَّرْنَا فَتَنَآهُمْ مِمَّنْهُمْ كَمَا تَبَرَّعُوا مِنَّا كَذَلِكَ يَرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ (167)} (البقرة).

وكما قال عز شأنه: {وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا (81) كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا (82)} (مريم).

وكما حكى الله عن إبراهيم قوله لقومه: {وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ (25)} (العنكبوت).

وقال تعالى: {الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ (67)} (الزخرف).

وقال سبحانه : {وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ (31) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ (32) وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (33)} (سبا).

إلى غير ذلك من الآيات التي تحكي ذلك المشهد العظيم..

ثم إن انقطاع الأسباب المؤدي إلى تبرؤ المبطلين بعضهم من بعض كما هو كائن في الدار الآخرة ، فقد يكون كذلك في الدنيا ، وكما قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

(أهل المعاصي والفسوق وإن كان بينهم نوع مودة وتحاب، فإنها تنقلب عداوة وبغضاً ، وفي الغالب يتعجل لهم ذلك في الدنيا قبل الآخرة ، أما في الآخرة فالأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين) [إغاثة اللهفان 155/2]

وقال أيضاً:

(كل مشتركين في غرض يتوادون ما داموا متساعدين على حصوله فإذا انقطع ذلك الغرض أعقب ندامة وحزناً وألماً ، وانقلبت تلك المودة بغضاً ولعنة وذماً من بعضهم لبعض لما انقلب ذلك الغرض حزناً وعذاباً ، كما يشاهد في هذه الدار من أحوال المشتركين في خزية إذا أخذوا وعوقبوا ، فكل متساعدين على باطل متوادين عليه لا بد أن تنقلب مودتهما بغضاً وعداوة) [مدارج السالكين 455/1].

وهذا الذي نقصده في هذه المقدمة – أي حصول هذا المشهد في الدنيا . -

فيا لله ما أعجبه من مشهد ، حين تتقطع الوصلات بين الظالمين ، فينقلب الحب عداوة ، والولاء براءً ، والصفاء إلى ضغينة وحقد وشحناء ، والثناء والمدح إلى شتيمة وجرح وقبح!!

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

فتتكشفُ عند ذلك الخفايا ، وتفتضح الخبايا ، ويظهر ما أضمرته من قبلُ النوايا!!

تذكرت تلکم المعاني وأنا أرى أحد مشاهد البراءة التي قامت بين أولياء الأُمس ، لكنه ولاء قام على غير هدى من الله ، فما كانت إلا أسباباً جمعتهم ووصلات آخت بينهم وقربتهم ، فما هي إلا أن قطعتها تصاريق القدر ، فقامت العداوة على سوقها..

سلمان العودة (وزيف الإسلام القذافي)!

سلمان العودة مثال لصاحب العلم المنحرف ، الذي بذل علمه على عتبات السلاطين ، فكان نِعَمَ الحامي لهم ، والذاب عنهم ، ومن صدق إخلاصه لهم كثيراً ما كان يُدخل نفسه في معارك دفاعية عن هؤلاء السلاطين بمجرد توهم المهاجم!

نعم لقد كان حقاً ملمعاً بارعاً لصور الطواغيت!

ولم تمض سنة على زيارة سلمان المشؤومة لليبيا ، التي قابل فيها (زيف الإسلام) وقام فيها تحت نظر (الزيف) وأبيه بمهمته التي برع فيها!! وعاد بعد تلك الزيارة إلى برامجه الفضائية ليُكمل مشواره التلميعي لصورة ذلك (الزيف)!!

وهكذا ما هي إلا أشهر معدودات ، ويشاء الحكيم القدير سبحانه تبديل الأحوال ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (82)﴾ { (يس) ، فتتقطع بين القوم أحبلُ الوصال ، وتتبدل الأفعال والأقوال..

ما بين غمضة عين وانتباهتها يغير الله من حال إلى حال

فيبدأ مشوار التفاضح ، ويكفأ القوم آنية بعضهم بل آنية أنفسهم ، وينكشف الستار عن لعبة الباطل والنفاق..

بالأمس ذهب سلمان إلى ليبيا ليُأسلم الواقع في أذهان الشباب ، ويقنعهم بحرمة الخروج على الطاغوت الكافر ، ويحذرهم من مسالك الغلو وأفكار الخوارج..

واليوم أصبح سلمان يفتي بوجوب الخروج على من كان يحرم الخروج عليه!!

هكذا وجوب الخروج حتى دون شرط القدرة الذي لا يفهمونه على وجهه!!

وكذلك اليوم أصبح سلمان يكشف دموية القذافي وجرائمه بحق المسلمين ، فكشف عن مذبحه سجن أبو سليم ، وعن مشاهدته
لأثر قنابل النابالم على الجبل الأخضر حين زار ليبيا!!

وكذلك أخذ يُلوح بكفريات القذافي وزندقته ، ويخبر الناس بوجود فتوى للمشايخ في ذلك!!

وعلى الجانب الآخر كان التعليق على هذا التبدل من قِبَل (زيف الإسلام):

(هذولا المشايخ بفلوس يجيه اليوم يقول اطلع ادعي على مصر ، ادعي اليوم على ليبيا ، لا أشكر النظام هذا ، عارفينهم هذول ،
عارفين تاريخهم وأصلهم وفصلهم ، ما هو لما كانت الايام كويسه كانوا يجونا وياكلوا ويشربوا عندنا ويتملقون عندنا ويلعقون أحديثنا
، ما كنا نعرفوهم ، ما هم مصورين معانا ، وكانوا يجوني ، وكنت أنا الطفل المدلل بتاعهم ، وفجأة انقلبوا ، لكن هم المساكين يقولون
: اللي عنده سيّد ما عنده صاحب هذه فتنة لكن أبشرهم وأبشرهم بالنار.)

ولست أجد وصفاً لهذه الحال أبلغ من قول الله تعالى {وتقطعت بهم الأسباب}.

هكذا يفضح الله أهل الباطل ، ويكشف أستارهم ، ويزهق أباطيلهم ، ليُظهر الحق الذي توادوا واجتمعوا من قبل لأجل وأده وحربه
، فانقلب سحرهم على أنفسهم ، وكان الأمر كما قال الله {فَوَقَّعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (118)} (الأعراف).

وخيب الله الفريقين ، وأركسهم في شر أعمالهم..

أما لاعقوا الأذى فقد تخلوا عن أحباب الأُمس لما دارت عليهم الدوائر ، وجرت رياح الشعب الليبي بما لا تشتهي سفن طواغيت
تلك البلاد ، فأيقنوا أن تلك الأذى التي أكثروا لعقها قد اهترأت وبلّيت ولم تعد تحمي أرجل أصحابها ، وعرفوا من يكون صاحب القرار
فيتمموا نحوه وولوا شطره..

وشاء اللطيف الخبير سبحانه أن يفضح (لاعقوا الأذى) أنفسهم من حيث لا يحتسبون ، وبصورة يعز نظيرها في الغباء!!

إذ كشف سلمان العودة وعائض القرني عن اتصالات آل القذافي الاستجدائية بهما ، وأظهرها للناس موقفهما البطولي من تلك
الاستغاثات!!

فسبحان الله سبحانه الله ، كيف فضح هؤلاء القوم أنفسهم!!

فما صنعوا إلا أن أباتوا للناس بهذا عن:

-عمالتهم لآل القذافي!

-وعن طبيعة العلاقة التي كانت بينهم سابقاً!

-وأنهم ليسوا إلا سدنة للطواغيت ! يبيعون دينهم لدنيا غيرهم!

-ثم أثبتوا صحة الوصف الذي وصفهم به (زيف الإسلام) أنهم (لاعقوا أذى)!!

ولما كانت ورقة آل القذافي قد احترقت ، فقد أدرك الناس أن كشف سلمان وعائض عن اتصالات آل القذافي بهما لا تعدوا كونها ممارسة لنفس تلك العادة السيئة ، لكنها اليوم أضحت: لعق أذى الشعوب المتحررة!!

25 / ربيع الأول / 1432 هـ

2015م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_83.html

#6

من يكذب على الأمة الدولة أم القاعدة؟!

من يكذب على الأمة

الدولة أم القاعدة؟!



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أقام على الحق الدلائل، وقال في محكم ما نزل وعزَّ هو من قائل: {وقل جاء الحق وزهق الباطل}، والصلاة والسلام على من اصطفاه واجتباها لإقامة الحجة وإبلاغ الرسائل، وعلى آله وصحبه النجباء الأوائل، ومن لقي الله من بعدهم ثابتاً على المحجة غير زانغ ولا مائل.

أما بعد:

فقد بلغ المسمع صدور كلمة للشيخ أيمن الظواهري يتطرق فيها إلى الخلاف الكائن بين جماعة القاعدة والدولة الإسلامية، فالفيتها إذ سارعت إليها قد عنونت بـ(سلسلة الربيع الإسلامي)، وقد خرجت منها بعد الاستماع إليها بنفس غير تلك النفس التي دخلت إليها بها، ووجدتني مهزناً راعياً في القلم! ولست بعد الرغبة فيه إلا كابحاً له عن سيل المداد بكثير مما لحق الفؤاد!

وما كان ظني بمن الظن به حرصه على المسلمين، والحزن لافتراقهم، والضنى لاحترابهم، وسخونة محاجره لصيرورتهم إلى التدابر بعد التآخي، والتراشق بعد التوافق، والتكاسر من بعد التناصر، إلا تحلله من رأي كان يتعصب له إذ يرى الأمر قد توجه في خلافه، وإلنته ما كان قسى من جانبه للذي عاين من اشتداد الأمر لمن كان يروم وهاء الجانب منه.

ولست أدري مكان الصدق ممن يزعم الحرص والشفقة على المسلمين ويدعوهم إلى نبذ الفرقة والتنازع ثم لا تجد منه وقد توجه الأمر لمن خالفه إلا إيغالاً في الخلاف! ونبشاً لموضع الجرح كلما رقا دمه أو كاد! وإعادة من بعد بدء لما ليس في العود إليه إلا إثارة النائرة! وإشعال القلوب! وتوغير الصدور حتى لا يغدو فيها موضع لتطمين! ولا مكان لتسكين! ولا متسع لإصلاح!!

إنه ليس من قيمة لدعوة الناس إلى نبذ الفرقة ورص الصف مع الخوض فيما يفرق الصف ويباعد الهوة ويزيد الشتات كلما ظهر لمن نخالف من الحجة والمُنة علينا ما كنا نودُّ أن لو كان ما ظهر له لم يكن قد ظهر في غيرنا! وما الدعوة إلى التآخي والحالة هذه إلا دعوة إلى النفس! ظاهرها التقوى وباطنها الهوى!!

لقد كان بمقدور الشيخ الظواهري برهنة ما يدعو إليه من التراص والتآخي والتوادم ونبذ أضداد ذلك، أن يتجاف عما أعاد الأمر فيه وأبدأ من علاقة القاعدة بالدولة الإسلامية، وبيعة الثانية للأولى، وإمرة الأولى على الثانية، مع علمه بأن الأمر قد انتهى وحسم، ولم يعد للحديث عنه من فائدة تجتنى غير زيادة احتقان الأنفس، وإضرار نار يدعو هو إلى إخمادها!

وإذا كان أمير القاعدة قد سمح لنفسه بالاسترسال في القول إلى ما كان ينبغي له التجافي عن قوله، وظهر لمستمع لحديثه استيلاء مسألة البيعة عليه! واستحواذها على ضميره! فإن من حقنا تذكيره وتذكير الناس بما فيه النصيحة له بترك ما تركه أليق بمكانه، وأحصن للسانه، وأحرز لنفسه من مورد يناله الحط وتلحقه الشنعة بوروده إياه!

وقد كنت إذ طرق سمعي مبدأ كلامه عن مسألةبيعة الدولة للقاعدة ظاناً إتيانه على محل ما استنكر عليه من زعمه في تالي أمره ما كان يقرر خلافه من شأن الدولة في سالف الوقت، وأسف إذ لم أجد منه الجواب عما يعرف المنصف أن في تجافيه عن الإجابة عنه تجافياً عن أمر يقضى عليه به! بل لم أجد إلا التكرار لمزاعم أكذبها لسانه في سابق عهده قبل إكذاب من ادعى عليهم النكت له فيما كان ادعاه!!

وكل متابع لما اختلف فيه الناس من هذا الأمر يعلم أن الظواهري قد نطق بلسانه غير مرة أن الدولة الإسلامية دولة مستقلة لا تبعية لها لأحد، وأن أميرها أميراً للمؤمنين، وأن القاعدة قد انضوت تحت لوائها في العراق، وتحللت من تبعيتها لأمر القاعدة بإقرار أمراء القاعدة ورضاهم، ثم هو قد كان يدعو الناس والجماعات إلى بيعتها وطاعة أمرائها، وتوحيد الصف تحت إمرتهم، وحلحلة الجماعات لصالحها إذ كانت دولة أرقى وأعلى من تلك الجماعات، وأن الواجب على الأدنى الدخول في طاعة الأعلى، وما إلى ذلك..

فما لبثنا أن صدقناه وصدقته الناس وعمل الجم الغفير بالذي قد كان يقرره من ذلك، أخذاً بما قرر، أو ذهاباً إليه إذ علموا الصواب فيه، حتى خرج علينا ناكثاً غزله بيده! زاعماً ما كان القول منه على خلافه! داعياً لما دعا إلى ضده! ونسي ما كان يدعو إليه من قبل!! وما اكتفى أرشدنا الله وإياه للحق بالذي أخلف من القول، حتى نسب النكث والتدليس والكذب لمن عمل بمقتضى قوله الأول لَمَّا كان مخالفاً لما تحول إليه من خُلف قوله ذاك!!

وهبنا قد صدقنا الظواهري فيما زعم في تالي حاله من بيعة الدولة له، وتبعيتها لإمرته، وأكذبنا الدولة فيما ادعته من قول أصدقها فيه لسانها ولسان الظواهري في سالف أمره! فما أراك إلا قد غفلت إن ظننت انقضاء الأمر بتصديق من صدقنا وتكذيب من أكذبنا!! فما كان ذلك ليكون كذلك حتى يكون من وراء تصديقنا لمن صدقناه حكماً عليه بالكذب!! وحطنا عليه من حيث لا ندري بالنقيصة!!

أفلمست ترائنا إن صدقناه فيما يزعم من بيعة الدولة له إلا مُكذِّبين له في قوله إذ قال بعدم تبعيتها له أول أمره!!

وألست ترى في حكمنا له بالصدق في تبعية الدولة له حكماً عليه بالكذب إذ نطق بانضواء القاعدة تحت راية الدولة!!

وهل كان قضاؤنا له بالصدق فيما ادعاه من إمرته على الدولة إلا قضاءً عليه بالكذب فيما كان قد قال من استقلال الدولة ورُقِّيَّها على الجماعات مع اعترافه في كلا حاله بأن القاعدة جماعة لا إمارة!!

ثم ألسنا إن صدقناه فيما ادعاه من نكث الدولة لطاعته إلا حاكمين عليه بالكذب على المسلمين إذ دعاهم إلى بيعه أظهر للناس استقلالها واستبطنها لنفسه!!؟

وما عسانا إن واتيناه في الذي زعم من بيعة الدولة له إلا ناسبين له الكذب على الناس إذ أعلمهم بحل تنظيم القاعدة في العراق ودخوله فيما دخل في الناس فلم يكن كذلك ما أعلمهم به بل كان تلبساً وتمويهاً عليهم!!

فلست تراه والله يغفر لنا وله منفكاً عن غلط المقالة وكذب الدعوى في كلا الحالين!!

أما إن قضيت بما قضيت من مقاله في الدولة قبل الخلاف، فالتخطنة له لازمة فيما قاله بعده!

وأما إن صدقته فيما قال بعد النزاع فقد لزم من التكذيب له بما قد قاله قبله ما هو أصرح وأبين وأظهر مما لو حكمت له بالصدق في أول حاله والتخطنة في تاليه!!

ثم إنني استمعتُ فيما استمعتُ له من كلمته إلى تأكيد مسألة بطلان إعلان الخلافة لعدم مشورة المسلمين، وهذه مسألة قد جرى المداد بردها بالتفصيل في مواضع مما كتبت فلتنظر، وإنما ألفتُ نظر المنصف إلى أن المُبطل للخلافة لزعم عدم الشورى يصحح لنفسه

بيعةً لم يثبت صحتها له، ولم يستشر فيها أحداً من المسلمين، فإنه قد دعا الناس إلىبيعة الدولة وأكد لهم استقلالها، ودخل الناس في الدولة وبايعوا أمير المؤمنين فيها على هذا المعنى، ثم هو يزعم أنبيعة الناس لأمير الدولةبيعة له، وأن الدولة تابعة لجماعته، والناس إنما اختاروا أمير الدولة، وصفقت أيديهم يده، وإنما نُصِبَ عن شورى أهل الشأن بإقرار الظواهري! ثم يزعم من بعد هذا شقهم الصنف بعدم طاعته!

فأثبت لنفسه إمرةً لم يستأمره فيها الناس وإنما أعطوها لغيره! وأثبتها لنفسه وأصرَّ عليها وهو لم يستشر الناس فيها! بل زعمها لنفسه باستبطانٍ أظهر للناس خلافه!!

فكيف استجاز لنفسه تصحيح ما أبطل لغيره؟!

وكيف أبطل انعقاد الإمرة لغيره لموجبٍ تحقق فيما يدعيه من إمرته بصورة أجلى وأظهر ولم يبطلها في حقه؟!!

إن من حقنا أن نقول وقد كان الأمر كذلك أن على الظواهري أن يتأخر عن الحديث عن الشورى وترديدها وحاله منها ما علمت!!

ولأن كان لا يحق للبغدادى الحديث عن السمع والطاعة كما يقول الظواهري، فكذلك ليس يحق للظواهري الحديث عن الشورى ولا إبطل ما أبطل من أمر الخلافة يزعم انتفائها مع إصراره على قسر الناس واستتباعهم له بطاعة بذلوا لغيره، ولم يبذلوا له، ولا ارتضوه فيها، بل ولا علموا بالذي يزعم من كون ما بذلوه مبذولاً له!!

وإني ليجزئني أن أقول إن مفهوم الشورى علاوة على خطأ القاعدة في فهمه وتنزيله، فهو لمن استقرأ الكائن قد أضحى رهين وفاق أمير القاعدة وخلافه، ومحبته وبغضه، فمن حاز من صدر الأمير يغفر الله لنا وله على منزل الرضا والقبول صحح له ما دخل فيه من الأمر ولو بغير شورى كما زعمه فيبيعة الدولة له، وإن كان ليس له في صدره موضع من محل القبول غُبر في وجه ما دخل فيه من الأمر بعلّة عدم تحقق الشورى وإن كان قد صحح من الأمر ما ماثله أو أربى عليه في انتفاء ما نفى الصحة لأجله فيما أبطل مما لم يحب!!

ولهذا الذي ذكرتُ من الجنوح عن العدل للميل آيات أخر، ألا ترى أمير القاعدة وقد عدَّ من العلماء الربانيين من يشهد جمهور الناس من موافق ومخالف على رذالة لفظه وبذاءة لسانه وتفحشه لمّا كانوا وافقوه فيما اختار!

وما كان والله ظني ليسوء بالظواهري فأنسبه إلى الاعتداد بمن اعتد به من ذوي البذاءة لو لم أكن سمعتُ منه الذي كنت لو أسأت به الظن لم أنسبه له حتى أسمع!!

وعاينُ من آية الجنوح عن العدل وصفه حال رضاه لمجلس شورى الدولة، ووصفه لهم حال المودة، حتى غدوا من بعد حسن الذكر وطيب الثناء منه بضعة مجاهيل حين خالفوه!! وهو قد أثنى عليهم ورفع من شأنهم وصوب ما اختاروه في حال العسرة والقلّة فأضحوا في حال الوفرة واشتداد المنة واتساع البسطة أدونَ منهم في وصفهم حال الضعف!! فويل للمطففين!!

وقد زعمت القاعدة وأميرها فيما زعموا في تالي شأنهم أن البيعة للملا عمر تقبله الله وأعلى نُزلهبيعة عامة، فأكذبهم فيما ادعوه لسان أميرهم إذ كان قد قرر استقلال إمرة الدولة عن الإمارة الإسلامية، واستقلال كل منهما عن إمارة القوقاز، وأنه ليس من حاكم

واحد ينفذ أمره على هذه الإمارات، ومؤدى ذلك أن تلك الإمارات ليس لشيء منها وصف العموم، بل هي ولايات قطرية تلزم من في تلك النواحي.

ثم إنهم لوحوا بأمر البيعة العامة للملا عمر لمّا أعلنت الدولة الإسلامية الخلافة حكماً منهم بإبطال الخلافة لسبق البيعة العامة للملا عمر! ولا يدري عاقلٌ كيف استجازوا لأنفسهم هذا وقد سبق منهم تسويغ الإمارات الثلاث؟!!

وهل معنى ما حكموا من عموم الإمرة للملا عمر إلا إكذاب أنفسهم فيما كان الظواهري يقرره من استقلالية الإمارات!! أو أنهم في الأولى قد صدقوا وأخلفوا الصديق في الثانية؟!!

والعجب أن الإمارة الإسلامية لم تدع عموم بيعتها يوماً! بل منطوق بياناتها التأكيد على ولايتها القطرية! ولم تصف الدولة الإسلامية بالنكت يوماً من الدهر! ولم تزعم استتباعها الدولة لها في الطاعة! ولا إمرتها على الدولة! ولا شيء من ذلك قد كان! فمن بعد هذا بربك يكذب على الأمة؟!!

وإنما أوقع القاعدة فيما أوقعها التماذي في الخصومة، وتطلبها الظفر على من خالفها بغير ما يُنال به الظفر، فباتت أسيرة تناقض المواقف، وتباين الأقوال، وتعارض الأحوال! وأضحى المناصر لها دائراً بين شرين، فإن قبل من قولها وحالها بعضه كَرّ عليه بالنقض فيما قبل ما كان قد ترك من القول والحال!! وإن تطلب أخذ الأمر على علته ركب مع من ناصره مركب التناقض وحمل في صدره فصاماً وربياً!!!

ولقائل بعد هذا أن يقول: إن أمير القاعدة وقد زعم بطلان الخلافة لعدم استشارة الأمة، ولكون مجلس شورى الدولة بضعة مجاهيل، فإنه وقد أبطل ما أبطل للمعنى الذي قال قد حكم من حيث لا يدري ببطلان الإمرة العامة التي يدعيها لطلابان! والتي يجهد لفسر الدولة عليها، وإلزامها بها!!!

أوليس للدولة وللناس أن يقولوا للظواهري لا صحة لما تدعيه من إمرة عامة للطلابان، فإننا لم نُستشر فيها!! وأنت إذ أبطلت ما قامت له الدولة من تحقيق واجب نصب إمام عامة على المسلمين لعدم الشورى فيما ظننت مُبطلّ ما تدعيه فيما صححت الإمامة فيه لذات المعنى!!!

وإذا كان مجلس شورى الدولة بضعة مجاهيل وقد بايعهم من وجهاء الناس ورؤوسهم وأعيانهم من أنت أعلم به من غيرك! وكانوا مع هذا لا يصح أن يُصدر عن مثلهم في أمر بيعة عامة، فأوجدنا من حال مجلس شورى من صححت لهم أمر البيعة ما فارق وصف من أبطلت صدور الأمر عن مثلهم!! بل أوجدنا وصفاً لمن قومت أمره يُربي على وصف من شططت عن سبيل العدل معه!!!

وبعد كل هذا التناقض الذي غرقت فيه القاعدة في سبيل تثبيت زعامتها على الدولة فهل يحق لرأس القاعدة أن يرمي من خالفه بحب الإمارة؟! واللهث خلفها؟! وتطلب الزعامة والرياسة؟!!

لقد بات واضحاً لمنصف عاين هذا التضارب في أقوال زعيم القاعدة، والتناقض في أفعالها، والتضاد في فقهها، من هو الأحق بوصف حب الرياسة والتشبث بها!!!

وهل يوصف بحب الرياسة من عزز الله جانبه، ولم شمله، وبسط له السلطان، ومدّ له في البسطة، وثبت في الأرض أركانه، وأعلى في السماء بنيانه، وأقبل عليه بقلوب كثير من مخالفيه طوعاً من بعد امتناع؟! أم من انفلّ حدّه! وانفض عنه إلى غيره قادتّه وجنّده! ووهى ركنه! وتضعضع أمره! وغزت عدوته الرزايا! وتتايعت على محلته البلايا؟! ثم هو يجهد رغم ذلك كله في تثبيت تبعية الناس له وهم عنه نافرون!!

لقد كان الأولى بزعيم القاعدة قبل انشغاله بمن لا يقرّ له بطاعة يدعيها عليه دون ثبوت، أن يتفقد شأن من بذل له الطاعة، ويسائلهم عما استنكر عليهم من أفعال نسبت لهم قد توبق عليهم دينهم! لم أتوها؟! وكيف أتوها?!

وكان عليه قبل انشغاله بما لم يكن لمثله أن ينشغل به، أن يفقه جنده ومن أطاعه بأمر ما بذلوا له من بيعة، أكانت إذ بذلوا له بيعة عامة أم خاصة؟! فإني أصدقه القول أن الكثير منهم لا يدري وجه الذي بذل!!

وكان عليه قبل أن يقول ما قال في شأن الدولة أن يعتذر لمن غرّهم من المسلمين بدعوتهم إلى بيعتها، وموّه عليهم من وصف حالها مما يصرح اليوم بخلافه من أمرها!!

وكان عليه وأولى به قبل ذلك أن يشكر الدولة الإسلامية على سبقها في كشف وفاة الملا عمر رحمه الله، ورفعها ذماً كان يلحق به في خطابات تمهر باسمه وليست هي من نهج كان ينهجه في شيء!!

اللهم انصر الدولة الإسلامية واهدها وسددها.. وابسط لها في أرضك وقلوب عبادك.. والحمد لله رب العالمين.

28/ ذو القعدة/1436هـ

2015م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_58.html

#7

شعر: تراحيب الضيافة بعودة الخلافة.

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_95.html

الإسعاد لذادة الدولة الآساد.

الإسعاد

لذادة الدولة الآساد



الحمد لله كما ينبغي له، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والصولة، وعلى آله وصحبه ومن تقفّر سبيله..

نجانِب الإيمان ما فتنت تخب على مهيع العبودية.. ومنذ بدئ النشأة والصراع محتدم بين الراكب السائر وقطاع طريق الفلاح.. وما خَبَت مَذاك همة مرتزقة الشيطان عن حرف المهتدين عن صراط الله اللاحب إلى ضلالة السبُل وعماية التيه.. فمن حاسر في منتصف الجادة.. ومن متنكب عنها في أول امتحان.. ومن مشمر مقارب.. ومن حاط للرحل في مقيّل السعداء.. {فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (23)} [الأحزاب].

الحديث عن قوافل الهجرة حديث يأخذ بشغاف القلوب.. ويستولي على مجامع النفوس المؤمنة.. حديث كلما تردد صداه أوقد مشاعل النور فشردت بظلمة الغربية.. فتستعذب حينها الآلام.. ويستلذ نصّب الرحلة.. ويستطاب وعت السفر.. ويستملح شعث الوجوه!..

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزق!

إنه حديث لا كالأحاديث، وقصة لا كالأقاصيص، جماع مفترق الأقدار في أهله الابتلاء! فشريذ طريد.. ومصغد في الحديد.. ومسجّر به في الأخاديد.. ومصلب في جذوع النخل.. ومكذب في صدقه مخبل.. ومضّمخ بالدم مجندل.. وخائف ناج بنفسه يترقب.. وملقى في

الرمضاء يهان ويعذب.. وأسد من أسد الله يبقر ويجذع.. وناطق بالحق يسلخ ويقطع.. ومستخف عن قومه بالغار.. ومؤمن بنشر بالمنشار!..

أفانين وأفانين.. غرست أصولها في تربة العبودية فامتدت وارفة الظلال إلى سماء الكرامة!!

إنه لحديث لا يمل من إكثار.. يحدو بتلك النجائب.. ويشدّ قلوب من ينتظر.. فتروى بطيب عرقهم ودمانهم شجرة اليقين.. وتمتد لهم في السماء الأفانين!..

إن الابتلاء هو دوماً قدر الصادقين، والملازم لهم في حالتي الضعف والتمكين، في خاصة النفوس وجملة الركب المهتدين، إذ هو مسبار الحقائق، ومختبر صدق الدعاوى، وغربال البهرج والزيغ، وهو تلك النار الفاتنة الفارقة بين التبر النفيس والتبن الخسيس، {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْزِئِينَ} وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ (214) {البقرة}، {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (142)} {آل عمران}، {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (16)} [التوبة].

والدنيا مجال تلك النار المحصنة المخلصة، فهي دار البلاء، وممرُ المشقة والعناء، ولهذا كانت للمؤمن سجنًا وللكافر جنة كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليست مع هذا خالصة للكافر نعيمًا محضًا، بل يلحقه فيها من البلاء والضيق والضنك والكدر ما لا يلحق المؤمن، وقد قال الله تعالى عن حال الإنسان في هذه الدنيا {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ (4)} [البلاء]، وهذا عام مشترك.

ثم إن الكافر إنما يتحصل في العاجلة قشور النعيم دون لبابه، فهو مرفقة لجسده معذب لروحه، كما قال تعالى: {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ دِئَرِي فَرِئَانٌ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا} [طه:124].

قال ابن كثير رحمه الله: (أي: خالف أمري، وما أنزلته على رسولي، أعرض عنه وتناساه وأخذ من غيره هداة. {فَرِئَانٌ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا} أي: في الدنيا، فلا طمأنينة له، ولا انشراح لصدرة، بل صدره ضيق حرج لضلّاله، وإن تنعم ظاهره، ولبس ما شاء وأكل ما شاء، وسكن حيث شاء، فإن قلبه ما لم يخلص إلى اليقين والهدى، فهو في قلق وحيرة وشك، فلا يزال في ريبة يتردد، فهذا من ضنك المعيشة).

وحتى تلك القشور التي غمسوا فيها الأجساد لا يتحصلون لذاتها إلا مع تنغيص ترقب الزوال والهلاك، كما قال الله سبحانه: {هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ (52)} [التوبة].

وأما المؤمن فهو بعكس ذلك فائزٌ بحقائق النعيم ولبابه، متملّك لمفاتيحه وأسبابه، منشرح الصدر، قارُ الجنان، مطمئن النفس، مستكنُ الروح، حائرٌ على الرضى ومكرمٌ بالرضوان، {أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (22)} [الزمر]، {الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (28)} [الرعد]، {يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (28)} [الفجر].

وهكذا هو في مزيد وزيادة، وكرامة وسعادة، وكلما كان انطراحه على عتبة العبودية أكمل كان حظه من ذلك النعيم أوفر، حتى إذا رقي مراقي الازدلاف، وأوفى على مشارف القرب، نال في العاجلة جزاء موحد القصد والطلب، ودخل فردوس المحبة، كما في الحديث القدسي (من عادى لي ولياً فقد أذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه).

والناسُ بعدُ مراتب، والفضل بقدر العمل، والتقريب على وزان التقرب، ولهذا قال من قال: (إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة).

ثم المؤمن مع هذا النعيم لم تصفر يده من النعيم الظاهر، بل له منه أحسنه وأطيبه، كما قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ} فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157){[الأعراف].

وبهذا كان المؤمن في سجنه ودار بلانه ومحنته، أنعم في نفس الأمر من الكافر في جنته ودار لذته! وإنما كانت سجنًا للأول باعتبار كمال آخرته، وكانت للثاني جنة باعتبار سفلى عاقبته!

وإذا غلّمت هذه الحقيقة فالمؤمن في دار ابتلانه لا بد وأن يلمّ بشيء من الخطايا، ويقارف نوعاً من الذنوب، ومن ثمّ كان من البلاء في حقه ما موجب وقوعه تلك المقارفة، وإن كان قد يكفر بذلك العقاب عنه ما استوجب به استحقاقه، كما قال الله تعالى في حق من اختارهم لصحبة خير خلقه لما أصيبوا في أحد بذنوب بعضهم: {أَوَلَمْ أَصَابِكُمْ مِصْرِبَةٌ فَدُفِنْتُمْ فِيهَا قُلْتُ إِنَّ هَذَا قُلٌّ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (165){[آل عمران]، وكقوله في الثلاثة الذين خلفوا: {وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (118){[التوبة].

لكن البلاء الذي يصيب الكمّل في عامته من البلاء الملازم لعلو القدر في الديانة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل: أي الناس أشدّ بلاء؟ فقال: (الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، فيبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان دينه صلباً اشتدّ بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على حسب دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض ما عليه خطيئة) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

وكلما انحطت الرتبة في الدين قلّ في حق صاحبها نوع البلاء هذا، وبقدر النقص يكون ما يكون من البلاء الذي يصاب به من النوع المستحقّ باجتراح السينات ومواقعة المعاصي، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ (30){[الشورى].

وقد يجامع الكفر وانحطاط الرتبة في الإسلام بمقارفة المعاصي والذنوب من الأمانة والسلامة الظاهرة ما هو في حقيقته استدراج وإمهال لصاحبه، كما قال الله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ (42){[إبراهيم]،

وقال: {فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ (44)} [الأنعام]، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين: (إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته).

والله قد أقام على الحق الدلائل، وأقام على صراطه منارات الهدى، فالمؤمن المهتدي بهداية الله له يعلم نوع ما يصيبه، ويميز بين البلاء الموجب للتوبة والانكسار، والبلاء الموجب للثبات والاستظهار، وهو في حاله مدرع بالاصطبار لاهج بالاستغفار!

وقد يُعَمِّي الله بصائر أقوام خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عن وجه الحق إما لنوع هوى قد انطوت عليه قلوبهم، أو ذنب قارفوه، أو لإعراضهم عن حق استبأنوه أول مرة لكبر أو حسد أو ميل إلى متاع دنیا أو نحو ذلك، فينالهم نصيب من قول الله تعالى: { وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (36) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ (37)} [الزخرف].

وكما قال سبحانه: {وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰئِكَ وَتَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (110)} [الأنعام].

وقوله سبحانه: {رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ (87)} [التوبة].

وقوله بعدها بآيات: { إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْيَاءٌ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (93)} [التوبة].

وقوله سبحانه: {الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبِيرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ (35)} [غافر].

وقوله عز من قائل: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ طَرِيقًا (168)} [النساء].

وقوله تعالى: {فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (5)} [الصف].

والطبع على القلوب وإعماء البصائر عن درك الهدى لسبب قارفه العبد حقيقة مقررة في أي الكتاب العزيز في عشرات المواضع، وهي عقوبة تصيب الكافر والمؤمن، فيعمى الأول الإسلام، ويعمى الثاني عن إصابة الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والله سبحانه جعل مما يعاقب به الناس على الذنوب سلب الهدى والعلم النافع).

وقال: (إن الله عاقب المعرض عن اتباع ما بعث به رسله بالحجاب الذي في قلوبهم). وقال: (من أعرض عن اتباع الحق الذي يعلمه تبعاً لهواه فإن ذلك يورثه الجهل والضلال حتى يعمى قلبه عن الحق الواضح).

ومن صور عمى القلوب والطبع عليها أن ترى من يعاجله الله ببعض العقوبات على ظاهر سيناته، ومتضح جناياته، فيكون ما أصابه معدوداً عنده من نوع البلاء الذي يصيب المستمسكين بحبل الله، المعتصمين بالعروة الوثقى، فيسدر في بغيه، ولا ينكف عن غيه، نعوذ بالله الخذلان، { فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (46)} [الحج].

لقد أقام الله على الحق الشواهد في الأنفس والآفاق، ومن أعظم تلك الشواهد:

- [قوة الحق في ذاته، واستظهار أهله بالحجة والبرهان، وإن عديموا الشوكة والسنان، {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ..} [الحديد:25]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا (174)} [النساء]، وقال تعالى: { فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (184)} [آل عمران].

2- ومثّل الساترين إلى المقصود الأعلى فيمن سبقهم هو من تلك الشواهد، وفي كتاب الله من تسليّة النبي صلى الله عليه وسلم وتثبيتته والمؤمنين بذكر مثّلهم في أسلافهم، ومثّل ما لحقهم من إذاية أقوامهم وتكذيبهم وتسفيه أحلامهم شيء كثير، كما قال تعالى: { وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ (42) وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ (43) وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ (44)} [الحج]، وكقوله سبحانه: {وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (25)} [فاطر]، وكما في قوله جل في علاه: { قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنْ الظَّالِمِينَ بَأْيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ (33) وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى آتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَا الْمُرسَلِينَ (34)} [الأنعام]، وقال سبحانه: { وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ (120)} [هود].

ولهذا كان من حكمة الله أن جعل نزول القرآن على رسوله منجماً مفرقاً، ليعضدهم به المرة بعد المرة، كما قال جل شأنه: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً (32)} [الفرقان].

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يثبت صحابته ويخفف عنهم من مصابهم بتذكيرهم بما لحق بالمؤمنين قبلهم، كما في صحيح البخاري من حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه قال: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بردة، وهو في ظل الكعبة وقد لقينا من المشركين شدة، فقلت: يا رسول الله، ألا تدعو الله، فقعد وهو محمر وجهه، فقال: "لقد كان من قبلكم ليمشط بمشاط الحديد، ما دون عظامه من لحم أو عصب، ما يصرفه ذلك عن دينه، ويوضع المنشار على مفرق رأسه، فيشق باثنتين ما يصرفه ذلك عن دينه، وليتمن الله هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت، ما يخاف إلا الله").

وكان يصبر نفسه إذ تؤذى بذكر صبر إخوانه من الأنبياء على الأذى، كما قال لما بلغه طعن الطاعن في قسمته: (فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله، رحم الله موسى قد أؤذي بأكثر من هذا فصبر).

فهذان الأمران من سيما الحق وأهله في كل زمان، فلهم في الحجة الغلبة والظهور، ولهم أمثال وأشباه في السلف الغابر، وهذا شأن الحق في مقابلة الباطل، سواء كان الباطل محضاً أو ملبوساً بشيء من الحق، وسواء كان كفراً أو دون ذلك.

كُرُوا الأحاديث عن ليلي إذا بعدت ... إن الأحاديث عن ليلي لتلهيني!

وها هي اليوم قافلة من قوافل الهداية، تشق طريق الأشواك إلى ربها، في زمان تلاطمت فيه الفتن، وعلته أمواج الشبهات والشهوات، فتؤذى وتحارب ويصاح بها وبأهلها في كل ناد تشويهاً وتسفيهاً وتبديعاً وتكفيراً، وتحوطها من وراء ذلك رعاية اللطيف الخبير، القوي المتين، ويقيم الله للحق الذي تمسكت به من الشواهد ما يسعد قلوب المؤمنين، ويصطلم شأن الشانين.

قامت الدولة الإسلامية نصرها الله في العراق، وامتدت بعدئذ إلى الشام، ولا زالت بفضل الله تقوى وتتسع وينبسط سلطانها في أرض الله، بعد ظلام دامس عمّ الأرض إلا من بقايا خير ومشاعل نور في أشتات منها، حتى إذا أذن الله بقيام هذه الدولة المباركة تداعت عليها الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، وشنّف لها الكفار والمنافقون على بكرة أبيهم، ووافقهم في ذلك أضراب من أهل الإسلام بدعاوى وتعللات شتى!

والدولة الإسلامية من وراء ذلك بفضل الله دائبة في أمر الله، تقارع الباطل وتواصل، وتجاهد في سبيل الله وتناضل، لا يضرها من خذلها ولا من خالفها، تسير ولا تلتفت، وتعمل وليست بعمل غيرها ومكره بها تبتئس، ترقب موعود الله لها بإحدى الحسنين، وتأبى المساومة والدّهان، وحالها كما قيل:

متنقل من سوّد في سوّد ... مثل الهلال جرى إلى استكمالهِ

وبرغم شراسة الحرب، ونذالة الكثير من خصومها، وبغيهم وافترائهم عليها، فلها فيما هي عليه -شأن الحق في كل زمان- آيات مسعدات، وشواهد مؤنسات، منها ما يتعلق بالحجة والبيّنات، ومنها ما يتعلق بأحوال مخالفيها معها، فنذكر من ذلك طرفاً يقع على رسم الإِسعاد، ومعتصمنا رب العباد.

فأما جهة الحجة فالمسعدات فيها على وجوه، منها:

الوجه الأول: أن تمدد الدولة الإسلامية أعزها الله إلى الشام وإن كان اجتهداً قد يعزب وجهه عن بعض أهل النظر، وقد يخالف فيه من يخالف لاجتهاد آخر، لكنه عند التحقيق مستند إلى مقدمات وفاقية ومسلمات شرعية، منها:

1- وجوب نصره المسلمين.

2- وعدم اعتبار الحدود المفرقة بين المسلمين، وأن وجودها في الحس كعدمها فيه لما عدت في الشرع.

3- وجوب طاعة الإمام وجوباً محققاً، ووجوب نصرته ومؤازرته، وحرمة نزع اليد من بيعته دون موجب اعتبره

الشارع.

4- تحريم نصب إمامين في قطرين متجاورين.

5- أن امتداد يد السلطان وبسطة يده على أرض ليس لها سلطان امتداد لسلطانه، وهذه مسلمة فطرية عقلية شرعية.

والمخالف للدولة في اجتهادها لا تراه يستند في اجتهاده على ما يمكن حكاية الوفاق فيه، ومنهم من مستنده ما يمكن حكاية وفاق العقلاء على خلافه!

وهذا يتبين بذكر أنواع المخالفين للدولة، وهم في الجملة على ثلاثة أضرب:

1- قسم يُسلم بكيان الدولة، ويعترف بشرعيتها لكنه يحصر تلك الشرعية في العراق، وحجته لزوم الشورى فيما تجاوز ذلك القطر.

2- وقسم يسلم بشرعيتها في الابتداء ويقطع التسليم في الأثناء، بدعوى عدم المكنة.

3- وقسم لا يسلم بها أساساً، ولا يرفع بسامق بنائها رأساً.

فالقسم الأول: وهم أعدل المخالفين وأنصفهم، ترى تلك المقدمات والمسلمات سادّة مدرجة اجتهاده إما كلها أو بعضها! وهي تفوق ما يحتجّ به، مع أن حجته في الحصر لو سلّمت لا ترقى إلى مرتبة حجة الدولة في التمدد لا من جهة القطع والظن، ولا من جهة الكثرة والقلّة.

وأما القسم الثاني: فيقال فيه ما يقال في القسم الأول، وينفرد بزيادة مزلة قدمه في إنكار المحسوسات، ومكابرة الضرورة التي يخالفه فيها عامة العقلاء حتى أعدى أعداء الدولة، ولو قال قائل أن الدولة اليوم بفضل الله أقوى وأمكن منها في سائر أيامها لما أبعد، وقد قيل:

وفي تعب من "يجحد" الشمس نورها ... ويجهد أن يأتي لها بضريب!

وغاية ما يمكن أن يورده من تعلل بهذه الدعوى نقص مكنة الدولة في بعض الأحوال، فأما العدم فدون إثباته غريبة نجوم السماء!!

وحل عقد الإمامة بالنقص في المكنة دعوى متهافئة، وليس مع ظانٍ اقتضائها إلا فهم مغلوط ركّبهُ على ما وقع عليه نظره من كلام بعض أهل العلم!

وغلط هذا الضرب غلط علمي نظري في الخلط بين النقص والعدم، وغلط سوفسطائي جحدي في زعم تحقق وصف العدم في شأن الدولة!!

ولا عجب أن يتقلد هذا القول من يتقلده ويبنيه على تلك المكابرة والسفسطة، فإن التقليد والتعصب للرأي والطائفة إذا اجتمعا أوقعا في مثل ذلك، خاصة إذا عُضِدَ ذلك بفهم جانح لدليل السمع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إن الجماعة الذين يقلدون مذهباً تلقاه بعضهم عن بعض، يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات كما يجوز الاتفاق على الكذب مع المواطنّة والاتفاق، ولهذا يوجد في أهل المذاهب الباطلة كالنصارى والرافضة والفلاسفة من يصر على القول الذي يعلم فساده بالضرورة، وإنما الممتنع ما يمتنع على أهل التواتر وهو اتفاق الجماعة العظيمة على الكذب من غير مواطاة ولا اتفاق، فيمتنع عليهم جحد ما يعلم ثبوته بالاضطرار وإثبات

ما يعلم نفيه بالاضطرار، لأن هذا اتفاق على الكذب، وأهل التواتر لا يتصور منهم الكذب، فأما إذا لقتوا قولاً بشبهة وحجج واعتقدوا صحته جاز أن يصروا على اعتقاده وإن كان مخالفاً لضرورة العقل، وإن كانوا جماعة عظيمة.!

وأما القسم الثالث: فهم إما حاقِد على الدولة، حاسِد لها، مبين لجملة المنهج الذي تنتهجه، لا يُسَلِّم بالحقائق إلا إن كانت لحزبه، ولا يشهد جلائل الحوادث إلا إن كانت من نصيب طائفته، ينظر شزراً إلى أهل الجادة، قد طبع على كراهم، فهذا لون.

ولون ثانٍ لا يُمتري في قصده الحق، وإرادته له، لكن حكمه إذ حكم بما حكم لم يكن إلا عن تقصير ظاهر في معرفة الواقع، أو في العلم بالشرع، أو في كليهما.

وأياً كان لون أصحاب هذا القسم، فلست براء لهم من الاحتجاج والتدليل على قولهم ما تجد للقسمين الأولين، ولا تكاد تظفر لهم بسمين، فهم أقل الأقسام في الخلاف منزلة، وأدناهم رتبة.

فترى بعد هذا أن الدولة الإسلامية بتقديرك للمخالف في أي من هذه الأقسام أسعد بالدلائل، وأحظى بالبيانات.

الوجه الثاني: وهو تقدير التبعة في خطأ الدولة لو صحَّ قول المخالف، وتقدير التبعة في خطأ المخالف لو صح قول الدولة.

فإن قدرت الأول فقصارى الأمر فيه أن الدولة قد انتصبت لأمر لم تستشر فيه، ودخلت فيه على وجه الاستبداد، وبتقدير صحة هذا فليس هو من الحرام المتفق عليه، ولا هو من جنس جحد الضرورات، بل تجد من أهل العلم من يصححه ويجيزه في مثل الحال الذي تمر به الأمة، وعلى الخصوص في مثل الحال عليه الدولة وأميرها أعزه الله، وإذا علمت أن ليس في قادة الجماعات من استجمع من شروط الإمامة ما استجمعه أمير الدولة، فحال كهذا يُجَوِّز من يجوز من أهل العلم فيه أن ينتصب الفرد المستجمع لصفات الإمامة لها، ولو من غير اختيار وعقد!

قال الإمام الجويني رحمه الله:

(فأما إذا كان المستظهر صالحاً للإمامة، وليقع الفرض فيه إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب، فالقول في هذا القسم ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يخلو الزمان عن من أهل الحل والعقد.

والثاني: أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار.

فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار، وكان الداعي إلى اتباعه على الكمال المرعي، فإذا استظهر بالقوة، وتصدى للإمامة، كان إماماً حقاً، وهو في حكم العاقِد والمعقود له...)

ثم قال في الحالة الثانية: (فأما إذا اتحد من يصلح، وفي العصر من يختار ويعقد، فهذا ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد، بعد عرض الأمر عليه على قصد، فإن كان كذلك فالمتحد في صلاحه للإمامة يدعو الناس، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة، ولا يسوغ الفتور عن موافقته والحالة هذه في ساعة، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه بمثابة واحدة، وإذا لم يكن للذي أبدى امتناعاً عذر في امتناعه، وترك موافقة المتعين للأمر واتباعه فالأمر ينتهي إلى خروجه عن أن يكون من أهل هذا الشأن، لما تشبث به من التمادي في الفسق والعدوان، فإن تأخير ما يتعلق بالأمر الكلي في حفظ خطة الإسلام تحريمه واضح بين، وليس التواني فيه بالقرب الهين).

ثم ذكر القسم الثاني من هذه الحالة، وهي ألا يمتنع عن العقد من هو من أهل الاختيار، ثم رجح أن ثبوت الإمامة في هذه الحالة لا يتوقف العقد والاختيار، ثم قال بعد ذلك: وتامم الكلام في هذا المرام يستدعي ذكر أمر: وهو أن الرجل الفرد وإن استغنى عن الاختيار والعقد، فلا بد من أن يستظهر بالقوة والمنة، ويدعو الجماعة إلى بذل الطاعة فإن فعل ذلك فهو الإمام على أهل الوفاق والاتباع، وعلى أهل الشقاق والامتناع.

وليس غرضي هنا استعراض الأدلة والأقوال، وإنما الغرض سهولة تحصيل النقض على حجة المخالف للدولة، وإثبات أن تلك الحجة التي استند إليها في أحسن أحوالها من قبيل ما يسوغ فيه الخلاف، فأكتفي بما ذكرت من عبارة الجويني.

وكما رأيت في عبارة الجويني، فلو كان انتصاب أمير الدولة حرس الله مهجته على هذا الوجه لم يمكن بثّ التخطئة فيه، بل لفعله إذ ذاك مصحح، ولاختياره لو كان قد اختاره سلف كما ترى، فكيف وانتصابه للأمر ليس كذلك؟!

وإن قدرت التقدير الثاني وهو صحة فعل الدولة، وصواب اختيارها، فليس يخفى أن التبعة في خطأ المخالف لها خطأ ليس بالهين، فإن المخالف لها إن كان ممن كانت له بيعة للدولة، فقد قارف حرمة النكث، وحرمة عدم السمع والطاعة، وحرمة السعي في بيعة أخرى وتنصيب إمام آخر، وكلها من الحرام البين.

وإن كان ممن لا يرى شرعية الدولة ابتداء فقد اشترك مع السابق في مواجهة حرمة السعي إلى بيعة ثانية في قطرين متجاورين.

وإن كان ممن يرى شرعيتها ويحصرها في العراق، فقد وقع فيما وقع فيه الثاني، وزاد بتسويغ عدم طاعة الإمام، وعدم تحريم نكث بيعته، وعدم تحريم ترك السمع والطاعة له فيما خرج عن أرض العراق وبلغه سلطانه، وزاد كذلك إذ في فرق في الحكم بحد مهدر بيقين الشرع.

ثم الأول والثالث يشتركان في رد ما علم بالفطرة والعقل والشرع من أن امتداد يد الإمام إلى أرض ليس لها سلطان امتداداً لسلطانه، وإذ هو كذلك فامتداد الملك والبسطة امتداد للوازمه.

فعلى التقديرين فلا مقارنة ولا مقاربة بين التبعة في خطأ الدولة، والتبعة في خطأ المخالفين لها، فلها منجى وورز في خطاها لو أصابوا!! وليس لهم معتصم في خطاهم لو أصابت!! فصوابها يلحقهم الحرج!! وصوابهم لا يوصد به عنها باب الفرج!! فتأمل.

وهذا التقدير مما يسلك عند اشتباه الأقوال، وجادته مطروقة، وله شواهد في النصوص وعواضد، وليس المراد منه إيراد باب العفو والأجر على المجتهد المخطئ، بل الغاية وزان الأقوال وتقدير مقابل الخطأ فيها، لا الدخول في غيب محصلات قائلها. فتنبه.

الوجه الثالث: اضطراب قول المخالفين للدولة وعدم اطراده، فمن قال بشرعية الدولة ابتداءً وقال بشرعيتها بعد التمدد فقد طرد في الانتهاء حكم الحجة التي أثبت بها الابتداء.

ومن قال بالشرعية وحصرها بمكان تناقض من جهة عدم القول بموجب قوله فيما جاوز ما حصر، والمانع الذي لأجله أبطل طرد الحكم مانع ساقط باتفاق الجميع إن كان هو الحد، وإن كان عدم الشورى فليست بمانع معتبر، وأحسن أحوالها أن تكون مما يتردد فيه بين المنع وعدمه، وما اقتضى بيقين لا يُعطل طرده بما ليس له اعتبار في المنع، ولا بما هو مظنون!

ومن قال بالشرعية ثم أبطلها لعدم المكنة فاضطرابه أبين من جهة إبطاله طرد ما تيقن لمجرد مكابرة وسفسطة.

فيلزمهما وقد بان سقوط ما لأجله منعاً طرد موجبٍ سلماً به في الابتداء، إما الطرد حيث منعاً، وإما نقض ما سلماً به أول مرة!!

ويبينُ من هذا أن القائل بعدم شرعية الدولة ابتداءً أسلم من الاضطراب من الأولين، وإن كان أبعد منهم نجعة من جهات أخرى!

الوجه الرابع: يقال لمن سلّم بشرعية الدولة ابتداءً بنوعيه: قد اتفقنا نحن وأنتم على شرعية الدولة ابتداءً، ثم منكم من حصر وأبطل فيما وراء، ومنكم من أبطل في الأثناء، وقد حكمنا وإياكم بالشرعية أولاً وفاقاً، ثم قيدتم وأبطلتم بما تختلف معكم فيه، فحكمٌ نتفق وإياكم فيه أولى من حكم نختلف معكم عليه!!

فإن قالوا: فإنما اتفقنا على الشرعية في القطر وحالة التمكن، وما خرج عن القطر أو عدم المكنة فليس هو بيننا بمحل وفاق، فلستم بالحق أولى منا!!

فيقال: فكان ما ذكرتم، أما وقد دخلنا وإياكم في الحكم بالشرعية ابتداءً بوفاق ويقين، فلم نزد على استدامة حكمٍ قد اتفقتم معنا عليه، وطرد مؤسس بالشركة بيننا!

وأما أنتم فدخلتم معنا بيقين، ثم أبطلتم وحصرتم بخلف، وأستمث ثانياً من غير اجتماع!

ونحن لم نزد على الطرد والاستتباع! وأمر الاستدامة والاستتباع أسهل من أمر الإنشاء والتأسيس والاستقلال! كما هو معلوم في القواعد المقررة المعتمدة، وطرد ما ثبت بيقين واتفاق، أولى وأخف من قطعه بظن تخطأون فيه!

فهذه أوجه من المناقشة والتقارير العقلية الشرعية، يتضح بها وبما هو من جنسها من هو الأسعد بالحجة، وأولى بإصابة الحق، والمحاجة العقلية قد تنفع الغالط في تحقيق مدلول الدليل السمعي مع صحة القصد، وفي تصريف الدلائل وتنويع البراهين ذكرى لأولي الألباب.

وأما الجهة الثانية، وهي جهة المخالفين للدولة وأحوالهم معها، فشان فسيح ومهيح رحب، والمسعدات فيه على وجوه منها:

الوجه الأول: طوائف من المخالفين لها، عارضوا أمرها، وباينوا اختيارها، إما لاجتهاد ونظر، وإما لتقليد، وإما لغير ذلك، ثم ما لبثوا مع الأيام أن استبان لصاحب النظر منهم عدم نفاذ نظره، وللمقلد عدم الإصابة في تقليده، وللممالئ للعدو عليها والباغي انحرافه عن السبيل وخطأه، فراموا بعد إسلاف البين وصلاً! ودخلوا في الدولة خفافاً وثقالاً! فشكر الله سعيهم، وأوفى لهم أجرهم.

وإذا نظرت فيمن وافق الدولة بعد مباينة، وأقبل إليها بعد منافرة ومدابرة، رأيت عجباً لا ترى مثله يكون مع غيرها، وهذا آية على أن ما معهم من العلم واليقين فيما هم عليه لا يوازيهم أو يقاربهم فيه غيرهم، وكما قيل:

يرفضُ عن بيت الفقير ضيوفه ... وترى الغنى يهدي لك الزوارا!

وهذا شأن الحق يجذب الناس إليه ولا يجذب، حتى لا تكاد تجد داخلاً فيه ظاهراً وباطناً يتركه بعدُ لسخطة إلا أن يشاء الله، كما في سؤالات هرقل لأبي سفيان رضي الله عنه لما سألته عن أهل هذا الدين: أيزيدون أم ينقصون؟ قال: (بل يزدون)، قال: فهل يرد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قال: (لا).

ثم قال هرقل: (وسألتك أيزيدون أم ينقصون، فذكرت أنهم يزدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم، وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه، فذكرت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب).

وهذا في الجملة شأن الحق الذي يقابله الكفر، وشأن الحق الذي يقابله ما هو دون الكفر، فإنك تجد لأهله من الثبات عليه، وعدم العدول عنه ما لا تجده عند أحد سواهم، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أهل الكلام أكثر الناس انتقلاً من قول إلى قول وجزماً بالقول في موضع، وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين).

قال: (وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة).

وإذا نظرت إلى عامة طوائف البدع وجدت لرؤوسهم وأتباعهم من العدول والانتقال عما هم عليه ما تجد أهل السنة في عافية منه، كما وقع للأشعري والغزالي والشهرستاني والرازي وغيرهم.

ولا تجد إن أنصفت أسعد من الدولة بهذا الوجه، فلها منه النصيب الأوفى، والحظ الأكبر.

الوجه الثاني: وهو حال أهل الكفر والنفاق مع هذه الدولة، فجلى لكل ذي عينين شدة عداوتهم لها، وتربصهم بها، ومكرهم للنيل منها آناء الليل وآناء النهار، فهي لهم العدو الأعدى، والخصم الألد، قد بلغت عندهم أقصى مراتب العداوة، واستحوذت من قلوبهم على أوسع محالٍ البغضاء!

وهذا لعمر الله من أجلى وأظهر علامات الاستمساك بالحق، فإن الله قد وصف نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه بأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم، فقال سبحانه: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} [الفتح: 29]، ولازم هذه الشدة التي امتدح الله بها المؤمنين حصول الشدة المقابلة من الكافرين، ومتى نقص اللازم دل على نقص الملزوم، وانعدامه ذاك آية انعدام هذا.

ووصف الله القوم الذين يحبهم ويحبونه بأنهم أعزة على الكافرين فقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ وَهُوَ غَنِيٌّ بِمَا يُعْطَى}

يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (54) { [المائدة]، ومقتضى تمام العزة على الكافرين تحقق تمام العدواة بين الفريقين، ونقصان المقتضى دليل نقصان الموجب والمقتضى.

فالعداوة التامة من الكافرين دليل على تمام تحقيق البراءة منهم والعدواة والبغض لهم، وهذا شطر التوحيد الذي قال الله فيه: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ} [الممتحنة:4].

وغير خاف عليك أن الدولة الإسلامية أعزها الله بقادتها وجندها قد تحصلت من العدواة نصيباً لم يتحصله غيرها، وإن شاركها في ذلك مشارك كبواسل القاعدة نصرهم الله، إلا أن الدولة أعزها الله قد امتازت بقدر زائد.

فما العجب بعد هذا إن طورد أهلها وقعد لهم في كل مرصد، لكن العجب أن يُفسح لشانيتها وخصومها وتغدى عليهم أموال حكام الردة، ويتنقلوا كيف شاؤوا بين الدول، ويشهدوا المؤتمرات، ويلاقوا من أرداوا من الأعيان، ويحضروا خاصّ الجلسات، ثم يدعون أنهم الأولى بالحق! والأجدر به من الخلق! وليس بهذا يكتفون بل بأهل الحق يقعون! ويحطون بغيا ولا يرفعون! {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (81) [الأنعام].

الوجه الثالث: وهو حال خصوم الدولة وشانيتها من أهل القبلة، وأوجه عداوتهم وحربهم وألوان أذيتهم لها مما لا يحاط به، وهو من البلاء الذي نالت الدولة منه القدر المعلى، حتى تقارب أعداؤها مع بعض خصومهم لينالوا منها! ويفلوا من حدها! ويبددوا أمرها! ويوهنوا صفها! ويفرقوا جمعها، وأنى!

وإذا نظرت في صنوف تلك الأذية علمت أنها لا تصدر من صاحب حق، ولا تجتمع على صاحب باطل! فنذكر من ألوانها:

الأول: الكذب على الدولة، واختلاق الأباطيل ونسبتها إليها، كرميهم بتكفير المسلمين، وقتل من لم يبيعهم، والتعاون مع الروافض، وما إلى ذلك، وقد قال الله تعالى: {إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ (105) [النحل].

تَجَنَّبُوا زِينَةَ مَا جَنَّتْهَا ... يَدَايَ وَلَا أَمْرُثُ وَلَا نَهَيْتُ

وَلَا وَاللَّهِ مَا أَظْهَرْتَ غَدْرًا ... كَمَا قَدْ أَظْهَرُوهُ وَلَا نَوَيْتُ

وَيَوْمَ الْحَشْرِ مَوْعِدَنَا وَتَبْدُو ... صَحِيفَةً مَا جَنَوَهُ وَمَا جَنَيْتُ

الثاني: تسميتها بأسماء السوء، ومناداتها بالألقاب المنفرة، ووصف أهلها بما يستشنع، وبهت قادتها، والصاق العظائم بهم وبعنودهم، كوصف بعض القادة بأنهم روافض خبثاء، أو أنهم في الجملة مجاهيل يمكن أن يكونوا يهوداً، ونحو ذلك، وهذا ديدن المبطلين مع كل مصلح وصاحب حق، بدءاً بالأنبياء والمرسلين، ثم بأتباعهم على مرّ العصور ومكرّ الدهور، وفي كتاب الله من بيان ذلك ما يطول المقام بإيراده لو قصدناه، قال الإمام حرب الكرماني صاحب الإمام أحمد في مسائله: (وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة فسموا بها أهل السنة، يريدون بذلك عيبهم والطعن عليهم، والوقية فيهم، والإزراء بهم عند السفهاء والجهال).

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله في عقيدته: (رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة، سلكوا مسلك المشركين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنهم اقتسموا القول فيه، فسماه بعضهم ساحراً وبعضهم كاهناً وبعضهم شاعراً وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، وبعضهم مفترياً مختلفاً كذاباً، وكان النبي صلى الله عليه وسلم من تلك المعانِب بعيداً برياً، ولم يكن إلا رسولاً مصطفى نبياً، قال الله عز وجل: {انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا (48)} [الإسراء]، كذلك المبتدعة خذلهم الله اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقله آثاره، ورواة أحاديثه المقتدين به المهتدين بسنته، فسماهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم نابذة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية، وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعانِب برية، نقية زكية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية...).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتيا الحموية: (وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً سماه: "تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة" ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي بالألقاب افتروها، فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكاً، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية، ونوابت، وغثاء، وغثراً، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمى النبي صلى الله عليه وسلم تارة مجنوناً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً، قالوا: فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً، فكما أن المنحرفين عنه يسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة، فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات باطناً وظاهراً..).

وهذه التسميات من دلائل إفلاس الخصوم، فإن إطلاق الأسماء والنزب بالألقاب لا يقلبان حقائق المسميات، ولا يجعلان من الحق باطلاً، ولا من الباطل حقاً، ولو كان الأمر كذلك لبطل دين الأنبياء والمرسلين بنزب الكفار والمشركين، ولكان كل من أراد تقرير باطل وتعطيل حق يسميه بما يسميه من الألفاظ المستوحشة والمستقبحة، بل هي آية للمهتدين وعلامة للمؤمنين أنهم على الخطى، ولم يضلوا طريق من مضى!

الثالث: تعميم ما يقع من خطأ بعض أجناد الدولة، وتضخيمه والنفخ فيه، مع غض الأبصار وصم الآذان عما يقارفه غيرهم ولو كان أقبح! ودفن الرؤوس في الرمال عن مساوئ الأغيار ولو كانت أفدح! كما قيل:

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً ... عني وما سمعوا من صالح دفنوا!

وهذا آية من آيات الهوى، وعلامة من علامات الإبطال، وهو موجب إسعاد للدولة، إذ الخطأ والتقصير من بعض الأجناد لم يسلم منه خير الجيوش وأظهرها وأتقأها، كما حصل من خالد بن الوليد رضي الله عنه لما أسرع القتل في بني جذيمة لما دعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، وقالوا صباثنا، وكما قتل أسامة بن زيد ذلك الرجل في المعركة بعد أن قال لا إله إلا الله، إلى غير ذلك، فالخطأ وارد حاصل ولا بد، وتعميمه أو تضخيمه أو اتخاذ ذريعة للإسقاط، كل ذلك من دلائل الزيغ، وفاعل ذلك لا تراه يلتزم لوازم فعله حين يقع مثل الفعل ممن يجور هو ويبغي ويظلم من أجل نصرته، فثم الدلالة من فعله وتركه على مجانبته الحق، وأولوية من لا يعدل في الفعل معه به منه!

يقول الإمام الجويني رحمه الله، وكأنه يذب عن الدولة الإسلامية: (أما تعدي الأجناد بعض حدود الاقتصاد، فلم يخل منه زمان، ولم يَغْرِ منه أوان، ونعم الحكم العدل والإنصاف... وأما الحرم فمصونة، من جهة صدر جنود الإسلام مرعية، محفوظة من نزغاتهم ونزقاتهم محمية، ملحوظة من رعاة الرعية... وإن فرضت لطمة وبلية، كانت في حكم عثرة يرخى عليها الستر وتقال، أو يلحق بمن يأتيها الخزي والنكال... "و" ما تشبث به الطاعنون من هنات وعثرات، صدَّرها عن معرة الأجناد المنحرفين عن سنن الاقتصاد، في أطراف الممالك والبلاد، لو سلم لهم كما يدعون، وتوبعوا فيما يأتون ويذرون، وغض عنهم طرف الانتقاد فيما يبتدعون ويخترعون، فأنى يقع ما يقولون مما يدفع الله بهم من معضلات الأمور، ويدراً بسببهم من فنون الدواهي على كرور الدهور؟

أليس بهم انحصار الكفار في أقاصي الديار؟ وبهم تخفق بنود الدين على الخافقين؟...

فما القول في أقوام بذلوا في الذب عن دين الله حشاشات الأرواح، وركبوا نهايات الغرر متجردين لله تعالى في الكفاح، وواصلوا المساء بالصباح، والغدو بالرواح، وركبوا إلى الموت أجنحة الرياح، متشوفين إلى منهل المنايا على هزة وارتياح؟ حتى وافوا بحرا من جمع الكفار لا ينزفه إدمان الانتزاح، فركنوا للموت، وتنادوا لا براح، وألموا بهم إمام القدر المتأح، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضهم السلاح، وفشا فيهم الجراح حتى أهبَّ الله رياح النصر من مهابها، ورد شعائر الحق إلى نصابها، وقبض من أطافه بدائع أسبابها). هـ مختصراً.

الرابع :ظاهرة التلعب بالفتوى، وتجسير أحكام الديانة لنصرة الحزب والطائفة ومن تميل إليه النفس، في مقابل إسقاط الدولة وإسقاط مشروعها!! فمرة توصم بالابتداع، ومرة يفتى بحرمة القتال تحت رايتها لمحض اجتهد اجتهدته، ومرة .. ومرة، وما تخفي صدورهم أكبر!!

وأنت إذا قارنت بين فتاوى القوم ظهر لك التلعب والجنف لاجباً جلياً!

فعلى سبيل المثال: هذا الذي أفتى بحرمة القتال تحت راية الدولة إن هي لم تقبل بتحكيم طرف مستقل، واحد ممن أفتى بجواز التصويت على دستور كفري شرعي، بحجة دفع أضر الضررين باحتمال أدناهما!! فمن يحكم بغير ما أنزل الله يسوِّغ له ويعتذر ويبرر!! ومن يصوت على الدستور الكفري يجهد لتطلب المخرج له ويقرر!! بينما من ضحى بالغالي والنفيس من أجل إعادة سلطان الله في الأرض، ورماه الكفر والنفاق عن قوس واحدة، إن هو اجتهد في طريقة الحكم وكيفيته بما لا يوافق أهواءهم كان ممتنعاً عن التحاكم إلى شريعة الله، متأبياً للنزول على حكمه، ومن ثمَّ لا يجوز القتال تحت رايته!! فيا للعلم والإنصاف!! ألا ما أقبح الهوى، وأعزى أصحابه!

وما العود إلا نابت في أرومة ... أبى شجر العيدان أن يتغيرا!

فهذا نزر قليل من صور الحرب والأذى والظلم الذي تلقاه الدولة، وإنه ليصدق فيها وفي مخالفيها وصف الإمام أحمد رحمه الله لأهل العلم إذ قال: (فما أحسن أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم)، وما أصدق فيهم قول القائل:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا ... وإن عاهدوا وفَّوا وإن عقدوا شدَّوا

وإن كانت النعماء فيهم جزوا بها ... وإن أنعموا لا كدروها ولاكدَّوا

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم ... من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

ويعذلني أبناء سعد عليهم ... وما قلت إلا بالذي علمتُ سعدُ

يسوسون أحلاماً بعيداً أناتها ... وإن غضبوا جاء الحفيظة والحدُّ

ولا غرو أن ينال الدولة الإسلامية أعزها الله ذلك الذي نالها وأضعافه، فجادة الحق ما كانت ولن تكون إلا كذلك! وذاك معهود
أحوال من صدق!

وإنني لأقول بعد الذي قد قلت:

يا قادة الدولة الآساد.. ويا فوارسها الشداد.. امضوا لأمر الله ولا تلتفتوا.. ودون بلوغ الغاية وإعلاء الراية، فلا تميلوا لظلال
الراحة.. قد عزمتم فلا تخورا.. ويمتمم فلا تحورا!..

وما السيف إلا برٌّ غادٍ يزينه ... إذا لم يكن أمضى من السيف حامله!

ولا تضعوا عن أيديكم الحديد الناصر.. ولا تزيغوا طرفة عين عن الكتاب الهادي.. اصبروا وصابروا.. وعلى الله وحده فاتكلوا.. {
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (200)} [آل عمران]، {وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
(23)} [المائدة].

ومن خير ما فينا من الأمر أننا ... متى تلقى يوماً موطن الصبر نصبرُ

وإنكم قد اخترتم من الطريق أصعبها.. ومن المسالك أوعرها.. لكن مؤداه ما علمتم.. ونفاده إلى ما قد طلبتم.. فدونكم الغاية..
ودونكم رياض الفائزين!..

أبيّ لما يأتي الكريم بسيفه ... وإن أسلمته جنده والقبائل

وليس بمعطاء الظلامة عن يدٍ ... ولا دون أعلى سورة المجد قابلُ

لا يهيدنكم ما تسمعون من أذى وافتراء وتشويه.. ولا يفتن في عضدكم تلك الحرب القذرة التي ينتهجها الكثير من خصومكم..
وتذكروا أمثالكم في الغابرين.. وأشباهكم في السالفين.. فنعم السلف كانوا لكم.. ونعم الخلف أنتم لهم!..

فإن وصموكم بالخارجية أو الغلو في التكفير، فقد وصفوا بها قبلكم الإمام أحمد إمام أهل السنة رحمه الله، ذكر الإمام أبو بكر
الخلال رحمه الله عن الإمام أحمد قال: (بلغني أن أبا خالد، وموسى بن منصور وغيرهم، يجلسون في ذلك الجانب، فيعييون قولنا،
ويدعون إلى هذا القول، أن لا يقال: مخلوق ولا غير مخلوق، ويعيبون من يكفر، ويزعمون أنا نقول بقول الخوارج (قال الخلال: ثم
تبسم أبو عبد الله كالمغتاض، ثم قال: (هؤلاء قوم سوء).

ووصفوا بها إمامكم ابن تيمية، فقد وصفه خصومه بالمسارعة في التكفير، والمبادرة إليه لمجرد خلافه من غير دليل.

ووصفوا بذلك الإمام ابن القيم رحمه الله.

وكذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، حتى قال عنه قائلهم: بأنه يكفر المسلمين، ويكفر من لا يكفرهم! وأنه وأصحابه يكفرون علماء المسلمين!

ووصف المرجئة بهذا الوصف جملة أهل السنة.

وإن شهد عليكم مشايخ الفضائيات بالضلالة والابتداع، وتكفير المسلمين وقتلهم، فهذا قبلكم الإمام المحدث أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي شيخ الإمام أبي عمر ابن عبد البر، والإمام أبي محمد ابن حزم رحم الله الجميع، كان قوالاً للحق، ملتزماً بالسنة، قال عنه ابن بشكوال رحمه الله: (كان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع، قامعاً لهم، غيوراً على الشريعة، شديداً في ذات الله، أقرأ الناس محتسباً، وأسمع الحديث، والتزم للإمامة بمسجد منعة، ثم خرج وتحول في الثغر وانتفع الناس بعلمه).

ومع جلالته وفضله، فقد شهد عليه خمسة عشر فقيهاً بأنه حروري، فماذا كان؟!

قال الإمام الذهبي رحمه الله: (وقد امتحن لفرط إنكاره، وقام عليه طائفة من أصداده، وشهدوا عليه بأنه حروري يرى وضع السيف في صالحي المسلمين، وكان الشهود عليه خمسة عشر فقيهاً، فنصره قاضي سرقسطة في سنة خمس وعشرين وأربع مائة، وأشهد على نفسه بإسقاط الشهود، وهو القاضي محمد بن عبد الله بن قنون).

وكذلك خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأصحابه، وخصوم ما دعى إليه، فإنهم افتروا عليهم بأنهم يقتلون المسلمين، وأنهم يلتزمون خلق شعورهم كالخوارج، ويقتلون من لا يخلق شعره!! في مفتريات أخر، وأوابد كُبر!!

وإن قالوا عنكم بأنكم أفسدتم في العراق، وألحقتم الفساد بالشام إذ دخلتموها، وسعرتم فيهما الفتن، وسعوا في السر والعلن لإخراجكم وتفريق صفكم، فذلك نظر أهل الباطل إلى المصلحين، وكذلك دانماً سعيهم، كما حكى الله قول شيعة فرعون: { وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ } [الأعراف: 127].

وكما قال فرعون فيما حكى عنه رب العزة: { وَقَالَ فِرْعَوْنُ دَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ (26) } [غافر].

فالباطل لا يرى الخير إلا شراً، ولا يرى الطهر إلا قفراً، كما في قول الله عن قوم لوط عليه السلام: { وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْتَظِرُونَ (82) } [الأعراف].

ونبيكم صلى الله عليه وسلم أخرج من مكة، وطرد من الطائف، لأنه في ميزان الباطل قطع الأرحام، وأفسد ذات البين، وخيب الزوجة على زوجها، وأفسد الابن على أبيه، وخالف المعروف، وناذب المألوف! ورضي الله عن ورقة بن نوفل إذ قال لنبي الهدى عليه

الصلاة والسلام: (ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أو مخرجي هم"، قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جنت به إلا عودي).

وسعي على إمام الحق في زمانه أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، وما هداً الخارجون عن طاعته حتى قتل وصلب في حرم الله، وكان هذا الصحابي الجليل في فقه الفجرة الملحدون في الحرم هو الملحد في الحرم، وهو الخارج عن الطاعة!!

ذكر الحافظ الذهبي في السير بالإسناد عن أبي الصديق الناجي: أن الحجاج دخل على أسماء فقال: (إن ابنك ألد في هذا البيت، وإن الله أذاقه من عذاب أليم!!) قالت: (كذبت، كان براً بوالدته، صواماً قواماً، ولكن قد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيخرج من ثقيف كذابان، الآخر منهما شر من الأول، وهو مبير).

وهذا إمامكم محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، أخرج من بخاري وادعى عليه أضداده أنه رجل فتنة، قال الذهبي في السير: (وقال الحاكم: حدثنا خلف بن محمد، حدثنا سهل بن شاذويه قال: كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدهقان، وكان جماعة يختلفون إليه، يظهرون شعار أهل الحديث من أفراد الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك، فقال حريث بن أبي الوراق وغيره: هذا رجل مشغب، وهو يفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور، وهو إمام أهل الحديث، فاحتجوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأخرج).

وهكذا ما من مصلح إلا وقد ناله في ذات الله ما ناله!!

فهذا هو الطريق.. وكذلك هم قطاعه.. ومن أضلَّ الطريق أمن القطاع..! ولولا تكاثرهم عليكم لارتبنا في صدق الاتباع..! وقد صدق من قال:

أما رأيت الألسن السِّلَاط؟

إن الندى حيث ترى الضغاط!

والجاه والإقدام والنشاط!

ورحم الله الإمام ابن القيم إذ يقول: (إذا جنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتأملت سيرته مع قومه، وصبره في الله، واحتماله ما لم يحتمله نبي قبله، وتلون الأحوال عليه من سلم وخوف، وغنى وفقر، وأمن وإقامة في وطنه، وظعن عنه وتركه الله، وقتل أحبائه وأوليائه بين يديه، وأذى الكفار له بسائر أنواع الأذى من القول والفعل والسحر والكذب والافتراء عليه والبهتان، وهو مع ذلك كله صابر على أمر الله، يدعو إلى الله، فلم يؤذ نبي ما أؤذي، ولم يحتمل في الله ما احتمله، ولم يعط نبي ما أعطيه، فرفع الله له ذكره، وقرن اسمه باسمه، وجعله سيد الناس كلهم، وجعله أقرب الخلق إليه وسيلة، وأعظمهم عنده جاهاً، وأسمعهم عنده شفاعاة، وكانت تلك المحن والابتلاء عين كرامته، وهي مما زاده الله بها شرفاً وفضلاً، وساقه بها إلى أعلى المقامات، وهذا حال ورثته من بعده الأئمة فالأمثلة، كل له نصيب من المحنة يسوقه الله به إلى كماله بحسب متابعتة له، ومن لا نصيب له من ذلك فحظه من الدنيا حظ من خلق لها وخلقت له، وجعل خلاقه ونصيبه فيها، فهو يأكل منها رغداً ويتمتع فيها حتى يناله نصيبه من الكتاب، يمتحن أولياء الله وهو في دعة وخفض عيش، ويخافون وهو آمن، ويحزنون وهو في أهله مسرور، له شأن ولهم شأن، وهو في واد وهم في واد، همه ما يقيم به جاهه،

ويسلم به ماله، وتسمع به كلمته، لزم من ذلك ما لزم ورضي من رضي وسخط من سخط، وهمهم إقامة دين الله وإعلاء كلمته وإعزاز أوليائه، وأن تكون الدعوة له وحده، فيكون هو وحده المعبود لا غيره، ورسوله المطاع لا سواه، فله سبحانه من الحكم في ابتلائه أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين ما تتقاصر عقول العالمين عن معرفته، وهل وصل من وصل إلى المقامات المحمودة والنهايات الفاضلة إلا على جسر المحنة والابتلاء!!!

كذا المعالي إذا ما رمت ندرتها ... فاعبر إليها على جسر من التعب).

فما الوصاة لكم يا أمل الأمة إلا وصاة الله لنبيه صلى الله عليه وسلم في آخر سورة يونس، بعد أن حكى من حال المشركين وكفرهم بالله، وتكذيبهم لرسوله، وحكى قصة نوح مع قومه، وشأن موسى وفرعون، قال سبحانه بعد ذلك لنبيه: {وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (109)}.

وفي سورة هود بعد ذكر الله جل في علاه أنباء الرسل وتكذيب أقوامهم لهم، نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وموسى عليهم الصلاة والسلام، قال لنبيه عليه الصلاة والسلام: {فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (112) وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ (113) وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ (114) وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (115)} ثم قال في آخر السورة: {وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (123)}.

وفي آخر سورة الطور بعد أن حكى سبحانه وتعالى بعض قول المشركين في حقه جل في علاه، وفي حق نبيه إذ رموه بالجنون والكهانة وقول الشعر، قال الله لنبيه في آخر السورة: {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ (48) وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ (49)}.

اللهم اجمع كلمة المجاهدين.. وألف بين قلوبهم.. وانزع من قلوبهم حظ الأنفس والشيطان..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

19/ صفر / 1435 هـ

2014

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com/es/2015/10/blog-post_6.html

الإجافة لشبه خصوم دولة الخلافة.

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_5.html

#10

القائد الجولاني بين النصيحة والتغريب.

القائد الجولاني

بين النصيحة والتغريب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كافي من استقام، والصلاة والسلام على المبعوث بالهدى للأنام، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم إلى يوم القيام.

وبعد:

استوقفتني جملة من القول للدكتور إباد قنبيبي وفقنا الله وإياه للصواب، وأعاذنا من فتنة القول والعمل، في صفحة "تغريداته"، يقول فيها: قالوا من قبل: لماذا لم يطع أبو محمد -أي الجولاني- أميره؟ أقول: لأنه لو أطاعه لكان كالصحابة الذين أمرهم أميرهم أن يوقدوا ناراً ثم يقذفوا أنفسهم فيها فما استجابوا لأمره، فلما بلغ ذلك نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم قال: "لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً إنما الطاعة في المعروف" (1). هـ.

وقد كنتُ من قبل هذا أحمد للدكتور ما يكتبه ويقولُه في الجملة، وألحظ في طيات كلماته صدقاً ووعياً ونصحاً، لكنني ألفتِه في آخر أمره ظاهر الانحياز والميل عن الدولة الإسلامية في العراق والشام نصرها الله، بل مبالغاً في التخطئة وتعدد ما يُشاع من المثالب بما لا تجده ولا تراه له مع غيرها، والأمر كما لا يخفى أن حال الغير يستدعي منه أضعاف ما استدعاه من مواقفه مع الدولة لو كان قد وفق للسداد، لكنني أسفُ إذ أصارحه بأنه قد خسر ما كان يُظن به من موقف الإنصاف! فلا ملامة بعدُ على من أخره عن تلك المرتبة التي كان السواد يشهد له بها! والحال كما قيل:

لقد كنتَ في قومٍ عليك أشعة ... بنفسك لولا أن من طاح طائح!

وإني إذ أقف مع الدكتور قليلاً في عبارته الأنفة، فليس ذلك تقصداً للوقوف على أسوأ ما رأيت في كلامه مما يستحق الرد، بل ثم في كلامه ما أراه أجلى خطأً وأبين غلطاً، ولكنني قاصد ببيان خطئه في هذا الاستدلال، النصح أولاً لإخواننا في جبهة النصرة، ودرءاً للتغريب بهم بواهي الاستدلالات، بعد أن كففنا القلم عن كثير من القول الذي قد كان الحال يستدعيه، ونصحاً للدكتور الكريم ثانياً لمراجعة النفس، ومعاودة النظر، والعدل والإنصاف مع من يختلف معهم، فما في هذه الورقات سوى مثال واحد يثبت وقوعه في وصف رأيتُه يصف به أنصار الدولة الإسلامية أعلى الله رايتهَا، وهو "التغريب" بمن يناصرونه! {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ [(8)المائدة]}

في الصحيحين وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه قال: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية، وأمر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتهم خطباً، وأوقدتهم ناراً، ثم دخلتم فيها! فجمعوا خطباً، فأوقدوا ناراً، فلما هموا بالدخول، فقام ينظر بعضهم إلى بعض، قال بعضهم: إنما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار أفندخلها؟ فبينما هم كذلك، إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف" (1).

وقد استدل الدكتور بهذا الحديث على صحة فعل الجولاني وفقه الله لهداه إذ عصى أميره، وقاس تركه لطاعته بترك الصحابة لأمر أميرهم لهم بالدخول في النار، وقاس مذمته وإثمه في الطاعة لو أطاع بمذمتهم وإثمهم واستحقاقهم النار في الطاعة لو أطاعوا، ومذحه في العصيان بمدحهم إذ عصوا!

وهذا الاستدلال من صور مغالاة الدكتور في الميل والتحيز، وجنوحه الظاهر في الانتصار بغير حق، مقابل الخسف بكفة من حاد عن سبيل العدل معه ولو باعتساف الأدلة، والإفراط في توصيف الكوائن لتلائم الاستدلال المعتسف!

وكما قال غير واحد من أهل العلم، فليس من مبطل يستدل بدليل وإلا وفيه الدلالة على إبطال ما استدل به عليه من الباطل، كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (كل دليل صحيح احتج به محتج على باطل، فإنه لا بد أن يكون فيه ما يدل على بطلان قوله ظاهراً أو إيماء، مع عدم دلالة على قوله)[2] .

وبيان الفساد في هذا الاستدلال من وجوه، أذكر منها أحد عشر وجهاً:

الوجه الأول: امتناع القياس بين أمر الصحابي لمن أمر عليهم، وأمر أمير المؤمنين أبي بكر البغدادي للجولاني لافتراق المأمور به في الحالين، فالمأمور به في الأصل المقيس عليه محرّم مقطوع بتحريمه، وهو دخول النار وإزهاق النفس بغير حق، والمأمور به في الفرع المقيس هو على التّنزّل مع المخالف أمر مختلف فيه، وهو تمدد الدولة إلى أرض الشام، ولا يمكن أن يُزعم فيه القطع ولا ما يقاربه، فكيف وهو من الواجب المتقرر، أو قل على التّسّمح من الأمر المشروع الذي قرّره دلالة الفطرة والعقل والشرع، كما أوضحته في (الموجبات) و (الإسعاد).

ويوضح هذا الوجه:

الوجه الثاني: أن الصحابة الذين أمروا بدخول النار لم يكن عندهم في ترك الائتثار بهذا الأمر ولا بما هو من جنسه دليل خاص، ولو كان ذلك مما علموه لا اعتصموا به في رد أمر أميرهم، بل كان عندهم في مقابلته دليل خاص على لزوم طاعة الأمير، ومع هذا فلو أطاعوا الأمير في دخول النار استناداً إلى الأمر الخاص بالطاعة لاستحقوا النار بنص الحديث، وفي هذا بيّن من الدلالة على أن ما أمروا به من تقحم النار أظهر في البطلان ووجوب ترك الائتثار به والعصيان من أن يتوقف فيه على العلم بدلالة دليل يتناوله بخصوصه، فعلم أنه من الضروري الذي دلّت عليه الفطرة والعقل وكلّ دلائل الشريعة، ولهذا لم يكن ممثلاً هذا الأمر لو امتثلته معذوراً، ولم يكن معذوراً بجهله بالدليل الخاص على حرمة امتثال هذا الأمر، بل ولا معذوراً بالاستناد إلى دليل خاص في الطاعة يتناوله بالعموم من جهة كونه أمراً! فتأمل هذا الوجه فهو نافع في هذا السياق وفي غيره.

فأين هذا من أمر البغدادي للجولاني، وأين المأمور به من المأمور به؟!

الوجه الثالث: أن أمر أمير المؤمنين أبي بكر البغدادي حاطه الله بجنده أمرٌ يستند إلى محققات شرعية، ومسلمات فطرية وعقلية، كوجوب نصب الإمام، ووجوب نصرته للمسلمين، وصحة امتداد سلطانه إن بسط يده على أرض ليس لها إمام، وحرمة إحداث البيعة لأحد بعد انعقادها له لا في القطر الذي هو فيه، ولا في القطر المجاور، إلى غير ذلك، فأين في دين الله ما يجيز هدر الطاعة في مثل هذه الحال؟! بل أين في دين الله ما يرفع اللائمة على من ترك الائتثار؟! فضلاً عما نزع لذلك يده من البيعة؟!

الوجه الرابع: يهيب أن استناد أمير المؤمنين حرس الله مهجته في أمره بما أمر به لم يكن إلى محقق بل إلى رأي تتجاذبه الظنون، أو إلى اجتهد كان الرأي السداد في خلافه، فأين وجدت في دلائل الكتاب والسنة ما يجيز عصيان أمر الأمير عند ذلك؟!

قال الإمام الجويني رحمه الله: (اجتهد الإمام إذا أدى إلى حكم في مسألة مظنونة، ودعا إلى موجب اجتهداه قوماً فيتحتم عليهم متابعة الإمام....) إلى أن قال: (بل يجب اتباع الإمام قطعاً فيما يراه من المجتهدات...) (ولو لم يتعيّن اتباع الإمام في مسائل التحري لما تأتى

فصل الخصومات في المجتهديات، ولاستمسك كل خصم بمذهبه ومطلبه، وبقي الخصمان في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع، ومعظم حكومات العباد في موارد الاجتهاد[3] .

الوجه الخامس: وفي المقابل فالقائد أبو محمد الجولاني ألهمنا الله وإياه الصواب، إن أنت نظرت إلى موجب عصيانه لأمر أميره لم تتحصل إلا مظنوناً أو اعتماداً على مختلف فيه، فمعتمده فيما أتاه إما الاستناد إلى مراعاة المصلحة، وهي على أحسن الأحوال مظنونة، وهذا بالنظر إليها استقلالاً.

وإما الاستناد إلى عدم تحقيق أميره للشورى، وكونها واجبة أمر مختلف فيه رأساً، ثم هل أمر تمدد الدولة مما يلزم فيه الشورى أم لا يلزم؟! وهل هو مما يرد عليه الاختلاف في الشورى، أم ليس من موردها أصلاً؟! ثم إن كان من موردها فدعوى عدم تحقيق القدر اللازم منها على القول بوجوبها أمر لا يمكن البت فيه!! فأمر هذا محصل النظر فيه بربك هل ينهض لخرم مقطوع فرض الطاعة، وملازمة الجماعة؟!

الوجه السادس: فافتراض بعد أن قد سلمنا لك بمواقعة أمير المؤمنين أطال الله بقاءه لمحرم في أمره للجولاني بما أمره به، فأين وجدت في دين الله ما يجيز له نكث البيعة، ونزع اليد من الطاعة، فالنزع والنكث أمر زائد على مشروعية العصيان وترك الائتثار بالأمر في محرم مخصوص، فقصاراه عدم مشايعة الإمام والأمير وعدم موافقته ومتابعته وطاعته في ذلك الأمر، لا نزع اليد من البيعة، وإهدار جملة الطاعة! فللحال الأول موجب مخصوص هو عين ما يرد عليه العصيان، وللحال الثاني موجبات خاصة حددها الشارع وموجبها سقوط الطاعة مطلقاً، وإبطال عقد الإمامة، كما في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: (دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: "إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) [4]

وكما في حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم)، قيل: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: (لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة). [5]

وفي لفظ: (لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع عن يدا من طاعة) [6] .

فلو قد صح أن أمير المؤمنين أبا بكر قد أمر الجولاني بما هو معصية لشرع له العصيان في خصوص الأمر، لا نزع اليد والمفارقة، ثم هو إن لم يكن له معاذ وخيرة في الولاية التي ولاه أمير المؤمنين عليها إلا بفعل ما يراه معصية، لم يكن له الخيرة إلا المضاء لأمر رآه الإمام صلاحاً أو إلقاء مقاليد تلك الولاية واعتزال ذلك المنصب، فأما المشاقة والنكث فأين لها في الشرعة من معتضد؟!

الوجه السابع: أن حقيقة الحال مع تقدمه إحسان الظن، أن الجولاني ردنا الله وإياه إلى الحق رأى أن ما أمره به أميره معصية، وأن أمير المؤمنين أبو بكر ثبتنا الله وإياه لم ير فيما أمر به الجولاني ما يخالف الشرعة. وإذ الأمر كذلك فالمأمور به من قبيل المختلف فيه وما

تتجاذبه الأنظار، وترده الظنون، وإذ ذلك كذلك فكيف ساغ للجولاني تقديم هذا المظنون على المقطوع به من واجب طاعة الإمام، وواجب الوفاء ببيعته، وواجب نصرته؟!!

الوجه الثامن: أن نكت البيعة وعدم الوفاء بها مقطوع بحرمة حتى مع مقارفة الأمير معصية لا توجب الانخلاع، وهو بالقطع أولى في مظنون المعاصي، وطاعة الإمام مما قُطع بفرضه في غير معصية، فكيف جاز تقديم مقطوع الحرمة على مقطوع الوجوب؟!!

الوجه التاسع: أن الحديث الذي استدل به الدكتور لا يعضده في استدلاله، فإنه دلالة الحديث على حرمة السمع والطاعة للأمير إن هو أمر بمعصية، وما يستدل عليه به ليس هو ترك السمع والطاعة، بل النكت للبيعة، فالدعوى أعم من الدليل، والدليل أخص من المدلول!!

الوجه العاشر: أن في ذات الحديث ما يبطل دعواه، فإن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم تركوا الائتثار بأمر أميرهم في خصوص الأمر الذي خالف فيه الشرعة، ولم يعزلوه عن الإمرة، ولا نابذوه في جملة الطاعة، ولا نصّبوا عليهم أميراً سواه، ولا سعوا في تأمير غيره، والدعوى التي استدعى الدكتور لها هذا الدليل هي نكت البيعة، ونزع اليد من الطاعة، لا مجرد ترك الائتثار بأمر لاح فيه عصيان الأمر، مع بقاء الطاعة له فيما سواه!! فلم يُنَوَّح مناط الاستدلال ولم يَحَقِّقه!!

الوجه الحادي عشر: أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لم يعزلوا ذلك الأمير الذي أمّره النبي صلى الله عليه وسلم عليهم، ولم يخالفوه في أمره إلا في مورد المخالفة للشرع دون تعدية، ولم يكن ذلك الأمير عليهم إماماً عاماً، بل كانت إمرته مقصورة خاصة، وإذا كان ذلك الحال في الإمرة الخاصة فهي في العامة من باب أولى، إذ الأولى أسهل وأخف شأناً من الثانية!

وأكتفي بهذه الوجوه وفي النفس بقية، وإذا اتضح ما ذكر فيها فقد بان من ينصر وإن خالف وينصح، ومن يغرر وإن وافق ويجنح!!

فتعر من ثوبين من يلبسهما ... يلقي الردى بمذمة وهوان

ثوب من الجهل المركب فوقه ... ثوب التعصب بنست الثوبان

وتحل بالإنصاف أوفر حلة ... زينت بها الأعطاف والكتفان

والحمد لله رب العالمين.

العاشر من شهر ربيع الأول لعام خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف

2014م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_23.html

التجلية والنقض لمدرک قول مجیز التصويت للدستور.

التجلية والنقض

لمدرک قول مجیز التصويت للدستور



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد وآله وأصحابه ومن تبع هداة.

وبعد:

فقد وقفت على فتوى العلامة عبدالرحمن البراك حفظه الله في تأييد التصويت للدستور المصري، وفقى العلامة عبدالله السعد حفظه الله أثر تلك الفتوى، وما تبع ذلك من فتوى الشيخ الغنيمان حفظه الله، وغيرهم من الشيوخ، وما أثير عقب ذلك من جدل بين مؤيد ومعارض.

وابتداء فإن ما أدين الله به هو حرمة التصويت للدستور الكفري المصري، وأخالف المجوزين فيما ذهبوا إليه من غير تريب أو شك، ولكني كما لم أرتضِ استدلالاتهم في شرعية التصويت، فكذا لم أرَ كفاية رد من رد عليهم، وإن كانوا -فيما أعتقد- قد قرروا الحق وردوا الخطأ إجمالاً، وعدم الكفاية لا من جهة تقصير من رد في بيان أدلة الحق من حيث الجملة، وإنما موجهه عدم تجلية المانع لمدرک فتوى المُجيز، وعدم تسديد رده إلى ذلك المدرک لإبطال استطراق المُجيز من خلاله، بل دَبَّج رده في تقرير الكليات التي لا يجهلها المقابل ولا يُهمَلها، وتقرير الكليات وإن كان صيباً نافعاً للكافة، إلا أنه لا يصلح علاجاً لمن يُدركها ويُسلم بها، ويستطرق فيما أجاز من وراء ذلك!

والحق أن الأمر في جانب المجيزين لم يقف على مجرد استدلالات لا تُرتضى، فنّم ما هو أسوأ في واقع الحال، فعدم إدراك وجه فتوى كبار المجيزين ممن أيدهم وانتصر لهم ممن هو دونهم قد تجلّى في غير صورة، فواحدٌ يشتط به الفهم إلى حد إباحة الكفر للمصلحة صراحة، ويستدل على ذلك بما لم يُحسن فهمه!!

وثانٍ يخطئ الحابل بالنابل، ويزعم أن المجيز للتصويت أجاز له لعدم كونه كفراً أصلاً، وكونه كذلك لعدم اختيار المصوّت للكفر إذ لم يُتَح إلا هو، وينظّر لذلك بمسألة التحاكم إلى الطاغوت للمضطر عند غياب حكم الله، فإنه -كما يقول- ليس من باب الكفر في شيء لذات العلة! ومن لا يدرك الفرق بين أحكام الأفعال في ذاتها، وبين أحكام الأفراد حال تلبسهم بتلك الأفعال، كيف له أن يخوض في مثل هذه المسائل الكبار؟! فلا التعليل بصحيح ولا التنظير، فالعمل المكفر لا يُحيل حقيقته إعدار المتلبس به، فالإعذار مانع لانتقال حكم ذات الفعل إلى فاعله، والدارئ حاجز بين المدرء والمدرء عنه، وغايته حيطة المدرء عنه عن غشيان المدرء، فكيف استحال الغاشي الطالب مغشياً مطلوباً؟! وكيف انقلب وجود المانع عدماً لعلّة الوجود؟!

وراء ذلك بطلان التنظير بمسألة التحاكم لذات المعنى، ولملاحظ آخر أفردتها منذ مدة في رسالة، ونقضت ما ذهب إليه هذا القائل ومن سبقه بأكثر من عشرين وجهاً، وعسى أن تُنشر قريباً إن شاء الله.

وبعد هذا الإجمال فلنعرض إلى قول المجيز، ونتفهم مدركه، فإن ذاك يصح الوفاق أو الخلاف، وفي الثاني يمكن أن يُطبّق مفصل المدرك بالبيان والنقض، فإليه:

مدرّك قول كبار المؤيدين للتصويت للدستور:

المطالع في استدلالات غالب المجيزين يجد أن فتوى الشيخ البراك حفظه الله تمثل خلاصة استدلال من ينصر هذا القول، وإن كان ثمة ما يُميّز قول بعض المجيزين من جهة التشديد في شرط الجواز، والمؤدى -فيما يظهر لي- عند الجميع واحد من جهة مدرّك الإباحة أو الإيجاب، ولم أرى في الواقع بين المجيزين من أبان وجه الرأي الذي نصره بما يكفي ويشفي، ولكنني وقفت مع فتوى الشيخ البراك حفظه الله وفتوى الشيخ الغنيمان حفظه الله تحديداً موقف تحليل وتفكيك لاستخراج هذا المدرك وتجليته، وموجب هذا الإحاطة بإدراك الشيخين مع موافقهما السعد على وجه الخصوص لتلك الكليات التي رُدَّ بها عليهم فيما ذهبوا إليه، وزيادة على هذا ما علمته من اطلاع بعضهم على تلك الردود التي صدرت وثباتهم رغم ذلك على ما قالوا، والحق أن تلك الردود على ما فيها من خير وسداد لم تعالج موجب التجويز لدى هؤلاء من كل وجه، ولم تأت بالجديد بالنسبة لهم من كل الجهات، فكان أن بقي الكائن على حاله!

وقد طالعت كلام هؤلاء مراراً لأستخلص منه ما يمكن أن تستره الكلمات، وما يكمن في عمق العبارات، وأزعم أن نصاً في فتوى الشيخ البراك ومثيلاً له في فتوى الغنيمان مملوء بالكامن الذي يمكن عدّه معقداً ومنشأً لقول كبار المؤيدين للتصويت.

أولاً- يقول الشيخ البراك حفظه الله :

(ومنشأ النزاع:

1- ما في الدستور من المواد الكفرية التي لا يختلف إخواننا في بطلانها وتحريم وضعها اختياراً.

2- ما في الدستور من المواد الحسنة المقربة لتحكيم الشريعة، والتي من أجلها لا يرضى المعارضون لتحكيم الشريعة بهذا الدستور.

والذي ظهر لي بعد الوقوف على وجهات نظر إخواننا أهل السنة أن التصويت على هذا الدستور إن لم يكن واجباً فهو جائز، وليس في ذلك إقرار بالكفر ولا رضا به، فما هو إلا دفع شر الشرين واحتمال أخف الضررين، وليس أمام المستفتين من المسلمين إلا هذا أو ما هو أسوء منه..).

هذه العبارة) وليس في ذلك إقرار بالكفر ولا رضا به(، قد تبدو عند بعض المانعين تناقضاً مع موجب الفتوى، وإقرار الشيخ أولاً بتضمن الدستور للكفر، وهذا عند حمل الإقرار على التأييد الظاهر، وقد حملها بعضهم على معنى الرضا منعاً لهذا، ثم أصرع في رده بإثبات كون الظاهر مناط التكفير عند أهل السنة في مثل الفعل المُستفتى فيه، وما قاله حق وليس يجهل مثله الشيخ، وإذا كان كذلك فلا معنى للإقرار الأول، فلم نفاء الشيخ وهو قد أثبت خلافه؟! فمعنى العبارة والحالة هذه: (وليس في إقرار الدستور إقرار بالكفر ولا رضا به) فهل هي ذات جدوى وقد سُبقت بإقرار وجود الكفر في الدستور؟!

ثانياً- سؤال السائل للشيخ الغنيمان حفظه الله عن مشروعية الموافقة على دستور فيه كفر ، مثل دستور مصر إن كان فيه كفر ما حكمه؟

فأجاب: (الدستور فيه حق وباطل ، ولو تُرك لصار للناس الذين ليس فيهم خير ، وانتشر الفساد والشر).

قال السائل:كون الدستور فيه كفر ، هل الموافقة عليه يستلزم الكفر ؟!

قال: لا يلزم ، بل حكم الموافقة عليه قد يصل إلى الوجوب إذا كان يمنع الفساد وتُرك صار فيه انتشار الفساد).

قال السائل : كونكم تجيزون الموافقة على الدستور ، هل ذلك يكون مع عملكم بالقاعدة المتفق عليها أن المصلحة لا تجيز وترخص مقارفة الشرك؟

قال : (نعم هذا ما فيه شك ، وهل هذا الشرك بعينه ؟ ! هذا ليس هو الشرك).

وكما ترى فالشيخ لا يشك في عدم جواز الكفر للمصلحة، ثم هو مع تحقق الكفر في الدستور لا يُلزم بين الموافقة عليه وإقرار الكفر، بل يجيز وقد يوجب الموافقة إذا كان في الأمر دفع لفساد أكبر، فعادت المسألة إلى الاستصلاح! فهل هو اضطراب؟! أم ثمة مدرك وراء هذا؟!

فالأولى والثانية إنما خرجت من منشأ واحد، وانعقدت أساسها لنظر متماثل، وهي كافية للتعريف بمدرك المجيز في مذهبه الذي اختار، وليست هذه كما هي تلك بالفاظ أعوز قائلها الإبانة عن مرادهم، أو خرجت مخرجها على الغافل عن اضطراب مبدأ كلامه مع منتهاه، كلا.. فالأمر أدق من هذا وأبعد.

وصورة المسألة التي بنى عليها هؤلاء قولهم يمكن إجمالها في نقطتين:

الأولى: دستور تضمن مواد كفرية ومواد حسنة، وباطلاً وحقاً.

الثانية : اللجوء الى ما بينه وبين ما هو أسوأ منه في الاختيار.

وحكمها يُجمل في نقطتين:

الأولى : عدم إستلزام تأييد الدستور إقرار ما تضمن من كفر.

الثانية : وإذا لم يستلزم.. فالتأييد جائز وقد يجب لكونه دافعاً لما هو أشرُّ.

فالحاصل ذهابهم إلى انفكاك جهة الإقرار لتعدد صفات المقرّ به قبحاً وحسناً، والإقرار ببعض أجزاء المقر به دون البعض موجّه بالقصد، وما دام صالحاً للصرف والتوجيه بالقصد فهو مما احتمل، فلا يحكم بمقتضى ظاهره والحالة "ضرورة".

وشرح هذا الكلام أن يقال:

ثمّ في مسألة الدستور سبب، وحالة السبب، ومسببات عن ذلك السبب:

والسبب هو :

تأييد الدستور = إقراره = التصويت له.

والمسببات هي:

1- وقوع الكفر = الحكم بالمواد الكفرية.

2- درء كفر أعظم = دفع شر أكبر.

وحالة السبب لها نظران:

1- الإقرار من حيث هو، وليس في ذاته كفراً.

2- مورد الإقرار وهو متعدد، فيه الكفر وفيه غيره.

فمدرك تجويز التصويت للدستور بعد هذا التحليل يتضح من خلال مقدمات ونتائج:

المقدمة الأولى: أن الإقرار من حيث هو ليس كفراً.

المقدمة الثانية: تعدد أجزاء الدستور المطالب بتأييده بين قبيح وحسن.

المقدمة الثالثة: الحالة المفروضة إما أن يكون هو أو أسوأ منه.

والنتيجة كالتالي:

بناء على هذه المقدمات فيجوز التصويت للدستور لما يلي:

أولاً: أن الدخول في السبب من حيث هو لا إشكال فيه.

ثانياً: ومن حيث ارتباطه بالمسبب، فيُدخل في السبب بتوجيهه بالقصد إلى الحسن لا القبيح.

ثالثاً: ويُعمل السبب أيضاً من جهة القصد إلى مُسببه الثاني كونه دافعاً لكفر أكبر وشرٍ أعظم، لا من جهة مسببه الأول.

رابعاً: تعدد المسببات عن نفس السبب يجعل الدخول في السبب من قبيل الاحتمالات التي تعوز في الحكم إلى القرائن الدالة على القصد الباطن، والضرورة النازلة، والخيار المتحتم بين شرين، أكبر قرينة على سلامة قصد المؤيدين.

خامساً: فك الارتباط بين مسببات ناتجة عن سبب واحد ألجأ إليه الضرورة، وتعدّد أجزاء السبب في نفس الأمر.

إذا اتضح لك مدرك قول المجيز، فهو كما ترى أبعد غوراً في النظر من تصوير المسألة على أنها من قبيل تجويز الكفر للمصلحة، أو للضرورة من غير إكراه، وحينئذ فللمستمسك بالمنع أن يسدّد ردّه إلى عين هذا المدرك، فإن عطلّ نفاذه فذاك، وإلا كان عليه في المنع سبيل!

النقض لمدرك قول من أجاز التصويت للدستور:

ويحسن قبل الشروع في النقض أن أسجل ملاحظاً القصور التي أنبنت عليها فتاوى المجيزين، أو تضمنتها، أو آلت إليها من جهة التقصير في مضمونها:

أولاً: تصوير المسألة على انحصار خياراتها بين كفرين قصور من جهتين:

الجهة الأولى: الواقع في نفس الأمر، فإن خيارات أخر كانت متاحة، ولو على أقل الأحوال أن يكون كفراً ثالثاً أخف من هذين، كيف وإسقاط هيمنة المنظومة الديمقراطية برمتها قد كان متاحاً بعد قيام الثورة، ولكن البلية في واقع الأمر لم تكن في شعب مسلم لا يمكن بحال أن يرفض تحكيم الشريعة، بل في القيادات من الجماعات الإسلامية التي شرعت الديمقراطية وأسلمتها، واتخذت من معوج السبيل مسالك لا تحيد عنها.

الجهة الثانية: من المؤسف أن تكون السمة العامة على فتاوى المجيزين عدم التفاتهم مطلقاً في بحث الخيار بين الكفرين إلى الحل الرباني،

والمسلك الإيماني، وهو الجهاد في سبيل الله، فأين الجهاد؟! وأين القتال؟! حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله، كما قال الله { وَقَاتِلُوهُمْ

حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ } [البقرة (193)]، { وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ } [الأنفال (39)]، فقد أمر

الله بالقتال حتى لا يبقى شركٌ ويكون الدين لله خالصاً، لا يشركه فيه آلهة الباطل، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين وغيرهما (أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله).

فهذا طريق الحق منصوب بَيِّن لا خفاء فيه، فهل كفرنا به؟! أم تناسيناها في غمرة الحدث؟! أم ساقنا إليه الباطل بالأعْييه وأكاذيبه؟! أم هو سلوك سبيل البرلمانات الشركي الطاغوتي قد حرّم علينا جهاد المرتدين بعد أن أمرنا الله به؟! وأوجب علينا قتال الكافرين بشرعية الآلهة الباطلة -كما حصل في سيناء- وقد أمرنا الحق بموالاتهم ومؤازرتهم؟! فالتزمنا ما ألزمننا به الإله الباطل! وتركنا أوامر الإله الحق، وخلفناها وراءنا ظهرياً!

وكل تغل يمكن أن يقوله المجوزون في عدم صلاحية هذا الحل في مصر الإسلام فالواقع يكذبه، وليست قوة أهل الإسلام في مصر وقوة أعدائهم بمقارنة بقوة المؤمنين في المدينة زمن النبوة ولا قوة أعدائهم من حولهم.

ثانياً: بحث مسألة التصويت من غير بيان حكم الشرع في أساس المنظومة الديمقراطية الكفرية كما هي في الواقع المصري، والتي يمثل التصويت حلقة من حلقاتها، وجزءاً من جزئياتها خلل كبير، وكأن مسألة الدخول في تلك الكلية من أساسها قد خُسم وانتهى أمره جوازاً، مع أن المسألة المتنازع فيها مرتبطة بمنظومتها ارتباط الفرع بالأصل، وأهمية بحث الأصل قبل فرعه تكمن في التعرف على تعامل المفتي مع مناهات الحكم في الأصل بصورة أجلى مما سيُتعرّف عليه من خلال التعامل مع الفرع، ثم على اقتراض سواغ التصويت من حيث النظر المجرد، فإن بحث حكمه مع لحظ سيره في فلك المنظومة قد يكون له حكم مغاير!

ثالثاً: قد كان ينبغي على كل من جَوَز التصويت أن يبين بجلاء من هو واضع الدستور الجديد، وأي يد تلك التي خطت فيه مواد الكفر الصريح، أي يد نصرانية؟ أم ملحدة؟ أم يهودية؟ أم علمانية؟ أم محسوبة على الإسلام؟!

وإذا كانت الأخيرة، فحكم الوضع أصالة يجب أن يبين بلا مواربة، فما المسوغ له والكفر لا يباح إلا للمكره إجماعاً، ومناط الحكم هنا لا يمكن أن يورد عليه ما أورد على مسألة التصويت، فمن ألجأهم إلى كتابة الكفر؟! ومن قسرهم عليه؟! أهو السجن؟ أم التعذيب؟ أم السياط الحارقة؟ أم تكسير العظام؟ أم قلع الأظافر؟ أم محض التوهّمات والظنون وخشية الناس من دون الله؟!

وإذا كان الواقع يشهد بعدم حصول الإكراه ولا ما يقاربه، فإثبات حقيقة كهذه مؤثر في الحكم في المسألة المستفتى فيها، وهو لا يخلو من دلالة على فساد فتوى من أجاز، وإشهاد من جهة أخرى على تخبطه إن هو راح يسوغ الكتابة بسقوط الحكم بالشرع عند العجز، وهي من المسائل التي كثر فيها خلط المعاصرين بين مناط سقوط المأمور، ومناط عدم المؤاخذه على فعل المنهي، وتبيينها له موضع آخر.

رابعاً: يكتبوا الدستور لهم مشارب شتى، ومفاهيم متباينة، والإخوان في رأس هؤلاء لهم تفسير لمعنى تطبيق الشريعة وتحكيمها يخالف ما يفهمه نفس كبار المجيزين، ورئيسهم محمد مرسى قد صرّح بمعنى الشريعة التي يراها لازمة في الحكم، وهو فهم يُنحي الحدود الشرعية ويُزلزلها إلى مرتبة المتغيرات التي يختلف الحكم فيها باختلاف الزمان والمكان! وكنت أتمنى من المجيزين أن لا ينساقوا في مصادمة الحقائق بحجة إحسان الظن حداً قد يكون رجعه عليهم وصف التغفيل وعدم فقه الواقع! فإن عبارة تحكيم الشريعة باتت شعاراً يحمله فُرقاء المناهج، وهم في تعدد تفسيراته كتعدد في المسالك، وكما لا يعول على قول الأشاعرة: القرآن كلام الله غير مخلوق، حتى يفسر ويبين، فكذلك كل زاعم أن مراده تحكيم الشريعة وتطبيقها لا ينبغي التعويل على قوله إلا بعد مطابقته للحق في التفسير.

خامساً: كان على المجيزين إذ ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه أن يوضحوا موجب اختيارهم غاية التوضيح، وأن يُبينوا بأجلى بيان أن ما اختاروه وجوزوه ليس لأن الكفر تجيزه المصلحة، ولا أنه يباح من غير إكراه، فإن من المؤسف حقاً أن ترى الكثير من طلبة العلم وأشباه طلبة العلم، بل وبعض من يشار إليهم بالبنان، لا يفهمون من موجب تجويز المجيزين إلا هذا، والحق أن الخلل ليس في أفهام هؤلاء، بل في عدم الوضوح الكافي، والغموض في تلك الفتاوى، فعلى المجوزين أن لا يكونوا سبباً في خلط مفاهيم الديانة على عموم الأمة، وأن يتقوا الله في أولئك الذين اتخذوهم دليلاً إلى شريعة الحق أن يضلّوهم من حيث لا يشعرون، فيتقحموا بسبب هذه الفتاوى أبواب المكفرات بحجة المصالح أو الضرورات، قياساً منهم على ما فهموه من نحو شيوخم في هذه المسألة، فما أحرى من يطالب المانعين بضرورة فقه المآلات أن يدرك ما آلت إليه فتواه، والله الهادي.

هذه بعض الملاحظ حسن ذكرها بين يدي نقض المدرك الأهم في فتوى المجيزين، فإلى إيضاحه من وجوه:

الوجه الأول: بأن النظر إلى السبب من حيث هو لا طائل من ورائه، إذ هو من قبيل ما يختلف الحكم فيه بالإضافة كالسجود، فإنه وإن كان من حيث هو لا يحمل حكماً إلا بإضافته وإسناده، فهو لا يقتضي إذ كان من حيث هو كذلك أن لا يكون كفراً بالإجماع حال إضافته إلى الصنم، ولا اعتبار بالقصد حيث أضيف إلى الصنم، بل الظاهر هو المنطوق، فذلك مسألة التصويت للدستور إذ هي واردة على دستور لا يختلف الجميع في تضمينه للمواد الكفرية.

الوجه الثاني: بأن السبب متلازم مع مسببه قدرأ وشرعاً، وإذا كان مسبب السبب الذي يُبحث حكمه كفراً محققاً بإقرار المجيز، فالسبب كذلك في نفس الأمر من حيث اقتضاه ولا عبرة به من حيث هو، وقد قرر الشاطبي رحمه الله أن ضابط جريان الأسباب على وزن ما شرع أو على خلافه هو النظر في مسبباتها، وهو كلام حق إن فهم فهماً صحيحاً، فإذا كان السبب المبحوث في مسببه كفر محقق وغير الكفر مما قد يوافق الحق في صورته، فقد آل تجويز الدخول في السبب أو تحريمه إلى الموازنة بين نفس الحُسن والقبح المسببان للسبب، وترجيح كفة الأكبر منهما، ومفسدة الوقوع في الكفر أعظم من كل مصلحة.

الوجه الثالث: بأن توجيه القصد إلى أحد المسببين عن سبب واحد لا يشفع بمجرد في عدم المؤاخذه فضلاً عن اقتضائه تجويز الدخول في السبب، قال الشاطبي رحمه الله: (إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب، قصد ذلك المسبب أو لا، لأنه لما جعل مسبباً في مجاري العادات عدّ كأنه فاعل له مباشرة ⁽²¹⁾، وقال: (الأفعال التي تتسبب عن كسبنا، منسوبة إلينا وإن لم تكن من كسبنا ⁽³¹⁾)، وقال: (إيقاع المكلف الأسباب في حكم إيقاع المسببات، وإذا كان كذلك اقتضى أن المسبب في حكم الواقع باختياره ⁽⁴¹⁾)، وقد بيّن رحمه الله أن الداخل في السبب إنما يدخل فيه من حيث كان مقتضياً للمسبب، ومجيزوا التصويت للدستور يعلمون مسبب ما أجازوه ولا يجهلونه، ومنهم من صرح بأنه سيحكم بالمواد الكافرة التي تضمنها الدستور إذا أيدوه، فאלله المستعان. **الوجه الرابع:** بأن الدخول في السبب التزام لجميع مسبباته، وصرف النية إلى بعض المسبب مع العلم بمقتضى السبب عبث، إذ تحقّق المسبب قد اقتضاه الدخول في السبب، وإذا لم تكن النية مؤثرة في تبعض المسبب كوناً، فكذلك في الشرع، قال الشاطبي رحمه الله: (الفاعل ملتزم لجميع ما ينتج ذلك السبب من المصالح أو المفسدات، وإن جهل تفاصيل ذلك. فإن قيل: أيثاب أو يعاقب على ما لم يفعل؟ فالجواب: أن الثواب والعقاب إنما ترتب على فعله وتعاطاه، لا على ما لم يفعل ⁽⁵¹⁾).

ومن هنا تعلم أن عدم الرضا الباطن للكفر الواقع في الدستور لا ينفي عن صاحبه وصف الإقرار بالكفر، من حيث دخل في السبب الذي مقتضاه كفر، فالحال أن الكفر مسبب عن فعله لا فعل غيره شاء أم أبى! ومن نفى هذا فقد سفسط، وأنكر ما بين السبب والمسبب من لزوم، نعم قد يعرض مانع يمنع التائيم، وهذا شيء آخر لا يؤثر على تقرير اللزوم في القضية.

الوجه الخامس: يقال لمن أجاز الدخول في السبب أو أوجبه مع علمه بكون الكفر مسبباً عنه: الإباحة والإيجاب حكمان شرعيان مردهما إلى الشارع، والشارع في حكمه بإباحة الأسباب أو تحريمها قاصدٌ ما تقتضيه من مسببات، قال الشاطبي رحمه الله: (وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات، أعني الشارع) ^[6]، وقال: (إذا كانت الأسباب مقصودة الوضع للشارع، لزم أن تكون المسببات كذلك). ^[7]

وحينئذ.. فيلزم المبيح إذ أباح الدخول في السبب الذي مسبه كفر أو أوجبه، أن يقول بأن الشارع قاصد للمسبب الناتج عن ذلك السبب، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ولا أقبح من ملزوم يكون هذا لازمه ولا أفسد، وهل خلق سبحانه الخلق إلا ليوحدوه، ويفردوه بالعبادة، {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} (56) (الذاريات)، {وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} {الزمر:7}.

الوجه السادس: إن عدم القصد مع التسبب لو كان معتبراً في المسبب، لم يكن على السكران سبيل في التائيم إذ رفع بسكره عن نفسه أحكام التكليف، وكذلك المجنون والصبي والنائم في تضمين المتلفات، فكون الشيء سبباً إنما هو من قبيل خطاب الوضع، وجهة التكليف في السبب المبحوث هو امتثال حكم الشارع في الدخول في السبب أو عدمه، فيشترط له من هذه الجهة ما يشترط لخطاب التكليف، وأما جهة الوضع بعد اختيار الدخول في السبب فخليئة عن ذلك.

الوجه السابع: إن المجيز لا يناع في أن مسبب السبب الذي أباحه أو أوجبه كفر، وإذا كان الدخول في السبب الملازم لمسببه بمنزلة الدخول في المسبب، وقد قطعنا بأن الله لم يُبح الكفر إلا للمكره، فقد تبينا حرمة الدخول في السبب من جهة أن الله لم يكلفنا بالكفر قط ولا هو يرضاه لنا، وإذا كان اقتراح الكفر منهيّاً عنه من جهة خطاب التكليف لم يكن من جهة خطاب الوضع مصلحة، قال الشاطبي رحمه الله: (الشارع لم يمنع الأشياء في خطاب التكليف ليحصل بها في خطاب الوضع مصلحة، فليست إذاً بمشروعة في ذلك التسبب). ^[8]

الوجه الثامن: وإذا تحقق كون المسبب لازماً لفاعل السبب حيث دخله باختياره مع علمه بمقتضاه، فاقتراف الكفر أعظم مفسدة في الوجود، وكل مصلحة كانت هذه المفسدة ملازمة لها فهي مهددة، إذ الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد، كما أن الأسباب المحظورة أسباب للمفاسد لا للمصالح، وتضمن السبب المشروع لمفسدة لا يكون إلا من حيث كانت المصلحة أعظم وأكبر، وتضمن السبب الممنوع لمصلحة لا يكون إلا حيث كانت المفسدة أظغى وأكبر، وقد علمت أن مفسدة الوقوع في الكفر أظغى على كل مصلحة.

الوجه التاسع: إن فعل الغير للكفر العظيم لا يعادله فعلنا للكفر الأقل منه، فالمفسدة الأولى أدنى من المفسدة الثانية من جهة اعتبار خطاب التكليف، بل لو كفر أهل الأرض كلهم جميعاً فليست مفسدة كفرهم أعظم من مفسدة ارتكابك أنت للكفر، وحينئذٍ فتصوير مسألة التصويت للدستور من قِبَل المجيزين قد دخلها الخطأ والغلط من جهة تحديد أكبر الضررين، فإن ما صوروه مضرة أكبر هو فعل الغير، وما جعلوه مضرة أقل هو فعلنا، فأهملوا جهة التكليف في وزن مقادير الأضرار!

الوجه العاشر: إن زعمهم أن العقل والشرع يدلان على ارتكاب أخف الضررين دفعاً لأعلاهما، مع إقرارهم بأن الضرر الأخف هو كفر، زعم يرده الشرع والعقل، وفيه ما تقدم، وأزيد هنا بياناً لشناعة القول، بالتمثيل له بنازلة خُيّر الناس فيها في ظل منظومة ديمقراطية إلى اختيار أحد دستورين، وقد نصت بعض مواد الدستور الأول على قتل علماء البلد، ونصت بعض مواد الدستور الثاني على قتل أكثرهم، والحكم في الدستورين نافذ بمجرد إقرار الدستور، فهل يسوّغ المشايخ التصويت لأحد الدستورين؟! أم يصيحوا في الناس إنذاراً وتحذيراً بأن المشارك في التصويت متسبب في القتل؟! أم يقولوا لهم أمروا الدستور الحاكم بقتل أكثر العلماء ارتكاباً لأخف الضررين!!

وفي هذا خير برهان على أن من أجاز التصويت للدستور الكفري إمراراً له مع اشتراط الإنكار بالقلب واللسان قد جمع بين المتضادات، وصادم العقليات والسمعيات، وهو عينه الجامع بين الأمر بالقتل والنهي عنه في آن، وإقراره وعدم إقراره!!

وأكد أجزم أن لو كانت نازلة التصويت كالتّي مُثِّل لها لما وجدت في الشيوخ المجيزين من يبيح التصويت، ولرأيت لهم في كسر خيارى المنظومة الديمقراطية ما لم يكن لك في حسابان!

وأيّن مضرة القتل من مضرة نزع السيادة عن الله وإسنادها للشعب وتأليه من دون الله، مع ما في الدستور من أخريات مخزيات، فالله المستعان!

الوجه الحادى عشر: إن العبرة في رفض الدستور وحرمة تأييده وجود الكفر فيه ولو في مادة واحدة، ولا عبرة بالكفر، ولا بكثرة غيره من المواد، لما علمت من أن الدخول في السبب اختياراً هو التزام بمسببه من حيث السببية، وإن انتفى الرضا، وكون الكفر مسبباً للسبب ولو في جزء يسير يُحتمّ تحريم التسبب، وحينئذٍ لا جدوى في تقسيم مواد الدستور إلى حسن وقبيح، وكفر وغير كفر، إذ الكفر ولو يسيراً قاضٍ بإبطال الكل وإهداره، لعدم الانفكاك. والله الموفق.

هذه بعض الوجوه في إبطال مدرك القائل بجواز التصويت للدستور الكفري ونقضه، وهي معالجة لفتوى المجيز بعد رفعها إلى أحسن محامل اقتضاها، إحساناً للظن بمن أفتى، وإدراكاً لعدم منابذتهم للثوابت والإجماعات التي عليها أهل السنة، واستحضارهم لتلك الكليات التي فهم الكثير ممن أيد الجواز والمنع خرقهم لها، وهي بعد هذا الموقف منها، وبعد إحسان المحمل، كما تراها تشبه سراً يحسبه الظمان ماءً، حتى إذا جاء لم يجده شيئاً.

إلا أن المؤكد عليه بعد هذا هو دق المسألة واشتباهاها، وإذا اشتبهت على هؤلاء فهي على من سواهم أشد اشتباهاً، فلنحتمل الأمر، وننتفهم أمر المخالف، فأعلم الناس أعذرهم للناس.

وحسبى أن تناولت المسألة من جهة أخاها أخفى الجهات وأدقها نفاذاً إلى تجويز التصويت، ولا زال في النفس ما يعتلج من القول في هذه المسألة، ولربما كان للكلام بعدُ بقية، إذا شاء رب البرية.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام.

موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام

(اعتراضات و جوابات)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذاكِر لمن ذكره، الواعد بنصر من نصره، جعل الجنة مستقراً لأولياته البررة، والنار مثوئاً لأعدائه الكفرة، والصلاة والسلام على النبي الخاتم المستقيم لربه كما أمره، وعلى آله وصحبه ومن تقفا من بعدهم أثره.

وبعد:

فإن الخُلف بين المسلمين ظاهرة ليست ببديع من الأحوال التي تحل بساحتهم! واختلاف الناس في المدارك والعلوم والعقول، وتباين حظوظهم من نوازع النفوس وللمات القلوب، وتعدد مراتبهم في خشية الله وتقواه والإيمان به واليقين من نظره ومراقبته وعلمه بالغيب والشهادة، كل ذلك وما إليه محيّم في قدر الله وسنته حصول الاختلاف، وليس من مجتمع فاضلٍ إلا ويقع فيه من محتوم هذا القدر، وما الشأن في ذلك أنه يقع، لكن الشأن في موجب وقوعه، وحال المسلم وشأنه مع ذلك الواقع!

ليس من ضرير أن يقع اختلاف بين أهل الجادة الواحدة ما دام الموجب له صحيح النظر، والمتغيا من ورائه إصابة الحق، والظفر بمرضاة الله، مع حفظ حق المخالف، ورعاية عهد الأخوة وجامعة المسلك.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

(وقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه! لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزب، وكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله، لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة. ^[1])

لكنك إذ ترى في الخلاف من يتخوض فيه بأضداد المؤمل! ويسارع فيه من غير أن يتأهل! ويحتشد له من غير هدي محصل! فيؤجج ناراً بين المؤمنين قد كان أعداؤهم أحوج بقذفها إليهم، وإضرارها في محلّتهم، فيشتغل من جراء ذلك عن الشاغل، ويعطل سداد الواجب المائل! ترى إذ ذاك ظاهرة دخيلة على تلك الظاهرة التي ما كان لمثلها أن يفسد وداداً، أو يعكر صفواً! ولكن المتقّم بالوُفر الدخيل يأبى أن يكون إلا ذلك!!

ولاقتضاء الإخوة الإيمانية النصح للمسلمين عامة وإخوة الدرب خاصة كما أخرج مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الدين النصيحة) قلنا: لمن؟ قال: (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. ^[2])

ولأن النصح لهم فيما اختلفوا فيه ألزم مما سواه، فإني عارضٌ بمشيئة الله إلى جملة من الخلاف في شأن الدولة الإسلامية في العراق والشام بما يحتمه عهد الديانة، وتوجيه رعاية الأمانة، ومشيرٌ قبل ذلك إلى شيء من أضرب دخيلة على شريف الخلاف، لتنبو عنها عينٌ تنشُد الرشد فيما عليها من الخلاف قد أشكل، وتجاوزها إلى ساحة الأشراف، وحَمَلَة كريم الأوصاف، وليُعلم أن ما وراء أولئك إنما هو مفصح عن خلال أصحابه، فيقصر عليه ما يستحقه أمثاله، ولا يُعدى حكمه ويعمم إلى إحدى عدوتي الخلاف.

فمن تلك الأضرب باختصار وإجمال:

طائفة تجهد في الانتصار لجهة مالت إليها نفوسهم، وليس فيما جهدت في الانتصار به موجب للميل للكفة التي انتصرت لها، ولا مسوغ للعدول عن الجهة الأخرى، فمحصل ما أتنه عند مُحَقِّق النظر ميل نفسي وهوى قلبي لا عن حجة وبرهان، ولا غلبة ظن ولا استيقان!

ثم الأسوأ من ذلك أن ترى من هذا الضرب جهداً في الحطِّ والوقية فيمن عدلوا عنه، استظهراً واستنهاظاً بتلك النقيصة في دعم وتقوية من مالوا إليه!! فلما أعوزهم صحيح البرهان لم يجدوا غير الوقية بمن ناوأوه سببلاً يرفعون به في ظنهم من نصره!!

وأنت إذا نظرت في حطهم ونقيصتهم لم تجد مبناها على علم محقق، ولا خبر مصدق، بل هي بمحض الظن أو بنسج مُلفَق، {وما يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} [يونس:36].

ولا أنت كذلك راء في أهل هذا الضرب ذا علم يصدر عنه، ويستضيء بنوره، وإذا قلَّ حظ المرء من العلم الهادي والميزان العادل كان المستعاض به عنهما بغي وهوى!!

وإما شئت آية على ذلك فانظر إلى من وصفت لك وقد رصدًا للطائفة التي حاد عن سبيل العدل معها، فأشهر من أمرها ما يراه من مساة ومذمة - وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك-، وإن كان ما رآه حقيراً يسيراً! وأعمى عينه وأصم أذنه عن محاسنها وفضائلها وإن طرقت كل سمع وتجلت لكل عين!! لكننا يصدق في حاله معها قول الله تعالى: {إِنْ تَمَسَّسْنَكُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا} [آل عمران:120].

ثم لا تجد له في غير هؤلاء ما كنت واجداً له معهم، وكما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا!!

أترأه يا صاح قد سلم من هوى النفس وبغيها على الخلق من طفق يذم عباد الله المجاهدين ويشنع عليهم بالنقص الملازم لبني آدم والذي لا ينفك عنه تجمع ولا فئة ولا طائفة بحكم الجبلة؟!

قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: (البغي مذموم مطلقاً، سواء كان في أن يلزم الإنسان الناس بما لا يلزمهم، ويذمهم على تركه، أو بأن يذمهم على ما هم معذورون فيه، والله يغفر لهم خطأهم فيه، فمن ذم الناس وعاقبهم على ما لم يذمهم الله تعالى ويعاقبهم فقد بغي عليهم، لا سيما إذا كان ذلك لأجل هواه، وقد قال تعالى: {وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [ص:26].^[3] [وقال رحمه الله: (وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة علمانها وعبادها وأمرانها ووسانها وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المستننة في محنة الصفات والقرآن، محنة أحمد وغيره، وكما بغت الرافضة على المستننة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على علي وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبهة على المنزهة، وكما قد يبغي بعض المستننة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة بزيادة على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم: {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا دُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا} [آل عمران:147].^[4]).

فهذا ضرب من أضرب دخيلة على الخلاف.

وضرب ثان:

وقد ترقى أهله عن السابقين بعلم حملوه، وبرهان حصّلوه، والناظر إلى هؤلاء وإلى مسالكهم ومعتقد طرائقهم في الاستدلال والاحتجاج، ونفسهم في فقه الشريعة، يجد لهم هدياً تحصل لهم به اختصاص عن نظرائهم، لكنك تلحظ عدم اطرادهم في ذلك الهدى حينما يتعلق الخلاف بالدولة الإسلامية، وتفقد منهم نفساً حين ذاك قد كنت تعرفهم به!!

ولك أن تعجب -على سبيل المثال- إذ ترى من لا يخرم في اختياراته وفتاواه اعتبار فقه المصالح والمفاسد والسياسة الشرعية، ولربما رأيت له فيه توسعاً لا يُرتضى، ثم تراه في شأن الدولة الإسلامية يضيق ما يتوسع فيه بل ربما يلغيه! فيستدل فيما يستدل به على عدم شرعيتها بجهالة عين أميرها نصره الله، وأن الله أمر بطاعة ولاية الأمر، ولازم أمره انتفاء الجهالة لتتحقق الطاعة!!

ومع وهاء هذا الاستدلال، وتنصيب بعض أهل العلم على عدم اعتبار المدلول، أفلا ترى صاحبه قد خرم معتاد نفسه قد كان يعتبره؟! وهل ضاق على الدولة وإخفاء عين أميرها عن العامة منضبط فقه المصالح والمفاسد بله متوسعه، مع تزكية أهل الثغور لهم، واستعلانهم بمنهجهم، وذئوع طيب أفعالهم، في وقت تمر فيه على أهل الإسلام أشرس الحروب وأفتكها وأخبثها؟! مع ما في عدم ظهور الأمير للعامة من حيطة للبيضة، وحفاظ على الرأس الذي حفظه حفظاً للصف وتثبيت للقلوب!! ولكنه الإنصاف!!

أحرام على بلبله الدوح حلال للطير من كل جنس؟!

يقول الشيخ المجاهد الشهيد أسامة بن لادن تقبله الله:

(وهنا مسألة: إن كثيراً من الناس لا يعرفون سيرة أمراء المجاهدين في العراق؟!

فأقول: سبب ذلك ظروف الحرب ودواعيها الأمنية، إلا أنني أحسب أن الجهل بمعرفة أمراء المجاهدين في العراق جهل لا يضر إذا زكاهم الثقات العدول ... فالامتناع عن مبايعة أمير من أمراء المجاهدين في العراق بعد تركيته من الثقات العدول بعذر الجهل بسيرته يؤدي إلى مفاسد عظام من أهمها تعطيل قيام جماعة المسلمين الكبرى تحت إمام واحد، وهذا باطل. [5])

ولو تتبعنا أهل هذا الضرب مقارناً بين مسالكهم مع الدولة ومع غيرها لرأيت عجباً، وإنّ خلافاً يدفع إليه حمل الصدور، أو يحمل على الزيادة فيه وعدم النصفة، لهو خلاف عري عن الشرف، وما أخلفه بالضرب عليه، وعدم النظر فيه!

قال ابن القيم رحمه الله :

(والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل، خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: {وَأْمُرْ أَتْلَ عِلَ بَيْنَكُمْ} [الشورى: 15]، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه، يسير بسيره وينزل بنزوله، يدين دين العدل والإنصاف ويحكم الحجة، وما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو العلم الذي قد شمر إليه، ومطلوبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يتنى عنانه عنه عدل عادل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يصدده عنه قول قائل. [6])

وضرب ثالث:

لا من هؤلاء ولا أولئك، ولا هو بمخلص لوداد المختلفين من أهل المسلك كذلك، بل هو ذو ضغن على الجميع، ولكنه رأى في مادة الخلاف فرجة ينص إليها للنيل من أغيظهم له! ورمي بعضهم ببعض!!

فلا هو مع الدولة ولا مع القاعدة ولا مع الجبهة، وقد كان ينظر إلى الجميع بنظر أشوس! ووجهه من صنائعهم أعبس! فلمّا رأى الأولى أسرهم إلى تحطيم آماله، دخل في الخلاف مناهضاً لها متعزّزاً بإخوانها، فعدى يوجج ولا يسكن! ويفسد ولا يصلح! مادحاً في سبيل مبتغاه من قد كان يذم! وما حبّ به ولكنّ توهيناً قد أمّ!!

والمؤسف أن ترى في غمرة الخلاف من يستبدل موالاته إخوانه الأقرباء بأولئك البعداء لمجرد موافقتهم لرأيه في الدولة! مع علمه بسابقة أولئك ومواقفهم من خط السلفية الجهادية، ولكنّ بعض الخلاف يعمي ويصم!!

روى الشيخان في صحيحيهما في قصة كعب بن مالك رضي الله عنه وتخلّفه عن غزوة تبوك، وما عوقب به من هجران المسلمين له خمسين ليلة: أن ملك غسان أرسل إليه بكتاب قال فيه: أما بعد، فإنه قد بلغني أن صاحبك قد جفاك ولم يجعلك الله بدار هوان، ولا مضیعة، فالحق بنا نواسك).

قال كعب: (فقلت لما قرأتها: وهذا أيضاً من البلاء، فتيممت بها التنور فسجرت به).^[7]

وهكذا من يدخل بين الإخوان في الخلاف مع جملة على الجميع ليستقوي ببعضهم على بعض فحقّه أن تُسجّر مساعيه وتحرق، لا أن تستثمر ويُشاد ويستقوى بها!

وروى الإمام أحمد بإسناده عن زر بن حبیش، قال: (استأذن ابن جرموز على علي رضي الله عنه وأنا عنده، فقال علي: بشر قاتل ابن صفية بالنار، ثم قال علي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير)).⁽⁸⁾ وروى بإسناده أيضاً عن إبراهيم النخعي قال: استأذن ابن جرموز الذي قتل الزبير أو أشرك في قتله على علي، فرأى في الإذن جفوة، فلما دخل على علي قال: أما فلان^[9] فلان فيؤذن لهما، وأما أنا فلا قاتل الزبير، قال له علي: بفيك التراب، بفيك التراب، إني لأرجو إن أكون أنا والزبير وطلحة من الذين قال الله عز وجل: {وَنَرَعْنَا مَا فِي صُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ} [الحجر: 47].^[10]

وحريّ أن يُسمع من يسعى بين أهل الخندق الواحد بالفتنة إذا اختلفوا وهو لهم خصمّ قبل ذلك، أو كان مسعاه لإخراجهم عن مقتضى العدل في الخلاف، وحملهم على البغي فيه، وتصريم حبال بينهم لا يُقَطِّعها الخلاف مهما اشتد، حريّ أن يُسمع ما أسمع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لابن جرموز إذ قال له: بفيك التراب!!

فإن الأشراف وإن اختلفت فهي أشراف! والأغيار وإن تقاطعت معهم المسالك يوماً فهم أغيار! والخلاف وإن اشتد سعاره لا يُطغي ولا يُعمي، ولا لعهد أخوة وفضل يُنسي، وهذا فقه شريف منيف لا يفقده إلا من فقد مكانه من بروج الشرف!

ولما اشتغل المسلمون في خلافة أمير المؤمنين الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بحرب بعضهم، و(رأى ملك الروم اشتغال معاوية بحرب علي تدانى إلى بعض البلاد في جنود عظيمة، وطمع فيه، فكتب إليه معاوية: والله لنن لم تنته وترجع إلى بلادك يا لعين لأصطلحن أنا وابن عمي عليك ولأخرجنك من جميع بلادك، ولأضيّقن عليك الأرض بما رحبت).^[11]

ومن يستغلّ خلاف المؤمنين لينفذ من خلاله إلى خسيس مآربه، فلا ريب أن له نصيباً مستحقاً من هذا الإغلاظ، فاللهم ارض عن صحابة نبيك، وقفنا آثارهم يا كريم.

فهذا الضرب الدخيل حقيق بالإقصاء والإبعاد، ودينك السابقين حقيق أهلها والناصح لهما قبل ذلك باتقاء الله وخشية عقابه، فإنه سبحانه قد افترض فيما افترض على عباده أن يردوا إليه ما اختلفوا فيه، فقال سبحانه: {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ} [الشورى]، وقال جل شأنه: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (59) [النساء].

ومقتضى أمر الله بالرد إليه وإلى رسوله أن يتنزّه عن دواخل النفوس وأهوائها، وأن تتجرد القلوب في تطلب حكم الله، وتلزمه وإن كانت راحة كارهة، فمن شرفه الله بالعلم بهذا سبيله، ومن قصر عن ذلك فليسأل أهل الذكر وليكفّ عن الجدال وليقف حيث لا يعلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا ما عنّ لي التعرّيج عليه بين يدي المبحث الأهم في هذه الرسالة، ولم يكن غرضاً لي أن أستقصي ضروب الخلاف الدخيل، فبما أشرت إليه أكتفي عما قد فات، وبالله التوفيق.

مسلمات قبل الخلاف

أبتدى بعون الله طرق هذا المبحث منطلقاً من مسئلة حكمية بين المتنازعين، وذلك أن منشأ الدولة الإسلامية في العراق قد كان منشأً شرعياً صحيحاً لا شائبة فيه، فقد تأسست دولة العراق الإسلامية بعد اجتماع أغلب فصائل المجاهدين في حلف المطبيين، وعينوا بعد المشورة الشيخ الشهيد أبا عمر البغدادي تقبله الله في عليين أميراً للدولة الإسلامية، وبايعه جمهور الناس وسوادهم، وقد قامت الدولة على أجزاء واسعة من أرض العراق، وانعقدت لأمرها بيعة إمامة باختيار جمهور أهل الحل والعقد.

يقول المجدد الراحل الشيخ أسامة ابن لادن رحمه الله: (وهنا ينبغي ذكر أهل الفضل السابقين في باب الوحدة والاجتماع بما هم أهل له، فلقد سر المسلمون تسابق عدد من أمراء الجماعات المقاتلة في سبيل الله مع عدد مع شيوخ العشائر المرابطة المجاهدة لتوحيد الكلمة تحت كلمة التوحيد فبايعوا الشيخ الفاضل أبا عمر البغدادي أميراً على دولة العراق الإسلامية).^[12]

يقول الشيخ المجاهد أيمن الظواهري حفظه الله: (وقد كان الشهيد كما نحسبه أبو مصعب الزرقاوي رحمه الله سباقاً في هذا المضمار، فأعلن انضمامه إلى جماعة قاعدة الجهاد فكانت بيعة للشيخ أسامة ابن لادن حفظه الله طعنة نجلاء و ضربة قاصمة للمشروع الصليبي الصهيوني المستهدف لأمتنا و حرماننا، وأحيا في الأمة المسلمة روح الوحدة و التضامن و النصرة ثم سعى وإخوانه المجاهدون بارك الله في مجهودهم فشكّلوا شورى المجاهدين فكانت قفزة كبيرة على طريق العمل الجهادي في العراق، ثم لما أكرمه الله بالشهادة كما نحسب و جاء من بعده رفيقه على درب الجهاد و التوحيد أبو حمزة المهاجر حفظه الله سعى مع إخوانه الكرام المخلصين كما نحسبهم فأسسوا دولة العراق الإسلامية، فكانت بشرى للمسلمين باقترابهم خطوة من أكناف بيت المقدس و من إقامة الخلافة بإذن الله.

وإنشاء الحكومات من قبل الحركات المقاومة و المناضلة أمرٌ معهود في التاريخ حتى إنهم لينشئون حكومات في المنفى , فما بالك إذا صار للمجاهدين شوكة و تمكن وسيطرة على أجزاء كبيرة من أرض الإسلام ... -إلى أن قال:- واليوم تقام دولة العراق الإسلامية داخل العراق, و يحتفل المجاهدون بها في شوارع العراق , ويتظاهر الناس لتأييدها في مدن و قرى العراق , و يُعلن تأييدها و البيعة لها في مساجد بغداد .⁽¹³⁾ويقول حفظه الله ونصره) :أود أن أوضح أنه ليس هناك شيء الآن في العراق اسمه القاعدة, ولكن تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين اندمج بفضل الله مع غيره من الجماعات الجهادية في دولة العراق الإسلامية حفظها الله, وهي إمارة شرعية تقوم على منهج شرعي صحيح وتأسست بالشورى وحازت على بيعة أغلب المجاهدين والقبائل في العراق .⁽¹⁴⁾ويقول) :دولة العراق الإسلامية رايتها وعقيدتها من أصفى الرايات والعقائد في العراق، فهي قد أقامت دولةً إسلاميةً لا تتحاكم إلا للشرعية، وتعلي الانتماء للإسلام والموااة الإيمانية فوق كل الانتماءات والولاءات. وهو الأمر الذي لا زالت تتلخ بأحواله كثيرٌ من الحركات المنتسبة للإسلام، وهي دولةٌ تدعو وتسعى وتجتهد في إعادة دولة الخلافة المنتظرة، وتحرض المسلمين على ذلك .⁽¹⁵⁾وقال الشيخ عطية الله الليبي رحمه الله) :إن دولة العراق الإسلامية تحظى بالشرعية المستندة إلى الحق الثابت المتقرر في الشريعة الإسلامية وفقهاها، وتحظى بقدر طيب وكافٍ من الشعبية... بل هي إمارة وولاية أقامها مسلمون مجاهدون في سبيل الله تعالى حصلت لهم شوكة وقوة في بعض بقاع الأرض فأقاموا إمارة واختاروا رجالاً منهم بايعوه عليهم، وأقاموا ما قدروا عليه من الدين وأحكام الشريعة، وهم باذلون جهدهم في ذلك، وهم بحمد الله موثقون أهل دين وصدق وجهادٍ في سبيل الله... وهذه الإمارة (الدولة) تثبت وجودها في الميدان وعلى الأرض، وتزداد قوة بحمد الله وتتطور رغم كيد أعدائها الكبار العظيم جداً .⁽¹⁶⁾

وبعد استشهاد الشيخ أبي عمر البغدادي تقبله الله، انعقد مجلس شورى الدولة واختاروا أميراً للدولة الإسلامية في العراق الشيخ أبا بكر البغدادي حفظه الله ونصره، فانعقدت له البيعة باختيارٍ ومشورة كما انعقدت لسلفه أبي عمر تقبله الله.

فالمحصل من هذا أمور ثلاثة:

الأول :أن الدولة تأسست ببيعة شرعية، واختيارٍ ومشورة.

الثاني :أنها لم تقم إلا بعد تمكين وشوكة وبسطة سلطانٍ على أجزاء واسعة من أرض العراق.

الثالث :أن البيعة قد انعقدت للشيخ أبي بكر البغدادي حفظه الله انعقاداً صحيحاً باختيارٍ ومشاورة أهل الحل والعقد.

صورة الخلاف الطارئ وأبرز أسبابه

فإن تحققت هذا فلنعرض لصورة الخلاف وما أشكل فيه:

وغير خاف عليك أن موجبه هي حرب النظام النصيري الكافر لأهلنا في الشام، فكان أن وجب نصرهم على كل مسلم، فانتدب فيمن انتدب إليهم أمير الدولة الإسلامية في العراق وبعث إلى الشام بالرجال والمال، ثم لما بسط الله لجنده السلطان على أجزاء من بلاد الشام

وأدالهم على عدوهم، أعلن أمير المؤمنين عن تمدد دولته إلى الشام، فخالفه الأمير المنتدب من قبله في الشام، ونزع اليد من بيعته، وكان من الخلاف ما كان! والله المستعان!

حجة من تحفظ على تمدد الدولة:

وقد كان من حجة من خالف الشيخ أبا بكر البغدادي نصره الله فيما ذهب إليه أن قالوا أموراً:

أولاًها : أن إقامة الدولة في الشام لا يستأثر بقراره الشيخ البغدادي، وفي الشام جماعات وكوادر تنشد حكم الإسلام وتسعى إليه، فلا يكون ذلك إلا بمشاورتهم ومشاركتهم، والخيرة إنما تكون للأمة في تعيين أمير الدولة الإسلامية في الشام، وليس لأحد أن يفرض نفسه على الناس ما لم تختاره الأمة وترضى به.

ثانيها : أن الدولة الإسلامية في العراق جماعة جهادية كغيرها من الجماعات، وليس لأمرها بيعة إمامة عامة (بيعة حكم)، ولو كانت كذلك في مبدأ أمرها لَمَا كان للدولة سيطرة على الأرض، وتمكن وشوكة، فليس الحال كذلك الآن، فكثير من الأرض قد انتقض، والشوكة قد ضعفت، وإذ الحال كذلك فالدولة قد آل أمرها إلى جماعة مجاهدة في الأرض كغيرها من الجماعات، فلا مزية لها على غيرها، والدولة المنشودة إنما يقيمها الجميع لا جماعة دون جماعة.

ثالثها : ولو قيل بأن الدولة الإسلامية في العراق لها بيعة إمامة، فإن دخول أجنادها إلى الشام دخولاً ماثلاًم فيه جماعاتٌ أخرى، فلا يكون مع هذا الواقع للدولة تمدد شرعي صحيح بمجرد وجودٍ يشترك غيرهم معه فيه!

هذه أبرز حجج من خالف تمدد الدولة الإسلامية، وليست هي بمجموعة في كل خالف الدولة، وإنما الشأن أنها أبرز حجج المخالفين للدولة إجمالاً، وسأعرض لنقاشها بشيءٍ من التفصيل بما أدين الله به في هذه القضية، ومنه وحده أستمد العون والسداد.

جوابات التحفظات على تمدد الدولة الإسلامية

تمهيد

قد كان من المقرر أن الدولة الإسلامية في العراق تأسست على سوق صحيحة، ولا نزاع في سلامة النشأة، وصحة المبتدأ، أما وقد سَلِمَ بهذا القدر، فلا بد من التذكير بمهمات تتبني عليه:

أولاًها : أن السمع والطاعة لأمر الدولة واجب مُحْتَمٌّ، وفرض يلحق بعدم مراعاته المآثم، ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة، قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } [النساء: 59].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه: اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة (رواه البخاري [17] وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة) [18])

وثانيها: حرمة منازعته الأمر، وحرمة الخروج عن طاعته، ونكث بيعته، وإن وقع في شيء من معصية الله، قال الله تعالى: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ} [النحل: 91]، وقال في وصف المؤمنين أولي الألباب: {الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ} [20] (الرعد)، وقال تعالى: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} [34] (الإسراء).

قال أبو محمد ابن عطية رحمه الله: وقوله {بِالْعَهْدِ} لفظ عام لكل عهد وعقد بين الإنسان وبين ربه، أو بينه وبين المخلوقين في طاعة، وقوله {إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} أي: مطلوباً ممن عهد إليه أو عاهد هل وفى به أم لا؟ [19] وفي الصحيحين وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: (أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان) [20] وفي صحيح مسلم [21] من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم)، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا نناذبهم عند ذلك؟ قال: (لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة) (وفي صحيح مسلم [22] من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له). وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتة جاهلية) [23] وأخرج مسلم [24] بإسناده عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية). قال الطبري رحمه الله: (والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره فمن نكث ببيعته خرج عن الجماعة) [25]

وقال الأمير الصنعاني رحمه الله في سبل السلام: (قوله: (عن الطاعة) أي: طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه، وكان المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية، بل استقل أهل كل إقليم بقانم بأمورهم).

وثالثها: وجوب نصرته على من ناواه أو بغى عليه، وموازرتة ما كان عادلاً مقيماً لكتاب الله، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الإمام جنة، يُقاتل من ورانه، ويُتقى به) [26]

فقوله: (يُقاتل من ورانه) دالٌّ على لزوم حياطته والذب عنه.

قال ابن بطل رحمة الله: قال المهلب: قوله: (من وراء الإمام) يعنى: من أمام الإمام كما قال تعالى: {وكان وراءهم ملك} أي: أمامهم... وقال غيره: تأويل: (يقاتل من ورائه) عند العلماء على الخصوص وهو في الإمام العدل خاصة، فمن خرج عليه وجب على جميع المسلمين قتاله مع الإمام العدل نصرة له، إلا أن يرى الإمام أن يفعل ما فعل عثمان فطاعة الإمام واجبة. (271)... وقال النووي رحمه الله: ومعنى (يقاتل من ورائه) أي: يقاتل معه الكفار والبيغاة والخوارج وسائر أهل الفساد. (281) وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: والمراد به المقاتلة للدفع عن الإمام سواء كان ذلك من خلفه حقيقة أو قدامه، ووراء يطلق على المعنيين. (291) وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله على هذا الحديث بقوله: باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به، وأخرج فيه قبل الحديث السالف حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نحن الآخرون السابقون. (301) وقد ذكر ابن المنير رحمه الله معنى لطيفاً في مناسبة إخراج هذا الحديث تحت الترجمة فقال: (أي هو أول -أي الإمام- في إسناد الهمم والعزائم إلى وجوده! وهو آخر في صورة وقوفه! فلا ينبغي لأجنادنا إذا قاتلوا بين يديه، أن يظنوا أنهم حموه، بل هو حماهم! وصان بتدبيره حماهم! فهو وإن كان خلف الصف، إلا أنه في الحقيقة جنة أمام الصف، وحق للإمام أن يكون محله في الحقيقة الأمام. (311) قلت: وكان من فسر وراء في الحديث بالأمام استحضر حالة التقاء الصف في الحرب، وتقدم المدافع في تلك الحال، وتأخر المدافع عنه، وتفسير وراء بالحياطة أوسع في المعنى وأعم في جهة الدفع، وقد جاء في وصية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه للخليفة بعده لما احتضر أنه قال: وأوصيه بذمة الله، وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا إلا طاقتهم. (321) قال الإمام الماوردي رحمه الله: (وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة، فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم، ووجب له عليهم حقان: الطاعة، والنصرة، ما لم يتغير حاله. (331)

وقال الإمام أبو يعلى رحمه الله: (وإذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم: الطاعة، والنصرة، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة).

وقال الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله: ومضى تمت المبايعة وجب بها على المبايعين وسائر الأمة بالتبعية لهم الطاعة للإمام في غير معصية الله والنصرة له، وقتال من بغى عليه أو استبد بالأمر دونه. (341)

فهذه واجبات ثلاث للإمام كما ترى، وليس يجوز بحال من الأحوال أن يُبَخَس الإمام حقه منها أو يُتَهاون في شيء منها إلا من موجب شرعي فيه من الله برهان.

فهل نقص مُكَنَّة قد كانت متحصلة للإمام، أو استلاب العدو أرضاً قد كان له سلطان عليها، أو إخراجها من دار كانت عامرة به، هل ذلك وما إليه موجب في دين الله انحلال إمامته، وانتقاض لزوم طاعته؟!

جواب من زعم انحلال بيعة الإمام لنقص مكنثته أو استلاب العدو لأرضه

الأقوال والمذاهب حين تعرى عن برهانٍ صحيح يُلزم بقبولها فهي وعدمها وسواء، والحجة الملزمة في الديانة إنما تكون بصحيح أدلة السمع، أو بصريح براهين العقل، وليس الزعم الذي صُدّر به هذا المبحث حظياً بهذا ولا بذاك، ولا لقائلٍ به سلطان ولا برهان، بل تضافرت ضروبٌ من الأدلة على إبطاله، فمنها:

أولاً : عموم النصوص الآمرة بالسمع والطاعة للإمام في جميع الأحوال، والشارع قد خص من ذلك العموم حالة إضاعة الدين وترك إقامته، فما سوى ذلك من الأحوال داخل في العموم الواجب ما لم يُقم على استثنائه برهان صحيح، وليست حالة ضعف المسلمين أو دهم العدو ونزوله بالعقر مما يندر وقوعه ليستثنى من العموم، فأخراجه منه إذ ذاك إهدار لمدلولٍ قد اقتضاه الدليل، وهذا محض التحكم!

ثانياً : أن الدول الإسلامية على مر العصور قد كان ينتابها من الضعف وضياع الأرض ما يعلمه كل مطالع للتاريخ، ولم يكن شيء من ذلك موجباً لانحلالها ما بقيت فيها الشوكة.

ثالثاً : أن الدولة الإسلامية التي أسسها خير البرية عليه الصلاة والسلام قد امتد سلطانه فيها على معظم أرجاء جزيرة العرب، ثم لما أن توفاه الله، خلفه على الأمر فيها صديق الأمة أبو بكر رضي الله عنه، فانتقض عليه بعد خلافته معظمها، وتمرد عن طاعته أكثرها، قال ابن إسحاق (رحمه الله) : وارتدت العرب عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلا أهل المسجدين مكة والمدينة، وارتدت أسد وغطفان، وعليهم طليحة بن خويلد الأسدي الكاهن، وارتدت كندة ومن يليها، وعليهم الأشعث بن قيس الكندي، وارتدت مذحج ومن يليها، وعليهم الأسود بن كعب العنسي الكاهن، وارتدت ربيعة مع المعرور بن النعمان بن المنذر، وكانت بنو حنيفة مقيمة على أمرها مع مسيلمة بن حبيب الكذاب، وارتدت سليم مع الفجاعة، واسمه أنس بن عبد ياليل، وارتدت بنو تميم مع سجاح الكاهنة . (35) وقال ابن كثير رحمه الله يصف الحال: (فلما مات عظم الخطب، واشتد الحال، ونجم النفاق بالمدينة، وارتد من ارتد من أحياء العرب حول المدينة، وامتنع آخرون من أداء الزكاة إلى الصديق، ولم تبق الجمعة تقام في بلد سوى مكة والمدينة... وقد كانت ثقيف بالطائف ثبتوا على الإسلام، لم يفروا ولا ارتدوا . (36) وثبت عن عائشة رضي الله تعالى عنها فيما رواه الإمام أحمد رحمه الله أنها قالت: قبض النبي صلى الله عليه وسلم فارتدت العرب، واشرب النفاق بالمدينة، فلو نزل بالجبال الرواسي ما نزل بأبي لهاضها . (37) وقد وقع بالمسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وارتداد العرب ما يعجز اليراع عن وصفه، وضاق على أهل الإسلام الأرض بما رحبت، فانتقضت معظم البلاد، وأضحى المسلمون قلة بعد أن كانوا وفرة، حتى روي عن أبي بكر أنه جعل الحرس على أنقاب المدينة وألزم الناس بحضور المسجد، وقال فيما قال لهم: إن الأرض كافرة... وإنكم لا تدرون ليلاً تؤتون أم نهراً، وأدناهم منكم على بريد . (38)

ومع كل هذا فما انحلت بيعته، ولا انتقضت بعد إبرامها إمامته، ولا كان في الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم من زعم هذا الزعم، أو داخل صدره ذلك الفهم! بل لو أزيح أهل الإسلام في ذلك الوقت عن مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وألجأتهم جحافل الردة إلى شغف الجبال أو سواحل البحور، ما كان ذلك فاسخاً لصفقةٍ يد عاقدت! ولا فاصماً لبيعةٍ عليها الرجال توثقت!

رابعاً: روى البيهقي بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (والذي لا إله إلا هو لولا أن أبا بكر استخلف ما عبد الله! ثم قال الثانية! ثم الثالثة! ثم قيل له: مه يا أبا هريرة فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجّه أسامة بن زيد في سبع مائة إلى الشام، فلما نزل بذي خشب قبض النبي صلى الله عليه وسلم، وارتدت العرب حول المدينة واجتمع إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا أبا بكر، رد هؤلاء، توجه هؤلاء إلى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة فقال: والذي لا إله إلا هو لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رددت جيشاً وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا حلت لواء عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم (39)، وهذا ثابت عن الصديق (40) رضي الله عنه. وروى سعيد بن منصور بإسناده عن سليمان بن يسار قال: (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة على جيش وأمره أن يحرق قرية بينا، فمضى أول الجيش وجعل أسامة يتردد حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودخل أسامة على أبي بكر، فقال: ما تأمرني؟ فقال: تمضي على أمرك الذي أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أزيد فيه ولا أنقص منه! فقال الناس: إنك إن تبعث أسامة ومعه حد الناس فترتد هذه الأعراب فتميل على ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكر: والله لو أني أعلم أن الذناب والكلاب تنهشني بها ما رددت أمراً أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم. (41)

فأنت ترى أن الخليفة الراشد صديق هذه الأمة، وخير الخلق بعد نبيها عليه الصلاة والسلام، قد عزم وصمم على إمضاء الجيش ولو أحيط بالمسلمين حتى خُص إلى أمهات المؤمنين وميل على ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم!

أفتراه يُخلص إليهن وفي المدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيّة؟! ولو قد ميل على ثقل رسول الله عليه الصلاة والسلام فاي قرح تراه قد حلّ بالناس دونهم؟! وأي مكنة هم فيها؟!

ومع كل هذا فلو قد كان ذلك فقد أقسم الصديق رضي الله عنه أن يُنفذ من ورائه جيش أسامة! وما عَزَبَ عن نظره رضي الله عنه إذ قال ما قال، أن لو وصل بالمسلمين وأمهات المؤمنين ذلك الحال، أن شيئاً منه يُبطل إمامته، أو يَحِل في الدين زعامته! بل إنه سينفذ من بعده جيش أسامة! وهل كان إنفاذه إليه لو كانت قد ارتفعت إذ ذاك عنه الإمامة؟!!

خامساً: ما حصل للخليفة الراشد ذي النورين أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه في أواخر خلافته، فقد ثار عليه الثوار الفجرة، وحصلوه في داره حتى لم يكن يخرج لجمعة ولا جماعة، قال ابن كثير رحمه الله: (وانقطع عثمان عن المسجد، فكان لا يخرج إليه إلا قليلاً في أوائل الأمر، ثم انقطع بالكلية في آخره. (42) وقد روي أن ابن عديس وهو من رؤوس الثوار صلى بالناس في إحدى الجمع، وتنقص في خطبته من عثمان رضي الله عنه. (43)

وإن شئت أن تعلم مبلغ تمكن أولئك الثوار، واستفحال شرهم، فانظر إلى إرجاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذ تولى الخلافة القصاص من قتلة عثمان لعدم قدرته عليهم، حتى كان هذا سبباً في امتناع معاوية رضي الله عنه من البيعة، وخروج الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم إلى العراق طلباً لقتلة عثمان، والله الأمر من قبل ومن بعد.

قال الإمام الآجري رحمه الله في تعداد أسباب أمر عثمان رضي الله عنه للصحابية بالكفت عن نصرته: (وجه آخر: وهو أنه قد غلب في الصحابة رضي الله عنهم قلة عدد، وأن الذين يريدون قتله كثير عددهم، فلو أذن لهم بالحرب لم يأمن أن يتلف من صحابة نبيه بسببه، فوقاهم بنفسه إشفاقاً منه عليهم، لأنه راع والراعي واجب عليه أن يحوط رعيته بكل ما أمكنه. (44) وقال: (ولبسوا -أي الثوار-

على أهل المدينة أمرهم للمقدور الذي قدره عز وجل أن عثمان يقتل مظلوماً، فورد على الصحابة أمر لا طاقة لهم به، ومع ذلك فقد عرضوا أنفسهم على عثمان رضي الله عنه ليأذن لهم بنصرته مع قلة عددهم، فأبى عليهم. (45)

ومع هذا فلم يكن شيء من ذلك مبطلاً للبيعة، أو مزيحاً للخليفة الراشد ذي النورين عن منزل بواه الله، وقميص ألبسه إياه، ولو كان شيء من ذلك كذلك لبادر إلى إشهاره الثوار الفجرة، مع سعايتهم في زحزحة الخليفة عن أمر الناس، لكن العلم متحقق عندهم وعند غيرهم أن لا سبيل إلى طلبتهم إلا بعزل الخليفة الراشد لنفسه، أو قتلهم له، فهل يكون أولئك الفجرة أفقه ممن انتصب لذلك الزعم؟!

روى الإمام أحمد (46) والترمذي (47) وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعثمان: (يا عثمان، إن الله عز وجل لعله أن يقمصك قميصاً، فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه). وفي لفظ: (يا عثمان، إن الله عز وجل عسى أن يلبسك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه، فلا تخلعه حتى تلقاني، يا عثمان، إن الله عسى أن يلبسك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه، فلا تخلعه حتى تلقاني). ثلاثاً (48). (قال الطحاوي رحمه الله): تأملنا هذا الحديث، فوجدنا بيعة عثمان رضي الله عنه، قد كانت بيعة هدى ورشد واستقامة، واتفاق من المهاجرين، والأنصار، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سواهم عليها، لم يتنازعا في ذلك، ولم يختلفوا فيه، وجرى الأمر له رضوان الله عليه على ذلك ما شاء الله أن يجري له من مدة خلافته، ثم وقع بين الناس في أمره ما وقع من الاختلاف، وادعى بعضهم عليه التبديل، والتغيير لما كان عليه قبل ذلك، وحاش لله عز وجل أن يكون كان ذلك كذلك، حتى كان سببا لتحزبهم عليه في أمره، واختلافهم عليه فيه، وحتى هم بعضهم بإزالته عن ذلك لدعواه عليه الخروج عنه بالأحداث التي ادعوا عليه أنه أحدثها، مما لا يصلح معها بقاؤه عليها، وكان ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره، مما خاطبه به في عهده إليه في ذلك الأمر، مما أطلعه الله عز وجل عليه منه، ما قد رويناه في هذا الحديث دليلاً على أن أحواله رضوان الله عليه حينئذ هي الأحوال التي استحق بها ما استحق من الخلافة في بدء أمره، وفي اجتماع الناس على ذلك له، لم يتغير عن ذلك، ولم يحل عنه إلى ما سواه (49). (ومنه تعلم أن الاختلاف على الخليفة الراشد بعد استقامة البيعة في مبادئها وإن أوهى من تمكن الخليفة واضطره إلى لزوم داره، وإلى قتله بعد الإحاطة به وحصره، لما لم يكن له موجب من ثبُل ديانته، أو قهر لا مخلص له منه، أو زوال أهلية، لم يكن مجرد الاختلاف الموهي من مكنة صف الإسلام موجباً له، وإن وهو أفضى إلى حبس الإمام، وإراقة دمه الحرام، وما فهم إيجاب (50) هذا لا عثمان ولا من سواه من الصحب الكرام، ولو كان هذا مما تقرر عندهم ما صبر عثمان رضي الله عنه نفسه للقتل، بل لأقر عليها بتحقيق العزل! ولو كان هذا مما تقرر عند الصحابة الكرام لسارعوا إلى تنصيب إمام بمجرد حصره، ولأقاموا للناس من يتولى أمرهم، وما شيء من ذلك قد كان، والله المستعان.

قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله: (فإن قيل: كان عثمان رضي الله عنه إذا حوَصر في الدار ساقط الطاعة، فما قولكم في إمامته مدة بقائه إلى أن استشهد؟

قلنا: كان إماماً إلى أن أدركته سعادة الشهادة، وما كان سقوط الطاعة بأيوس الزوال، وإنما حاصره شرذمة من الهمج الأرذال، ونزاع القبائل، وكان يرى رضي الله عنه المتاركة والاستسلام والإذعان لحكم الله تعالى، ولم يؤثر أن يراق بسببه محجمة دم، حتى قال لغلمانه: "من ألقى سلاحه، فهو حر". (51). "سادساً: وهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان من شأنه في خلافته أن خضع

لسلطانه جميع ديار الإسلام عدا الشام، وبعد موقعة صفين سُلِّبَت مصر من سلطانه باستيلاء أهل الشام عليها، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في حوادث سنة ثمانٍ وثلاثين: (فيها بعث معاوية عمرو بن العاص إلى ديار مصر ليأخذها من محمد بن أبي بكر الصديق، واستتاب معاوية عمراً عليها.. إلخ .) ^[52] وفي سنة أربعين من الهجرة انتقضت المدينة على علي رضي الله عنه، ودخلها جيش من أهل الشام عليه بسر بن أرطاة وأخذ البيعة من أهلها ^[53]، ثم توجه إلى مكة، ومنها إلى اليمن في أخبار معلومة في مظانها.

والمقصد تقلص نفوذ أمير المؤمنين الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وما سقطت بهذا خلافته، ولا انفسخت إمامته! ولا كان اتساع نفوذ أهل الشام وازدياد مُكنّتهم بمُحيلٍ وجوب بيعتهم لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، بل كل مسلم يعلم أن انعقادها له لا يُحل ولا يُبطل ولو آل الأمر إلى استيلاء أهل الشام على أكثر من ذلك، ولو قد اضطروا علياً رضي الله عنه إلى الفياقي والقفار، أو حصروه كعثمان في الدار، ما لم يقع عليه قهر ميؤوس منه .

سابعاً :ويقال: لو كان نقص المكنة وفقدان الأرض حالاً لعقد الإمامة، لكان انتقاض الناس على الإمام بترك السمع والطاعة له حالاً لعقدتها من باب أولى، ولو صحّ ذلك للزم بطلان خلافة أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وإبطال إمامته باطل بلا مرية، وما لزم منه ذلك كذلك.

فإن علياً رضي الله عنه قد ملّ الناس وسئمهم في آخر خلافته، وقد كان يأمرهم ويستنهضهم ويحضهم فلا يطيعون له ولا يمتثلون، قال ابن كثير رحمه الله: كان أمير المؤمنين رضي الله عنه قد انتقضت عليه الأمور، واضطربت عليه الأحوال، وخالفه جيشه من أهل العراق وغيرهم، ونكلوا عن القيام معه، واستفحل أمر أهل الشام وصالوا وجالوا يميناً وشمالاً زاعمين أن الأمر لمعاوية بمقتضى حكم الحكّمين في خلعهما علياً وتولية عمرو بن العاص معاوية عند خلو الإمرة عن أحد، وقد كان أهل الشام بعد التحكيم يسمون معاوية الأمير، وكلما ازداد أهل الشام قوة ضعف جأش أهل العراق ووهنوا، هذا وأميرهم علي بن أبي طالب خير أهل الأرض في ذلك الزمان، فهو أعبدهم وأزهدهم، وأعلمهم وأخشاهم لله عز وجل، ومع هذا كله خذلوه وتخلوا عنه، وقد كان يعطيهم العطاء الكثير والمال الجزيل، فلا زال هذا دأبهم معه حتى كره الحياة وتمنى الموت، وذلك لكثرة الفتن وظهور المحن، فكان يكثر أن يقول: ماذا يحبس أشقاها -أي ما ينتظر- ما له لا يقتل؟ ثم يقول: والله لتخضبن هذه -ويشير إلى لحيته- من هذه -ويشير إلى هامته- ^[54] -

أفرايته لو كان هذا الذي آل إليه أمر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مبطلاً لإمامته أكان يبقى بعد سأمه للناس متمسكاً بما انعقد له من الأمر قبل انفراط أمر الناس طرفه عين؟!

وهل كنت ستري كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم لو كان الأمر كذلك محجّمين عن نصب إمام يسوس الأمة بعد انحلال عقدتها لعلي؟!

ولهذا لما ظن من ظن من بني أمية أن علياً رضي الله عنه ليس بخليفة لعدم انتظام الأمر في خلافته، وبلغ سفينة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، قال: (أخطأت أستاذ بني الزرقاء!).

روى أبو داود بإسناده عن سعيد بن جمهان، عن سفينة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء) قال سعيد قال لي سفينة) :أمسك عليك أبا بكر سنتين، وعمر عشرا، وعثمان اثنتي عشرة، وعلي كذا (قال سعيد، قلت: لسفينة إن هؤلاء يزعمون أن علياً عليه السلام لم يكن بخليفة قال) :كذبت أستاذه بني الزرقاء -يعني بني مروان. [55] -

ففي هذا غاية الدلالة على فساد ذلك المزعم، فإن أمر إمام ينتقض عليه الناس أو هن من أمره إذا سلمت له طاعة الناس وضاعت منه الأرض، وإذا كان اجتماعهما لا يحل به عقد صح انعقاده للإمام، فوجود أحدهما مع انتفاء الآخر من باب أولى، فكيف والمتحقق من الأمرين في أمر الدولة الإسلامية في العراق والشام أقلهما وهناً؟!

ثامناً :فعل أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما، قال ابن كثير رحمه الله في حوادث سنة ثلاث وسبعين: (وهذه ترجمة أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه -إلى قال:- بويع بالخلافة أيام يزيد بن معاوية، ولما مات يزيد غلب على الحجاز واليمن والعراقيين ومصر وخراسان وسائر بلاد الشام إلا دمشق، وتمت البيعة له سنة أربع وستين، وكان الناس بخير في زمانه . [56] وقال رحمه الله) :كان على صفات حميدة، وقيامه في الإمارة إنما كان لله عز وجل، ثم هو كان الإمام بعد موت معاوية بن يزيد لا محالة، وهو أرشد من مروان بن الحكم، حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه، وقامت البيعة له في الآفاق، وانتظم له الأمر . [57]

وكان من أمره رضي الله تعالى عنه وعن أبيه بعد أن بسط الله له السلطان في أغلب أرجاء المعمورة، أن رفض بيعته وخرج عليه مروان بن الحكم في أهل دمشق، وانتهز لقتال ابن الزبير وقتال ولاته، ثم آل الأمر من بعده لابنه عبدالملك بن مروان فجذ في حرب أمير المؤمنين ابن الزبير رضي الله عنهما، وكان من قدر الله أن انتقض على ابن الزبير ما كان تحت يده من الأرض واحدةً بعد الأخرى، واستولى عليها جند عبدالملك بن مروان، حتى حُصر ابن الزبير رضي الله عنهما في المسجد الحرام، وثبت في القتال وصابر وانفض عنه أغلب أصحابه، فما سلم الأمر حتى قتل شهيداً رضي الله عنه وأرضاه.

روي عن ابن الزبير رضي الله عنهما أنه قال وهو محصور) :والله إن أبالي إذا وجدت ثلاث مائة يصبرون صبري لو أجلب علي أهل الأرض . [58]

وذكر ابن كثير وغيره أن ابن الزبير دخل على أمه في آخر أيامه (فشكا إليها خذلان الناس له، وخرجهم إلى الحجاج حتى أولاده وأهله، وأنه لم يبق معه إلا اليسير، ولم يبق لهم صبر ساعة، والقوم يعطونني ما شئت من الدنيا، فما رأيك؟ فقالت: يا بني، أنت أعلم بنفسك، إن كنت تعلم أنك على حق وتدعو إلى حق فاصبر عليه، فقد قتل عليه أصحابك، ولا تمكن من رقبتك، يلعب بها غلمان بني أمية، وإن كنت إنما أردت الدنيا فلبنس العبد أنت، أهلكت نفسك وأهلك من قتل معك، وإن كنت على حق فما وهن الدين، وإلى كم خلودكم في الدنيا؟! القتل أحسن.

فدنا منها، فقبل رأسها، وقال: هذا والله رأيي. ثم قال: والله ما ركنت إلى الدنيا ولا أحببت الحياة فيها، وما دعاني إلى الخروج إلا الغضب لله أن تستحل حرمة، ولكني أحببت أن أعلم رأيك، فزدتيني بصيرة مع بصيرتي . [59]

فهذا أمير المؤمنين عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما ما ترحزح عن منصب الإمامة، ولا خلاها من يده، ولم يكن استلاب من ناوأه لأرض عليها سلطانه واحدة تلو أخرى بحاملٍ له على ذلك، بل لم يكن انفضاض الناس عنه بعد أن رَهَقَهم حصار الحجاج وجهدتهم الحرب بموجبٍ لذلك عنده، بل ثبت حتى أتت الحرب على نفسه! واستأسد إلى آخر رمق!

وتالله لو كان انحلال إمامته بضياح أرض حَكَمَها، وضعف مُكْنَة حَصَلْها، لَسَلَّمَ الأمر لأهله عند ذلك، ولا صبر نفسه لقتالٍ يعلم فساد منزعه فيه، كيف وهو الزاهد العابد، القانت الهاجد!!

ولكنّه قد علم كما علم سلفه أن انبرام البيعة لا يُحَلّ كرهاً إلا أن تنفرد السالفة! وتُخضد الشوكة!

تاسعاً: أن ذلك الزعم لا أثارة لقائله عليه من علم، ولا صحيح فهم، وقد ذكر أهل العلم ما يخرم بيعة الإمام، ولم تعرّج لذكره منهم الأعلام، فهل فاتهم ما حظي بدركه الخالف؟! أم تحقق أنه لمحبتهم مخالف؟!!

ولو صحَّ ما زُعم لاشتهر، وشاع العلم به وانتشر، ولرايت ذيوع طرقه في كتب أهل العلم لكثرة تحقق مقتضيه في واقع الدول، والذي يوجب بيان حكمه في دين الله، وكل ذلك لم يكن، وإذ هو غير كائنٍ فما ذاك إلا لعدم كونه مقتضياً، ولو صحَّ للزم سكوتهم عن البيان، ولا تجتمع هذه الأمة ضلالة!

عاشراً: أن أهل العلم قد ذكروا حالة هي أبعد مما نحن فيه، ونصوا على عدم انخرام بيعة الإمام حال كونها، وذلك حين يؤسر الإمام إن كان خلاصه مرجواً.

قال الماوردي رحمه الله: وإن أسر بعد أن عقدت له الإمامة، فعلى كافة الأمة استنقاذه لما أوجبته الإمامة من نصرته، وهو على إمامته ما كان مرجو الخلاص مأمول الفكاك، إما بقتال أو فداء. [60]

ونصّ على هذا القاضي أبو يعلى بنحو هذه العبارة.

وقال الجويني رحمه الله: إذا أسر الإمام وحبس في المطامير، وبَعْدَ توقع خلاصه، وخلت ديار الإسلام عن الإمام، فلا سبيل إلى ترك الخطط شاغرة، ووجود الإمام المأسور في المطامير لا يعني، ولا يسد مسداً، فلا نجد والحالة هذه من نصب إمام بدأ. [61]

ومفهوم كلامه أنه إن لم يبعُد خلاص الإمام، فلا يجوز نصب سواه لذلك المقام.

وقال أيضاً: (ووقع الإمام في الأسر وإن كان مقطوعاً به لا أراه مقتضياً انخلاعاً، فإنَّ فَرَضَ فكه مما يتعلق بالاختيار والإيثار من أسريه، ولو قُدِّرَ ذلك قبل خلعه كان إماماً).

ومعنى عبارته: أن الإمام إذا وقع في الأسر، فإنَّ تحقُّقنا من كونه مأسوراً لا يقتضي انخلاعه وانحلال إمامته ما دام فكُّ أسره فرضاً محتماً ولو بطريق تخلية أسريه له اختياراً من غير مفاداة أو قهر، فإمامته ما كان هذا الفرض قائماً باقية، فلو نُصِبَ إمام آخر مع قيام هذا الفرض فلا بد من خلع الأول، ولا يكون أسره مع احتمال فكه انخلاعاً بذاته.

فتأمل إلى أي مدى تستديم إمامة الإمام!! وإلى أي حال تستصحب!!

وقال الفلقشندي رحمه الله: أن يأسر الكفار الإمام ويقع اليأس بذلك من خلاصه من أيديهم، فيخرج عن الإمامة ويستأنف أهل الحل والعقد ببيعة غيره.... أما لو كان مرجو الخلاص من أيدي الكفار أو أيدي أهل البغي فإنه يكون باقياً على إمامته وعلى كافة الأمة استنقاذه من أيديهم. [62]

ومنه تعلم أن نصرة الإمام التي لزمتم بعقد الإمامة لا تسقط ولو كان في الأسر، وإذا لم تكن ساقطة مع أسر يرجى منه الخلاص، فهل تسقط مع ضعف شوكة؟! أو انفضاض حاضنة أهلية؟! أو انتقاض أرض وذهاب أمصار؟! أو إلجاء إلى جبال وقفار!!

وقد بان لك من هذا أن تنصيب أهل العلم على هذا القدر من الحال دليل ساطع وبرهان ناصع على فساد القول بانخراط عقد الإمامة لطروء ضعف، أو انحسار عن أرض، وأن عدم بطلانها بالأسر المرجو خلاص الإمام منه دال على عدمه فيهما بالأولوية.

فهذه عشرة وافية، والحجة فيها عافية ضافية، وهي لطالب الحق بإذن الله كافية شافية، وقد ظهر لك منها أن ليس يخرم بيعة الإمام العدل، الذي هو للإمامة أهل، إذا أعطاه الناس صفقة أيديهم، وثمرة أفندتهم، إلا قهر ما يوس الزوال، وخضد شوكة أو تبدل حال، وعلى الله دوام الاتكال.

وأختم هذا الجواب بنقلين مهمين:

يقول الشيخ المجاهد أسامة ابن لادن تقبله الله: ولو أن التمكين المطلق شرط لقيام الإمارة الإسلامية في هذا الزمان لما قامت للإسلام دولة لأن الجميع يعلم أنه مع التفوق العسكري الهائل للخصوم وأنهم يستطيعون أن يغزو أي دولة ويسقطوا حكومتها وهذا ما رأيناه في أفغانستان وكما أسقطوا حكومة العراق البعثية، فسقطت الدولة لا يعني نهاية المطاف ولا يعني سقوط جماعة المسلمين وإمامهم، وإنما يجب أن يستمر الجهاد ضد الكفار كما هو الحال في أفغانستان والعراق والصومال، ومن تدبر كيف حال دولة الإسلام الأولى يوم أحد ويوم الأحزاب إذ بلغت القلوب الحناجر واقتحمت القبائل وحاصرت المدينة المنورة عاصمة الإسلام الأولى، ومن رأى كيف كان حال المسلمين يوم أن ارتدت جزيرة العرب إلا قليلاً بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلم أن التمكين المطلق ليس شرطاً لانعقاد البيعة للإمام أو لقيام دولة الإسلام، فلا يصح أن يقال لمن بويع على إمارة إسلامية نحن لا نسمع لك ولا نطيع لأن العدو يستطيع إسقاط حكومتك! ومن العجيب إن بعض الذين يثيرون مثل هذه الأمور يعيشون في دول الخليج ومنها الكويت ولم نسمع منهم مثل هذا الكلام عندما أسقط البعثيون حكومتهم، وإنما كان خطيبهم المفوه يقول بصوت عال: "نحن مع الشرعية" يعني مع حكام الكويت آل الصباح المعاندين لشرع الله تعالى والذين لم يكونوا يملكون من أمر الكويت شيئاً وإن قل. [63]

ويقول الشيخ المجاهد أيمن الظواهري حفظه الله: (وأنا أسأل الذين يشكون في تمكن دولة العراق الإسلامية ثلاثة أسئلة:

الأول: هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أخطر تهديد على المخططات والأطماع الصليبية والإيرانية في العراق؟

الثاني: هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أقوى قوة مجاهدة من حيث عدد أنصارها؟

فإن كان الجواب بنعم، وهو كذلك بفضل الله، فما السبب في ذلك إلا التأييد الشعبي لها، هل يمكن أن تبلغ جماعة هذه القوة، وتتصدى لكل هذه الهجمات من أقوى قوة في العالم، وتفشل كل هذه المؤامرات، وتفرض كل هذه الدعايات، وهي لا تتمتع بشعبية أو قبول. إن المسلمين في العراق يؤيدون دولة العراق الإسلامية، ويدافعون عنها، لأنهم يعلمون أنها من أصدق القوى في الدفاع عنهم ضد العدوان الصليبي والإيراني.

السؤال الثالث: أقول للذين يشككون في تمكن دولة العراق الإسلامية وسيطرتها على الأرض؛ هل يستطيع أحد أن ينكر أن الدولة المباركة تسيطر على الأقل على كيلومتر مربع واحد من أرض العراق؟

فإن كان الجواب بنعم، وهو كذلك بفضل الله، إذن فلماذا تنكرون عليها أن تقيم دولة إسلامية على الأرض التي تسيطر عليها؟ وكم كانت مساحة دولة المدينة المنورة قبل غزوة الأحزاب؟ وكيف كان حالها في غزوة الأحزاب؟ (64)ا.هـ

ثاني الجوابات

جواب من عارض تمدد الدولة الإسلامية

إذا كان قد تحقق لك أن الدولة الإسلامية في العراق قد صح لها الأمر مبدأً، ولم يكن ثمَّ موجب يمنع استدامة ما صحَّ، وعلمت أن ما جاورها من بلاد الإسلام واجب استنقاذه لأسباب:

الأول: إعتلاء الطواغيت على تلك البلاد، وتنحية شرع الله عن حكم العباد، وقد تقرر عند علماء الإسلام أن الحاكم إذا كفر، واستبدل شرعة ربِّ البشر، فإن خلعه واجب على من قدر من المسلمين.

الثاني: استنقاذ المستضعفين والمظلومين من المسلمين، وفك أسراهم.

الثالث: أن يدهم العدو شيئاً من تلك البلاد، سواء دهمها العدو الأبعد، أو تغوّل على أهلها طاغوت البلد، فوجوب نصرهم والحالة هذه على المسلمين متحتّم، وأوجب في التقديم على من وجب نصرهم لتحقيق السببين الأنفين إن تضايقا وتشاخا.

وبوضوح هذا فإما أن يقال: قد كان واجباً على الدولة الإسلامية في العراق أن تغيث المسلمين في الشام من بطش النظام النصيري الكافر، وترد عاديته عنهم بكل ممكن، وإما أن يقال: ليس عليها ذلك بواجب، ولا فرض لازب!

ولا يقول بالثاني قائل يعلم شيئاً من دين الله، بل العلم متحقق أن الوجوب على الدولة الإسلامية أكد عليها من غيرها، لما انتصبت له من إقامة الدين، ورد عادية المعتدين، واستنقاذ المستضعفين، ولما منَّ الله به عليها من قوة ومُكنة، ودُرْبَة على مقارعة الباطل، ودراية بسبيل التشريد به! لا يضارعها فيه مضارع، أو يوازيها فيه سابق!

وإذا كان الأمر كذلك فإن كلَّ شبر من أرض المسلمين تنخّصه الدولة وتستنفذه من حكم الطاغوت فهو امتداد شرعي سننيّ لسلطان الإسلام، ونافذ عليه حكم الإمام.

والمنازع في هذا ليس من قولٍ في نزاعه إلا أحد قولين:

الأول: إما أن يقول لم يكن على الدولة أن تستنفذ ما استنفذته من بلاد الشام، ولا يقول بهذا عاقل.

الثاني: وإما أن يقول قد وجب عليها إغاثة المسلمين وليس لها حكم ما استنفذته من الديار.

فيقال له: فإن كان ما قلت فهل تُخلي ما حررته عن سلطانها وتتركه بلا سلطان؟! أم تُسلمه إلى من يحكم فيه بسلطان آخر؟!!

فإن قلت بالأول فقد قلت بما يعلم القاضي والداني فساد، قال الإمام ابن حزم رحمه الله: اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجنة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج، على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم. [65]

وإن قلت بالثاني فإن أولوية من خلّص الدار ونزع يد البغي عنها بالحكم على غيره لا يماري فيها ذو نظر، ولا ينازع فيها ذو عقل، لما له من فضل التخليص من علوٍ في رتبة الاستحقاق، فتقديم غيره عليه تقديم لخلاف مقتضي التقديم، فهو تحكم.

ثم يقال له: فهذا الذي أردت أن يُسلم له الحكم، أفحكم فيه بسلطانٍ تابعٍ للأول؟! أم بسلطانٍ مستقل؟!!

فإن قلت بالأول رجعت إلى قولنا، وإن قلت بالثاني فقد نقضت ما سلّمت به من صحة انعقاد البيعة للأول، وقد كان مقتضاها على ما سلّمت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما. [66] وقد قال عليه الصلاة والسلام: ستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول، فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم. [67] أقال الإمام النووي رحمه الله: ومعنى هذا الحديث إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول أو جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجماهير العلماء. [68]

وقد مال بعض الفقهاء إلى تجويز عقد البيعة لإمامين إذا تناعت الأمصار عند الاضطرار، وليس كذلك ما نحن فيه.

ثم يقال له: أفرأيت جند الإمام ومن دخل معهم في بيعته من أهل البلد المحرر، فإنما أن توجب عليهم مفارقة تلك الدار إلى ما سلّمت بنفاذ حكم الإمام فيه، وإما أن تلزمهم ببيعة من ترى أحقيته في حكم البلد الذي هم فيه ونكت بيعتهم للإمام الأول، وإما أن تُرخص لهم في البقاء حيث هم فيه والوفاء ببيعتهم للإمام الأول دون معارضتهم للإمام الثاني؟!!

وما لقائنا أن تكون خيرته منها آخرها، فإما الأولى وإما الثانية.

فإن قلت بالثانية فقد حرمت عليهم ما أوجب الله ورسوله من طاعة الإمام، وأوجبت ما حرّم الله ورسوله عليهم من إبطالبيعة الإمام الثاني، والمسلم إنما سعيه وجدّه وكدحه في امتثال ما أمر الله به، واجتناب ما زجر عنه!

فإن كانت الخيرة لك في أولها، فأين في كلام الله أو هدي رسوله برهان ما أوجبت؟!

فإن كانت إنما هي الحدود التي وضعتها الأيدي الآثمة الخاطئة فما أمرها من دين الله في شيء، ووجودها في الشريعة كعدمها سواء، إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً.

وغير خاف عليك أنها إنما وضعت وخرست للتفريق بين المؤمنين، وتوهين صفهم، وتشيت أمرهم، وزرع الضغائن والأحقاد بينهم، ولتكون من وراء ذلك تثبيتاً لصف الذين كفروا، وسنداً لهم في حرب الذين آمنوا بالله ورسوله، ولعمر الله لو بُني أحب ما لله في البلاد من تلك المساجد التي يعمرها القانمون والعاكفون والركع السجود، وشيّد لشيء مما رُسمت له تلك الحدود، لكان حكمه في دين الله أن يُحرق وينسف ويتبرأ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسجد الضرار الأول، الذي قال فيه الحق سبحانه: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (107) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (108) أَقَمْنَ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شِقَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (109) لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (110)} [التوبة].

فكيف بتلك الحدود الرجس! التي رسمتها أيدي النجس؟!

وإني ضارب لك مثلاً يبين منه أن استئصال كثير ممن استئصلت الدولة الإسلامية إنما هو لما خلفته السنين من إلف بهذه الحدود جعلت من خارمه آتياً لمستنكر!

أفرايت لو أن الدولة الإسلامية في العراق لم يكن لها من سلطان ومُكنة وشوكة إلا في بغداد، ولم يكن ما حولها من مدن العراق قد لحقها من الحرب التي آلت إلى نشأة الدولة، ثم لما تغول النظام النصيري على أهل الشام طال شرر حربه إلى مدن العراق التي كانت آمنة مطمئنة، وعمّها من القتل والتشريد ما عمّ المدن الشامية، فانتهضت الدولة برجالها ومالها وعتادها إلى تلك المدن فحررتها وبسطت سلطانها عليها! أتراه يستنكر عليها هذا التمدد والتوسع ويستثقله كثير ممن كان منه ذلك لما كان في الشام؟!

فإن أنصفت من نفسك فما أرى الأمر إلا قد انجلى لك! وإن ذاك فما تلك الحدود التي ألفها الناس إلا كالأصنام يجب السعي إلى تحطيمها وطمس معالمها.

وإن قلت بعد هذا: ليس بي إذ عارضت تمدد الدولة ما ذكرت من موروث الحدود في النفوس، وإنما الشأن أن في الشام جماعات وأطرافاً عدة شاركت في تحرير البلاد الشامية، ورد عادية النصيرية، وهم لا يرضون الأمر إلا عن شوري، ولا يسلمون قيادهم دون ذلك.

فيقال: فأما إذ ذكرت ما ذكرت فإما أن يكون من يعارض توسع الدولة إلى الشام يعارضها في ذلك بإطلاق، أي حتى في ما بسطت سلطانها عليه من المدن الشامية، وإما أن تكون معارضته لها في أحقية توسيع حكمها على ما سوى ذلك من المناطق مما حررته الكتائب الأخرى أو شاركت الدولة في تحريره.

فإن كانت المعارضة على الوجه الأول فهو عينه موروث الحدود الذي وصفتُ لك، وما بُني على باطل فهو باطل.

وإما أن يكون نوع المعارضة هو الثاني، فيقال: فما موجب هذه المعارضة؟!

فإما أن يكون لعدم الشورى والاستثمار، وانتصاب الدولة للأمر والاستئثار.

وإما أن يكون لعدم أهلية أمير الدولة لمنصب الإمامة.

وإما أن يكون لرؤية المعارض من نفسه أحقية لذلك المنصب ليس يماثله فيها من انتصب لها.

فخذ جواباتها..

ثالث الجوابات

جواب من عارض تمدد الدولة الإسلامية لعدم الاستشارة، أو لظن الأحقية

فإن كنت أيها المخالف لتوسع الدولة إنما خالفتها فيه لعدم أهلية أمير الدولة لمنصب الإمامة، فجوابك من وجهين:

الأول: إن البيعة لأمر الدولة قد تمت وانعقدت، واختلال بعض الشروط لو سلّم لك- لا يجوز نكث البيعة، ولا عقدها لأمر آخر كما تقدم، ما لم يكن ما اختلّ هو عقد الديانة، أو خروج مطلق عن شرط الإمامة بجنون أو قهرٍ لازِبٍ ونحو ذلك، ودون إثبات تحقق ذلك في الدولة وأميرها خطر القتاد، واخضرار الرماد!!

الثاني: إن شروط الإمامة قد تحققت في أمير الدولة أمير المؤمنين أبي بكر البغدادي نصره الله، بما لا يضارعه فيه مضارع، أو يعتلي فيها عليه منازع.

وإن كنت إنما تنازعه لأحقية تراها في نفسك لهذا المنصب، فما هذا يجوز منازعته في دين الله، ولو كنت كالذي نظن بنفسك وبإيعك على ذلك من بإيعك بعد أن عقدت البيعة لغيرك فالبيعة باطلة، وقد تقدم قول النووي رحمه الله: (وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها).

وإن كان إنما حملك على معارضتها هو عدم مشاورتها لك في إقامة الدولة في الشام، واستئثارها بالأمر دونك، فجوابك على هذا من عشرة وجوه:

الوجه الأول : أن جمهور أهل العلم المتقدمين على عدم وجوب الشورى على الإمام وإن كانت مستحبة، وهي بكل حال مسألة خلافية، فلا يكون في ترك الإمام إن تركها على قول الجمهور أكثر من تركه مستحباً، ولا تثريب عليه في ذلك، إذ هو من موارد الاجتهاد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(أنمة أهل السنة والجماعة، لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد، ولا يكرهون أحداً عليه). [69]

وإذا لم يكن للعلماء أن يلزموا عامة الناس بما يقولونه في موارد الاجتهاد، فهل يكون لهم أن يلزموا به أمير الدولة الإسلامية؟!

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (أما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين). [70]

وإذا لم يكن للسلطان أن يلزم عامة الناس بقول فيما اختلف العلماء فيه من غير حجة، أفتراه يجوز أن يلزم السلطان بما لا يجوز له أن يلزم به؟!!!

الوجه الثاني : أن من كبار الصحابة من لم يستشر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الخلافة، ولم يكن ذلك بمسيغ لواحد منهم أن يشق عصا المسلمين، أو يترك البيعة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وفي مستدرك الحاكم أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه خطب الناس بعد توليه الخلافة واعتذر لهم، وأن علياً والزبير رضي الله عنه قالوا: ما غضبنا إلا لأنا قد أخرجنا عن المشاورة، وأنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين، وأنا لنعلم بشرفه وكبره [71]، وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

الوجه الثالث : وكذلك الصديق رضي الله عنه لما استخلف من بعده عمر الفاروق رضي الله عنه ما شاور في ذلك لا كل الصحابة ولا جمهورهم ولا الكثير منهم، وقد ورد أنه شاور منهم نفرأ يسيراً، فما كان هذا منه رضي الله عنه بموجب لعدم بيعة من استخلفه بحجة الاستئثار وترك الاستئثار!

الوجه الرابع : أن عدم مشاورة الإمام للبعض لا يعني عدم تحقيقه للشورى، إذ ليس بلزام له ولو قيل بوجوب الشورى أن يستشير كل أحد، وهذه أفعال الصحابة رضوان الله عليهم شاهدة بهذا.

الوجه الخامس : أن امتداد الدولة إلى الشام ولو قيل بوجوب الشورى فليس مثله مما يرد عليه الوجوب، وذلك أن الامتداد وإحراز الأرض فرع لوجوب نصرة المسلمين في الشام، فالمطالب به كالمطالب بالشورى في نصرة المسلمين وغوثهم من اصطلام الكافرين!!

الوجه السادس : وهو أيضاً -أي امتداد الدولة- مما لا يرد فيه الوجوب لأن الشورى فيه قد تحققت، وانعقدت البيعة لأمير الدولة بناء عليها، فهو مطالبة بتحصيل الحاصل! وتحقيق ما قد تحقق!

الوجه السابع :وإن كان المطالب بالشورى يطالب بإعادتها وإن كانت قد تحققت، بحجة الامتداد لأرض توفر فيها من هو من أهل الشورى، فهذا من الباطل، لعدم لزوم مشاورة الكل، ولاستلزامه نقض عقد أبرم على وجه صحيح.

الوجه الثامن :ويُبطل كذلك بأن الشورى إنما تكون لمن توفر وجوده من أهل الحلّ والعقد وقت لزوم تنصيب الإمام، ولو لزم استشارة أهل الأصقاع لما صحت خلافة واحدٍ من الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم.

فإن قلت: فإنما كان ذلك متعذراً في زمانهم لتناهي الديار، ومشقة الأسفار، وتأخر وصول الأخبار، بخلاف الحال في هذه الأعصار!

فيقال: فهو منتقض عليك بعهد الصديق للفاروق، وعهد الفاروق للمستة رضي الله عن الجميع!

وهو كذلك لازم عليك من جهة طرد ما استوى في معنى ما ذكرت أو فاقه فيه! فلتقل بمثل ما قلت في تنصيب الإمام في قُطْرٍ انعتق قبل غيره من حكم الطاغوت، واحتفّ به من شدة الظروف ما لعله يربو على الحال التي كانت في الصدر الأول!

فهذا ظرف لا بد له من النظر إليه بما يلائمه من الفقه، وقد كانت الخلافة الراشدة تنعقد وتلزم ببينة أهل الحل والعقد أو جمهورهم في المدينة، ولهذا قاتل علي رضي الله عنه من لم يدخل في بيعته بعد ذلك وقد كان محقاً مصيباً، ولو كان لازماً مشورة من نأى أو اختياره لاحتج عليه بذلك أهل الشام وعلى رأسهم معاوية رضي الله عنه.

وأنت ترى في واقع الأمة اليوم أن الدولة الإسلامية قد قامت في العراق بعد تحريره ولم يكن شيء جاورها من البلاد محرراً من ربة الطواغيت، وحال إنشاء الدولة وما تطلبه من تحقيق الشورى قد كان يتم في ظروف بالغة الصعوبة، في وقتٍ تقدمت في أساليب الحرب، وتحصّلت للعدو من أسبابها ما يلاحق به أهل الإسلام وبيعته في أي وقت وعلى أي أرض، فلا مقارنة بينه وبين ظروف إقامة الخلافة الراشدة في زمن النبوة، ومع ذلك لم يكن ما تطالب به الدولة الإسلامية اليوم معتبراً في زمن الخلاف الراشدة، واليون شاسع بين الحالتين!!

ولله در الشيخ أسامة تقبله الله إذ يقول (إن قيام الدولة في العراق) :إن الذين وجدوا في أنفسهم بسبب عدم مشاورتهم إن كان لهم همة ورغبة في توحيد كلمة المسلمين فوجدُهم لاحرج فيه كما سبق ذكره، و أما إن كانوا يصرحون بأن الوقت غير مناسب ويأخرون حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم بأرائهم طيلة هذه السنوات فهؤلاء وجدهم غير مبرر وما ينبغي انتظارهم وتعطيل أمور الدين، ولكن لما نشأ الناس وعاشوا بعيداً عن ظل الدولة المسلمة تلبّد حس الكثير منهم ولم يعودوا يشعرون بحرج كبير لتأخير قيامها، فينبغي أن ينصح الأخوة في ذلك، ورغم أهمية الشورى في الإمارة والنصوص في ذلك واضحة بينة وقول عمر رضي الله عنه في ذلك لا يخفى، إلا أن أمر اجتماع الكلمة على الأمير مُقَدَّم عليها إذا تعذر استيفاءها من جميع المعنيين بها، كما لو تكررت ظروف شبيهة بظروف السقيفة، ولو أن الإمارة لا تتم في مثل ذلك الحال إلا بعد مشاورة جميع من يعينهم الأمر لما أقدم عمر على مبايعة أبي بكر دون استيفاء المشاورة، ولما قبل أبو بكر أن يبسط يده لقبول البيعة، ولما أقدم جُلُّ الصحابة على مبايعته رضي الله عنهم أجمعين .(72)وقال رحمه الله: قد سمع المسلمون بأن بعض الأخوة من الأمراء والعلماء في بعض الجماعات المجاهدة قد وجدوا في أنفسهم إذ أبرم الأمر ولم يحضروه وقضي ولم يشهدوه فأقول إن وَجَدَ هؤلاء لاحرج فيه، وإن لم يغضبوا فذاك السبيل بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة مما يُعَسِّر الحركة والاتصال .(73)الوجه التاسع :فهو بعد هذا أن أمير المؤمنين أبا بكر البغدادي حفظه الله ونصره قد

استأثر بالأمر، وقد كان واجباً عليه أن يستشير ويستأمر، فليس ذلك منه بمجيز لك منازعته! ولا إحداث بيعة بعد البيعة التي انعقدت له! قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله: (لو وثب رجل يصلح للإمامة فباعه واحد فأكثر، ثم قام آخر ينازعه ولو بطرفة عين بعده، فالحق حق الأول، وسواء كان الثاني أفضل منه أو مثله أو دونه، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فوا ببيعة الأول فالأول من جاء ينازعه فاضربوا عنقه كأننا من كان". [74] "الوجه العاشر: يوهب أيضاً أنه استأثر بالأمر، فنحسبه والله حسيبه باراً راشداً في ذلك، وإنما حمّله عليه الخشية أن تفتلت الثمرة من أيدي الصادقين، ويقع الفساد في الأرض، وله فيه من الصحابة الكرام سلف، قال الإمام ابن حزم رحمه الله: (إن مات الإمام ولم يعهد إلى أحد أن يبادر رجل مستحق للإمامة، فيدعو إلى نفسه ولا منازع له ففرض اتباعه، والانقياد لبيعته، والتزام إمامته وطاعته، كما فعل علي إذ قُتل عثمان رضي الله عنهما، وكما فعل ابن الزبير رضي الله عنهما، وقد فعل خالد بن الوليد إذ قتل الأمراء زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة، فأخذ خالد الراية عن غيره إمرة، وصوب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ بلغه فعله، وساعد خالداً جميع المسلمين رضي الله عنهم، وأن يقوم كذلك عند ظهور منكر يراه فتلزم معاونته على البر والتقوى، ولا يجوز التأخر عنه لأن ذلك معاونته على الإثم والعدوان. [75])

وانظر وتدبر كيف تمّ تنصيب أول خليفة في هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام، وكيف أُسرع في الأمر دون مشورة جميع الصحابة حتى كان الحال كما قال عمر رضي الله عنه: فلتة وقى الله شرها، وقارن بعد هذا بين حال قد اقتضى الصحابة وألجأهم إلى ذلك، وهم أسمى وأشرف وأرقى مجتمع في هذه الأمة، وبين حال تمر به الأمة اليوم في مجتمعات خالفة، تشعبت بأهلها السبل، وتفرقت بهم المسالك، وراجت على الكثير منهم سوءات ملة الكفر في مفاهيم الحكم والسياسة! فأَيّ الحالين تراه بعد ذلك أولى باقتضاء ما اقتضاه؟!

وقل مثل ذلك في انتصاب ابن الزبير رضي الله عنهما للأمر، فأَيّ الحالين تراه أولى باقتضاء فعل كفعلي كالكذي فعله رضي الله عنه؟!

يقول الشيخ المجاهد أيمن الظواهري حفظه الله: إقامة الإمارة أو الدولة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة واقعية، ولا يمكن تأخيرها لعدم توافر الظروف المثلى لاختيار الحاكم، وإلا لاستولى المفسدون وأعداء الإسلام على البلاد، وضاع الأمن وهددت الحرمات، ولوقعت الفتن، التي أضاعت ثمرة الجهاد في أفغانستان لولا قيام الإمارة الإسلامية، والتي يمكن أن تضع ثمرته في العراق، فجميع الظروف الداخلية والخارجية في البلدين مهياة ومتوفرة لإنكاء القتال الداخلي، إلا إذا قامت سلطة شرعية متمكنة تحبب تلك المؤامرات. ([76]وفي مثل هذا الحال الذي ذكره الشيخ فلو انتصب لسياسة الناس، ودرء ما يُخاف من الشر المتوقع من لم تجتمع فيه شرائط الإمامة فإن طاعته لازمة، قال ابن الهمام رحمه الله: لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى للإمامة، وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق، حكمنا بانعقاد إمامته كي لا نكون كمن يبني قصراً ويهدم مصراً. [77])

فكيف والمنتصب لها بحمد الله ممن توافرت فيه الشرائط، وليس يعوز خلالة منها ما أعوز سواه؟!

موجبات الانضمام للدولة الإسلامية في العراق والشام

إذا تمهد ما سبق من جوابات أبرز الاعتراضات والتحفظات على إقامة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتوسعها وتمدها في أرض الله، فلنختم بذكر ما تفرق فيها وما لم يذكر من موجبات -كما نحسب- للانضمام لهذه الدولة:

الأول: صحة المنشأ، وسلامة البيعة، وعدم طروء موجب لحلها.

الثاني: توافر شروط الإمامة في أميرها.

الثالث: حرمة استحداث بيعة لإمام آخر.

الرابع: حرمة التفرق، ووجوب الاعتصام بحبل الله، قال تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران:103].

قال الشيخ أسامة تقبله الله): والمقصود والمطلوب شرعاً اعتصام المسلمين بحبل الله واجتماعهم تحت أمير واحد لإقامة دين الله ونصرته، ومعلوم أن هذا الأمر يجب المسارعة في إقامته فهو واجب من أعظم الواجبات في دين الله تعالى. (78)

الخامس: أن الدولة فاقت كل الجماعات في شدة البأس، ونكاية الشوكة، وبسطة السلطان، ومراس الصعاب، وإغاظة أعداء الملة، وحماية البيضة، ونصرة المسلمين، وهي فوق ذلك من انعقدت لأمرها دون غيرها ببيعة الإمامة.

قال الشيخ أيمن الظواهري حفظه الله: (أما دولة العراق الإسلامية نصرها الله فهي لا زالت حتى اليوم بفضل الله القوة الأساسية في مواجهة الصليبيين وعمالانهم وفي التصدي للمطامع الإيرانية.

ورغم كل حملات الأمريكان وعمالانهم، ورغم أنهار الدولارات التي جندت حشود الخونة والمرتدين، فقد تصدت دولة العراق الإسلامية لكل هذه الحملات، ولا زالت بفضل الله وقوته تكيل الضربات القاصمة للأمريكان وعمالانهم، الذين فشلت كل خططهم، وهي بفضل الله ومنته باعتراف الجميع الموافق والمخالف أقوى قوة في مواجهة الأطماع الصليبية والإيرانية في العراق. (79)

السادس: أن في الانضمام إليها توحيداً للصف، ولماً للشمل، وحفظاً للدماء، وصيانة للحرمان، وتوهيناً للأعداء، وتعاوناً على البر والتقوى وكل هذا واجب، وفي سوى ذلك التفرق، وإشغال المسلمين ببعضهم، وتوهية صفهم، وإضعاف حدهم، والتعاون على الإثم والعدوان وكله محرم.

السابع: أن عدم الانضمام للدولة تعللاً بالتحفظات عليها فيه من فساد المال ما يربو على تلك التحفظات وأضعافها معها، ولا ريب أن درء أعظم المفسدين باحتمال أدناهما مقدّم على عكسه.

الثامن: أن ما يُتعلل به من تحفظات على الدولة لو سلّم فليس مثله يجيز تفريق المسلمين بترك الانضمام لها، أو إحداث بيعة لإمام آخر، ومناكفتها ومنازعتها.

التاسع: أن معهود الشارع تقديم من تحصّل زيادة فضل على من دونه، كما في أحقية الإمامة، وولاية الإمام في الصف، وابتداء الصغير السلام على الكبير، وتقديم المتيامن في الشرب ونحوه، وتقديم الكبير في الحديث، وتقديم الأحفظ للقرآن في القبر وما إلى ذلك.

وانضمام الجماعات للدولة دون انحلال الدولة فيها، لما للدولة من سبق في الفضائل، هو من رعاية معهود الشارع، وعكسه خروج عنه، فكيف إذا أضفت إلى ذلك انعقاد البيعة لأمر الدولة؟!

وقد سنل الشيخ المجاهد أيمن الظواهري حفظه الله هذا السؤال: (ما موقفكم من الحركات الجهادية في العراق وعلى رأسهم دولة العراق الإسلامية وجماعة أنصار السنة؟ ولماذا لم يبايع أحدهم الآخر؟).

فأجاب: الدولة خطوة في سبيل إقامة الخلافة أرقى من الجماعات المجاهدة، فالجماعات يجب أن تبايع الدولة وليس العكس. [180]

العاشر: أن كل عاقل يعلم أن الجماعات إن تأبّت الانضمام إلى الدولة وهي أقلّ حظاً منها في الفضل والسابقة والقوة والتمكين، فتأبّي الدولة للانضمام في الجماعات ومكانها ما قد علمت أولى وأحرى، وإذ ذلك كذلك فاحتمال أدنى الأمرين والحكم به هو المتحتم عند أولى الحجا، وبالله التوفيق وإليه الملتجأ.

الحادي عشر: أن مشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام قد فات أوان الرجعة فيه، وتفارط الزمن عن إمكانية الإياب عنه، لعدة أسباب، والمعارض للدولة مهما كان لمعارضته لمشروعها من وجهة في مبدأ الأمر، فهذا لا يسيع له استدامة المعارضة وقد أضى المشروع حقيقة واقعة لا مجال لرفعها ونسخها.

خاتمة

هذا ما تيسر للفقير كتابته، وقد أعرضت عن حجج وبراهين، وإيرادات وجوابات، اكتفاء بالأهمّ، وأحسب بعد هذا أن جهوداً قد بذلت في صد الناس عن الدولة ومشروعها لو صرفت في سبيل توحيد الصف، وتجميع الشمل، لرئي أثرها يانعاً طيباً.

وإني لأحيي كل مجاهد شريف تنزه عن حظوظ نفسه.. وسما بنظره عن رغباتها حفاظاً على ريح الإسلام أن تزول بعد عصفها بأعداء الله.. فبادر إلى الالتحاق بالدولة الإسلامية.. وأوهن عزيمة الملة الغوية.. فبارك الله مسعاهم.. وشكر مآتهم.. وألحق بهم في الخير البقية.. وأعاذ من شرّ الفرقة الأمة المحمدية..

اللهم اجمع كلمة المجاهدين في سبيلك على ما يرضيك.. وألف بين قلوبهم.. واهدهم سبل السلام..

سبحانك اللهم وبحمدك.. أشهد ألا إله إلا أنت.. أستغفرك وأتوب إليك.

فوالله لو لم يبق تحت أديمها .. إلّا ينصر لبيتنا البغدادي

لحللتُ حبة عزمي وفديته .. بالروح وليشنا أولو الأحقاد

2/شوال/1434

مآثر الإنافة/Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_4.html (1/70-71)

#13

تحية إكبار وتعزير لمن أحرق السفارات وجندل السفير.

قصيدة

تحية إكبار وتعزير لمن أحرق السفارات وجندل السفير



تحياتي لمن يثار

تحياتي لمن دمر

تحياتي لفرسان

لَأَسَادٍ غَدَتِ تَزَارُ

لَأَبْطَالٍ لَشَجْعَانِ

لَأَسِيَادٍ بِهِمْ نَفْخَرُ

مَضُوا لِلَّهِ قَدْ عَرَفُوا

طَرِيقَ الْحَقِّ وَالْمَعْبَرِ

وَمَنْ يَمْضِي لَخَالِقِهِ

فَمَوْعِدٌ بَأَنْ يُنْصَرَ

هُوَ التَّارِيخُ يَعْرِفُهُمْ

بِهِمْ صَفَحَاتُهُ تَزْخَرُ

فَفِي الْأُولَى لَهُمْ بَدْرٌ

وَمَا الْآخِرَى بِـ(سَبْتَمْبَرِ)

رَجَالٌ قَدْ وَقَّتْ لِلَّهِ

مَا وَعَدَتْ وَلَمْ تَغْدِرْ

عَلَى كَفِّ الرَّدَى حَمَلُوا

رُؤْسَهُمْ فَلَمْ تُقْهَرْ

مَضُوا وَالشَّرْعَ غَايَتَهُمْ

وَأَنْ يَعلَوْ وَأَنْ يَظْهَرُ

فَلَا حَكْمَ لَطَاغِيَةٍ

أَمَاتَ الشَّرْعَ أَوْ آخَرَ

وَوَلَّى وَجْهَهُ الْقَانُونُ

والقرآنَ وَلَّى الظَّهْرَ

وَلَا عَهْدَ لَغَدَارٍ

يَحَارِبُنَا وَيَسْتَكْبِرُ

وَأَنْتَ يَا مَنْ الْبَاغِي

وَنَارَ الْحَرْبِ قَدْ سَعَرَ

فَلَا وَاللَّهِ لَيْسَ سِوَى

صَلِيلِ الصَّارِمِ الْأَبْتَرِ

وَضَرْبِ يُنْدِرُ الْهَامَاتِ

يَشْفِي مُؤْمِنًا فِي الصَّدْرِ

فَهَذَا دِينُ خَالِقِنَا

وَلَا تُصْغِي لِمَنْ زَوَّرَ

أُبَاةَ الضِّمِّ فَارْتَفِقُوا

سِلَاحَ الْعِزِّ وَامْحُوا الشَّرَّ

وَأَعْلُوا رَايَةَ التَّوْحِيدِ

رَغْمَ أَنْوَفٍ مِنْ أَنْكَرِ

وَقُولُوا أَيُّهَا التَّارِيخُ

تِيكَ فَعَالِنَا فَاسْطُرْ

وَيَا أَعْدَاءَنَا ارْتَقِبُوا

صَنَائِعَ بَعْدُنَا تَوَثَّرْ

فَإِنَّا آلُ أَحْمَدَ خَيْرِ

خلق الله خير بشر

أشداء على الكفار

والدم منهم مٌهدر

وحين البأس حصّادون

لا نبقي وليس نذر

وليس الذل شيمتنا

ولا فينا الهوان قَدَر

فنحن مُجَرَّبوا العزمات

إن نُنْكَى فلا نُكْسَر

فإن تُرْذوا فوارسنا

وقادتنا فماذا ضر؟!

فهذا دربنا اخترناه

إما القتل أو نُنْصِر

وفي الأولى لنا الجنات

تجري تحتنا الأنهر

ومن قُتِلوا فقد أحيوا

لكم من بعدهم معشر

فخَيْبكم إله الحق

فحزبكم هو الأخسر

فجِدّوا واجهدوا في الحرب

فالعُقبى لكم أنكر

وإن تؤذوا رسول الله

يا حُقراءُ يا غُثَّر

فنحن جنوده الكُرَّار

نفدي عرضه بالنحر

ونُصلي من أساء له

عذاب الهونِ قبل سَقَر

فما للأروِسِ الأنجاس

غيرِ مُثَلِّمٍ يَفْطُر

وقد أبقى الإله لكم

وقائع تطحن المُعتر

تحياتي تحياتي

أسطرها على الدفتر

أردها وأعلنها

لأسدِ الحقِ إذ تثار

لمن رفعوا لواء الدين

وقالوا ربنا الأكبر

وضحوا أَرخصوا دمهم

لُحيوا مجدنا الأغبر

ليبقى الدين منصوراً

ويخزي الكافر الأفجر

شوال - 1433 هـ

2012م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_91.html

#14

بحث: العثار في استدلال مبيح الاحتكام الى الطاغوت حال الاضطرار.

العثار

في استدلال مبيح الاحتكام الى الطاغوت حال الاضطرار



سبعة وعشرون وجهاً في نقض استدلال من جاز الاحتكام الى الطواغيت لاسترداد الحقوق



كُتِبَ فِي: 1433 هـ - 2012 م

وَحُرِّرَ فِي 1434 هـ - 2013 م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_34.html

#15

كتاب: نصب العرادة على جهالات المتناول على العلامة أبي قتادة.

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_3.html

#16

نذرف الدمع ونسفك الدم.

قصيدة

في رثاء الإمام القائد

أبو عبد الله أسامة بن لادن

نذرف الدمع ونسفك الدم



نبأ ارتحال أسامة الضرغام أو أبطن الأوحاش في
الآجام يجري وقد عَقَلَ المصابُ كلامي قد كنتُ نَسِيًّا وانقضت
أيامي كم كان عن دين الإله يُحامي من بعد فَرِي في العدا
وصرام ومسعرٌ للحرب ذو إقدام منها تزلزل أنفُسُ
الأخصام لله دَرُّ مُجَنَّدِلٍ قَصَّامٍ وسقاهم كأس الهوان
الحامي باغارة في صبح يوم دامي وبه استجدت عِزَّةُ
الإسلام وانحطَّ قسراً أنفُهُ برُغَامٍ يرضيه في سرٍ وفي
إعلام إلا الرضا بِمُقَدَّرِ الأحكام يغشاك بالرحماتِ
والإنعام بدم الشهادة وَسَمَةِ الإكرام وعُدَّ الإله القادر
العلام كم قد جَهِدَتْ لنيلها من عامٍ وتَحَطَّ رَحْلُكَ في مُقَامٍ
سامي نوراً بيدد مَوْرِدَ الإِظْلَامِ يبقى لها دمكم وقودُ
ضرام نِقَمٍ يشيب لها الصبيُّ النامي إِمَّا رأيتَ تراه للدم
ظامي تبغي مكان القتل والإِصْلَامِ فلنسفكنَ لها دمَ الأقزامِ

ما ظَهَرُ أرض الله عندي إذ أتى خيرٌ عَلَيَّ من التراب
يضمني آهاً فدمع العين سَحَاً قد غدى ياليتني من
قبل فَقَدَ إمامنا أبكي وَخُقَّ لمن يصاب به البكا
أبكي لسيف الله عادٍ لِيَغْمِدِهِ أسدُ المعامع من يطيق
فعاله أقواله رعبٌ وحين يقولها وفعاله الأهوال
تَقْصِمُ من بغى ياكم أذاق الكفر من غصص الردى
ولكم شفى للمؤمنين صدورها أحياء به الرحمن
مجدداً تالداً وبه أذلَّ الكفر أيّ مذلةٍ حمداً لربي
لا أقول سوى الذي إنا إليه راجعون وما لنا شيخُ
الجهاد سلام ربي دائماً قد طبت حياً ثم طبت
مُضَرَّجاً ما متَّ كلاب بل فحيّ مُكْرَمٌ هذا ونحسب
أن ظفرت بفوزةٍ أن الأوان لتستريح من العنا
هذي دماؤك سوف تبقى بيننا وليبشر الأوغادُ
بالنار التي فلقد تركت عصابة من طبعها آياتها
ذبح وكل رجالها حمالةً أرواحها بأكفها تالله إن
كنا ذرفنا أدمعاً

أبو الحسن الأزدي

1432هـ - 2011م

#17

الحجة الناهضة في بيان موقف المسلم من عدوان الرافضة.

الحجة الناهضة

في بيان موقف المسلم من عدوان الرافضة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القوي المتين ، معز المؤمنين ومذل الكافرين ، القائل في محكم تنزيله {كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز} ، والصلاة والسلام على إمام القادة المجاهدين ، المبعوث بالسيف بين يدي الساعة لتعبيد الناس لرب العالمين ، وجهاد المشركين والمنافقين مع إغلاظ مبين ، وعلى آله الطيبين وأصحابه الانتصار والمهاجرين ، ليوث الوغى الفاتحين ، وعلى من سلك سبيلهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد:

سألني حبيب فاضل كتابة شيء لنصرة أهل السنة في البحرين والوقوف معهم ، فرأيت إذ تعين عليّ الجواب أن أذكر نفسي وإخواني والمسلمين بأمور مهمات ، في مثل هذه الملمات ، وأسأل الله السداد ، وسلوك سبيل الرشاد.

أولاهما: أن نصرة المسلمين والدفع عنهم ، والقتال لاستنقاذ المستضعفين واجب محتّم وفرض مقدّم ، تضافرت نصوص الشريعة بالأمر به والحض عليه ، وقد رغب الله في القتال في سبيله بقوله {فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} [النساء : 74] ثم أمر المؤمنين بالقتال لاستنقاذ المستضعفين ، وحرضهم عليه بصورة العتاب فقال {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا} [النساء : 75]

قال أبو السعود في تفسيره : ({وَمَا لَكُمْ} خطابٌ للمأمورين بالقتال على طريقة الالتفاتِ مبالغةً في التحريض عليه وتأكيداً لوجوبه... {لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} حالٌ عاملٌ ما في الظرف من معنى الفعل ، والاستفهام للإنكار والنفي ، أي: أي شيء لكم غير مقاتلين ، أي: لا عذر لكم في ترك المقاتلة). [2/201]

وقال أبو المظفر السمعاني في تفسيره : (قوله تعالى: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} عتب على أصحاب رسول الله بترك القتال). [1/447]

فتأمل كيف قرن الله جل في علاه اسمه الشريف بالمستضعفين ، وجعل الجهاد في سبيل استنقاذهم وتخليصهم من الكافرين ، من سبيله الذي أمر عباده بسلوكه ، ورغبهم فيه بأجزل الثواب ، وقد قال غير واحد من أهل العلم بأن سبيل الله يعم أبواب الخير وأن تخليص ضعفة المؤمنين من أيدي الكفرة أعظمها وأخصها.

قال ابن عطية رحمه الله : (والآية تتناول المؤمنين والأسرى وحواضر الشرك إلى يوم القيامة) [المحرر الوجيز: 79/2].

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) أخرجه الشيخان.

وفي لفظ عند مسلم : (المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله ، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله).

وفي رواية عند الإمام أحمد من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : (إن المؤمن من أهل الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ، يألم المؤمن لأهل الإيمان كما يألم الجسد في الرأس).

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله كربة من كربات يوم القيامة... الحديث).

وأي حاجة أعظم من حاجة النصرة لرد عادية الأعداء ، وأي كربة أعظم من كربة تسلط الكفار على المسلمين ودورهم وحريمهم!!

قال ابن الجوزي رحمه الله: (هذه أخوة الإسلام فإن كل اتفاق بين شينيين يوجب اسم أخوه ، وقوله "لا يُسلمه" أي لا يتركه مع من يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه) [كشف المشكل : 484/2].

وعند مسلم من حديث أبي هريرة : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله).

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما من امرئ يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمة وينتقص فيه من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته ، وما من امرئ ينصر مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمة إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته) أخرجه أبو داود.

قال النووي رحمه الله : (قال العلماء : الخذل ترك الإعانة والنصر ، ومعناه : إذا استعان به في دفع ظالم ونحوه لزمه إعانتة إذا أمكنه ولم يكن له عذر شرعي) [شرح صحيح مسلم : 120/16].

ومعلوم متقرر أنه لا يصح إسلام المرء إلا بموالاتة المؤمنين والبراءة من الكافرين ، فالمؤمن ولي المؤمن ، والكافر ولي الكافر ، كما قال الله تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} [التوبة : 71] ، وقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [المائدة : 51] ، وقال أيضاً : {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ} [الأنفال : 73].

فالولاء للمؤمنين ملزوم محبتهم ، والبراءة من الكافرين ملزوم بغضهم وكرهيتهم ، وانتفاء اللازم أو نقصانه يدل على انتفاء الملزوم أو نقصانه ، ومعلوم عند كل عاقل أنه لا يكون الحب تاماً مع خذلان الحبيب ، ولا يكون البغض تاماً مع تخلية الحبيب للبغض ، فالحب التام للمؤمنين يستلزم موالاتهم ونصرتهم ومعاونتهم وموازاتهم ، والبغض التام للكافرين يستلزم البراءة منهم وعداوتهم ونصرة المؤمنين عليهم.. ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم كما عند أحمد : (إن أوثق عرى الإيمان أن تحب في الله وتبغض في الله).

فمن خذل المؤمنين وترك نصرتهم على الكافرين من غير مانع ، فحبه وبغضه وولائه وبرأؤه كلها خداج غير تام..

ولهذا كان من صفات المنافقين خذلان المؤمنين في مواطن البأس ، كما انخذل رأس النفاق الأول عبدالله بن أبي بن سلول عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم أحد بثلاث الجيش ، وقالوا لو نعلم قتالاً لاتبعناكم ، فأكذبهم الله وكشف سترهم ، وقال مخاطباً عباده المؤمنين {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ النُّفَى الْجُمُعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ} [آل عمران : 166-167].

تلك هي المهمة الأولى التي ينبغي أن يستحضرها كل مسلم.

وثاني المهمات: أن لا ننسى أو نتناسى أن حكام الجزيرة كفرة مرتدون ، مرقوا من دين الله من أبواب شتى ، وولجوا الكفر من أبواب متفرقة ، فبدلوا شريعة الله ، واستحلوا محارمه ، وعطلوا حدوده ، واتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، وحاربوا أهل الإسلام ، وحموا أهل الشرك والصليان ، فكفرهم ظاهر واضح لكل ذي بصيرة..

ومعلوم أن الحاكم لا يكون حاكماً إلا بقوة وشوكة وأنصار وأعوان توطد له حكمه وتنفيذ أمره ، فأمر الحاكم ونهيه لا نفاذ له إلا بشوكتهم ، فهم يده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي عليها ، ولسانه الذي ينطق به ، ولولا هم ما كان حاكماً.

فطائفة الحاكم هذه التي يبسط بها سلطانه على الناس ويمتنع بشوكتها ، من جيوش ورجال أمن ومخابرات ، متى ما تقرر كفر الحاكم وردته كانت طائفتهم طائفة ردة ، إن سلم أعيان أفرادها من لحوق الاسم -الكفر- بهم ، لم يسلموا من لحاق الحكم وهو وجوب قتالهم إجماعاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها ، إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة ، أو صيام شهر رمضان ، أو حج البيت العتيق ، أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة ، أو عن تحريم الفواحش ، أو الخمر ، أو نكاح ذوات المحارم ، أو عن استحلال النفوس والأموال بغير حق ، أو الربا ، أو الميسر ، أو الجهاد للكفار ، أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ، ونحو ذلك من شرائع الإسلام ، فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله) [مجموع الفتاوى : 545/28].

وقال أيضاً : (فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ، ولهذا قال الله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله } وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الإسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا ، فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله إذا لم ينتهوا عن الربا ، والربا هو آخر ما حرمه الله ، وهو مال يؤخذ برضا صاحبه ، فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيراً من شرائع الإسلام أو أكثرها). [28/544]

وقال أيضاً : (والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانع الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا ، فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام ، وحيث وجب قتالهم قوتلوا وإن كان فيهم المكره باتفاق المسلمين) [28/546]

وثالث المهمات: أن يُعلم أن حكام الجزيرة هم الدرع الواقي للرافضة من ليوث أهل السنة ، وما استقوى الرافضة على أهل السنة إلا سياسات هؤلاء الحكام ، فهم من فسح لهم مجال بناء أنفسهم وتقوية طائفتهم ، وهم من منحهم حرية الدين -الكفر- وحماهم حتى من إنكار المحتسبين ، حتى جاهروا بالكفر بجوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقاموا تجمعاتهم المنظمة وبمكبرات الصوت في سوح المسجد ، كل هذا تحت بصر حكام دولة التوحيد وحماة العقيدة!

وهاك لتعرف الحال ، وتستيقن من صدق المقال ، ما جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في العام المنصرم عن الحريات الدينية في بلاد الحرمين ، فمما جاء فيه تحت عنوان (التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال الحرية الدينية) قولهم:

(-واصلت السلطات المحلية منح الشيعة في القطيف حرية متزايدة بشكل تدريجي خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، وسمحت بالممارسات والتجمعات الدينية التي كانت مقيدة أو محظورة في الماضي ، وازداد عدد وحجم النشاطات المقامة في كربلاء - هكذا في التقرير ولعلها القطيف- والتي يتم فيها تمثيل استشهاد الإمام الحسين ، كما تم عرض صور الأئمة المبجلين بصورة علنية في واجهات المحال التجارية.)

-وجاء فيه أيضاً : (أقال الملك ..حاكم نجران الأمير مشعل بن سعود آل سعود من منصبه بعد سنوات من العلاقات السيئة مع الطائفة الإسماعيلية ، وعين بدله الأمير مشعل بن عبدالله حاكماً جديداً لمنطقة نجران ، وبذل الحاكم مشعل جهداً لتحسين العلاقات مع الطائفة الإسماعيلية وقام بتوزيع 460 ميلاً مربعاً من الأراضي على سكان نجران بوصفها هدية شخصية من جلالته).

فهل رأيت مثيلاً لهذا الكرم الحاتمي مع أهل السنة!.

ثم لك أن تقارن لكي تعاین ، بين العقوبات التي تقدرها الحكومة على من يخل بأمنها إذا كان رافضياً أو إسماعيلياً وبين عقوبته إذا كان سنياً ، وحادثة نجران خير برهان لمن أراد الاستيقان!

ورابع المهمات : أن حكام الجزيرة لا يمكن بحال أن يتحركوا لنصرة الإسلام أو حماية أهل السنة ، وليس هذا رجماً بالغيب ، أو مجرد هزءٍ وعيب ، بل هو مُحَصَّل استقراء كلي لمفردات أحوال القوم ، فالنتاج قطعي يقيني ، فمن حاصر العراق عشر سنوات راح ضحيتها أكثر من مليون طفل!! ومن جعل أرضه مسرحاً ومنطلقاً لطائرات الصليبيين التي قصفت النساء والأطفال والشيوخ في العراق وأفغانستان!! ومن تأمر ويتأمر على كل حركة جهادية ولو كانت في كوكب آخر!! ومن قدم المعونات لجنود الصليب حتى رفهم في معسكرات القتال (بالكولا) (وبطاطس ليز) (ومياه صفا) - ولم أتأكد بعد إن كانت (الحفانض) التي يلبسها الجنود الأمريكيان من معونات أصحاب الجلالة أم لا!!-

فهل من فعل هذا وغيره الكثير والكثير يمكن أن يكون يوماً ما حامياً لأهل السنة؟!

إن من يظن أن هؤلاء الحكام يمكن أن يتحركوا لغير حماية عروشهم ، وتحقيق مصالحهم ، فعليه أن يتحسس عقله ، ويزيل القذى عن عينه ليرى الأمور على حقيقتها!

وقد أثبتت أحداث البحرين هذا الأمر ، فقد صرح بعضهم أن قوات درع الجزيرة ما دخلت البحرين لتتنصر طائفة على طائفة وإنما مهمتها حفظ الأمن وإعادة الاستقرار إلى تلك البلاد ، أي حماية العروش وإخماد أي تحرك يمكن أن يزلزل كيانهم ، وهذا الذي كان ، فهل اتضح الأمر وبان؟؟!

ولهذا الذي وصفناه من حالهم - أي الحكام- ، فإنهم يربون جنودهم وجيوشهم على الولاء المطلق لهم ، إذ لا أرب لهم من تلك الجيوش إلا الحيطة لهم ولنظمهم ، فكان حال تلك الجيوش كما وصف شيخ الإسلام التتار بقوله : (لا يقاتلون على دين الإسلام ، بل يقاتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم ، فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وإن كان مشركاً أو نصرانياً أو يهودياً ، ومن لم يدخل كان عدواً لهم وإن كان من الأنبياء والصالحين) [مجموع الفتاوى : 551/28].

وقد بين الله لنا في كتابه أحسن البيان ، وأوضح لنا الفرقان ، بين جند الرحمن وجند الشيطان ، بين عسكر الطاغوت وعسكر الإيمان ، فقال سبحانه : {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا} [النساء : 76].

قال الأستاذ سيد قطب رحمه الله : (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله لتحقيق منهجه، وإقرار شريعته، وإقامة العدل بين الناس ، باسم الله لا تحت أي عنوان آخر ، اعترافاً بأن الله وحده هو الإله ومن ثم فهو الحاكم ، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت ،

لتحقيق مناهج شتى غير منهج الله ، وإقرار شرائع شتى غير شريعة الله ، وإقامة قيم شتى غير التي أذن بها الله ، ونصب موازين شتى غير ميزان الله ، ويقف الذين آمنوا مستندين الى ولاية الله وحمايته ورعايته ، ويقف الذين كفروا مستندين إلى ولاية الشيطان بشتى راياتهم ، وشتى مناهجهم ، وشتى شرائعهم ، وشتى طرائقهم ، وشتى قيمهم ، وشتى موازينهم .. فكلهم أولياء الشيطان.) [الظلال :

[709/2

وقال العلامة عبدالرحمن الدوسري رحمه الله : (ففي هذه الآية أوضح دليل على أن من كان هدفه في جهاده أو أي فعل من أفعاله غير مرضاة الله ، فإن قتاله وسائر أعماله في سبيل الطاغوت ، وذلك لانحرافه في مقاصده ونواياه عن سبيل الله ومرضاته ، لأن الله سبحانه وتعالى حصر أعمال المكلفين في هذا التقسيم بهذه الآية الكريمة في هذين السبيلين اللذين لا ثالث لهما ، وليس بينهما حلول ولا أنصاف حلول ، فإما في سبيل الله وإما في سبيل الطاغوت لا محالة.. -إلى أن قال- : وأما المجاهد والمقاتل الذي يقصد بسط نفوذه الشخصي على أهل المدن والأقاليم ، أو يقصد بسط مذهب مادي من المذاهب الماركسية ونحوها ، فإنه في سبيل الطاغوت ومن المستندين إلى الشيطان ، وكذلك المجاهد والمقاتل منتصراً لنصرة عصبية من سائر القوميات والوطنيات التي نبشها اليهود ، فإن هذا والذي قبله من أبغض الناس إلى الله ، لأنه سن في الإسلام سنة الجاهلية ، فهو من المنصوص عليهم بذلك في الحديث الذي صححه البخاري ، ومن يجاهد أو يقاتل لدحض خصمه السياسي المزاحم له في الملك والاقتصاد ، فهو في سبيل الطاغوت أيضاً كالمجاهد لتوسيع حدوده وسلطانه ، وعلى هذا فالميت أو المقتول تحت رايات الذين أهدافهم في سبيل الله فهو الشهيد الحانز على وعد الله للشهداء ، وأما الميت أو المقتول تحت رايات المقاتلين لأهداف مادية أو أغراض شخصية أو توسعية لبسط نفوذهم ، فليس بشهيد ولا يجوز تسميته شهيداً كما هو المصطلح القومي الجاهلي الجديد) [صفوة الآثار والمفاهيم : 549/5-550].

فمن خلال تلك المهمات الأربع -على وجازتها- يتضح بجلاء ما ينبغي أن يكون عليه موقف المسلم من عدوان الرافضة ، فترك نصرة المستضعفين والدفع عنهم مع القدرة على ذلك مخالف للشرعة والفطرة ، والقتال إن حصل بين طائفة الحكام وطائفة الرافضة فلا يجوز بحال دخول مسلم تحت طائفة الحكام بحجة نصرة أهل السنة ، لكون طائفتهم طائفة ردة ، ولكونهم إنما يقاتلون في سبيل الطاغوت لا في سبيل الله ، ولا في سبيل نصرة المسلمين واستنقاذ المستضعفين ، ومن دخل من المسلمين في طائفتهم وقاتل تحت لوائهم زاعماً نصرة أهل السنة ، فما حاله إلا كزانية تسترزق بعرضها لتتصدق في سبيل الله!! والله لا يصلح عمل المفسدين ، وإنما لنا الظواهر ، وما نُعبدنا بالشق عن القلوب لمعرفة مُغيب السرائر.

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم : (من قاتل تحت راية عمية يغضب للعصبة ، ويقاثل للعصبة ، فليس من أمتي) وفي رواية عند مسلم : (من قتل تحت راية عمية ، يدعو عصبية ، أو ينصر عصبية ، فقتله جاهلية).

قال النووي رحمه الله : (عمية : بضم العين وكسرهما لغتان مشهورتان ، والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضاً ، قالوا : هي الأمر لا يستبين وجهه ، كذا قال أحمد والجمهور ، قال إسحاق بن راهويه : هذا كتقاتل القوم للعصبة) [شرح مسلم : 238/12].

هذا في تقاتل القوم للعصبيات ، فكيف بالقتال تحت رايات كفرية ، وكيف بالقتال ضمن طوائف ممتنعة عن كثير من شرائع الله ، تقاتل في سبيل طواغيتها المحادين لله ورسوله ، هي عينها قد استحقت القتال حتى يكون الدين كله لله بإجماع المسلمين ، فكيف يستسيغ مسلم أن يزهق روحه تحت لوائها ، نبراً إلى الله من هذه الضلالة ، ونعوذ به من الخسران والحرمان.

فما القتال والاستقتال إلا في سبيل الله ، ليكون الدين كله الله ، ولتعلو كلمة الله ، وتهيمن شريعته ، فلا طواغيت ، ولا أنظمة ، ولا دساتير وقوانين ، ولا عصبية وقبليات ، ولا تراب ووطنيات ، بل (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

وعليه.. فإن اقتتال طائفة طواغيت الحكام مع طائفة طواغيت الرافضة ، إن حصل فهو موجب فرح وسعادة لطائفة الحق المنصورة ، التي تقاتل من أجل رفعة هذا الدين ، وهو موجب فرح لكل مسلم فهم دينه وتبصر بحال أمته.

فإهلاك الظالمين بعضهم بعضاً ، نصرٌ بارد يتمناه كل مسلم ، ومنحة إلهية يستوهبها العالمون ربهم بأكف الضراعة ، ودعوات جوف الليل ، فاللهم أهلك الظالمين بالظالمين ، ونج أهل السنة من بينهم سالمين.

وآخر المهمات : وجوب إعداد العدة على أهل السنة ، والاستعداد الجاد للملاحم القادمة ، والالتفاف حول طليعة الأمة المجاهدة ، فالمنطقة برمتها على فوهة بركان ، وانفجاره قاب قوسين أو أدنى ، وعروش الطغاة قد نَحَرَت عُمُدها أَرْضَةُ الظلم والاستكبار والكفر ، فزوالهم لا محالة حاصل {سُنَّةُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا} [الأحزاب : 62].

فماذا أعد أهل السنة من عدة ؟! فالرافضة وطواغيتهم يقاتلون على دينهم ويذبون عنه ، وطواغيت العرب ما كانوا يوماً منافحين عن دين الإسلام ولا عن أهل السنة ، وهامهم أهل السنة في إيران ولبنان وسوريا والعراق ذاقوا ما ذاقوا من وحشية الرافضة والنصيرية ، فهل سمع أحد كلمة استنكار أو تنديد من طاغية من طغاة العرب ؟! بينما مواقف إيران وحزب الشيطان في الدفاع عن أهل ملتهم يعرفها كل أحد!! وحدث البحرين يشهد..

فمتى يستفيق أهل السنة وينعتقوا من التبعية لهؤلاء الطواغيت وبلاعتهم الذين أفسدوا الدين والدنيا ؟! ومتى يلتفتوا حول ليوث الإسلام المجاهدين ، لينصرهم الله ويكبت عدوهم ؟!

اللهم أقم علم الجهاد ، واقمع أهل الردة والرفض والزيف والعناد ، وأعل كلمتك وحكمك في كل البلاد ، وانشُر رحمتك على العباد ، يا من له الدنيا والآخرة وإليه المعاد.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

2011م - 1432هـ

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_74.html

ناصر العمر هل يكون المفتي الاول للبلطجية؟!

ناصر العمر هل يكون المفتي الأول للبلطجية؟!



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

وبعد:

الجامع بين العقلية (السرورية) وبين العقلية التي يفكر بها طواغيت العصر هو الجبن و الغباء وعدم الاتعاظ والاعتبار بالحوادث
الربانية!!

هذه المقدمة وإن كانت قاسية وشديدة في نظر البعض ، إلا أنها تعبير بياني مستخلص من رحم الواقع..

وما دمنا في أتون الغضب الجماهيري الذي أسقط طاغيتين من أعتى وأكفر طواغيت العصر ، فنظرة يسيرة إلى طريقة تفكير هؤلاء الطواغيت لإجهاض ثورات الشعوب ، مع طريقة تعامل العقلية السرورية وما يشبهها مع هذه الثورات قبل نجاحها في إسقاط الطغاة وبعده ، تنبئك عن الجامع المشترك بين العقليتين..

واليوم وقد سقط طاغيتان وذُهِبَا إلى مزبلة التاريخ ، بل إلى جهنم بإذن الله ، وأصبح كل طاغية يتحسس رأسه ، كالشاة التي ترى الجزار يذبح أختها وهي جافلة في جلدها تنتظر حتفها..

في هذه الحالة التآزمية للطواغيت ، تظهر صورة جديدة من صور الغباء والجبن عند العقلية السرورية ، تهدئ الحالة النفسية المستعصية التي يمر بها الطواغيت!!

إنها الفتوى السرورية لعلاج الأزمة الطاغوتية!!

أو سمها إن شئت فتوى البلطجية!!

ولا مشاحة في الاصطلاح..

الفتوى : تحريم المظاهرات في (السعودية).

مستند الفتوى :

1- عدم صلاحية تطبيق المظاهرات في كل البلدان ، ويمكن تغيير المنكر بغيرها.

2- وأنها قد تجر إلى مفاصد كإطلاق النار على المتظاهرين.

3- واستغلالها من قبل أعداء الله كالرافضة والعلمانيين.

4- أن هذه البلاد (السعودية) قد اجتمعت على كلمة التوحيد.

هكذا يكون النتاج حين يتزاوج الجبن مع الغباء ، وهكذا تؤلّد الفتاوى مسخاً حين يكون مخاضها في العقلية السرورية!!

ورغم أن الفتوى لا تستحق المناقشة ، بل هي صالحة لإدخالها في معاجم اللغة للتمثيل بها على معنى (الهراء) ، ولكن لا بأس من الوقوف معها قليلاً..

أما المستند الأول لهذه الفتوى ، فهو يصلح مستنداً لهكذا فتوى يطلقها جبان في أي بلد من البلدان ، فها هي مصر التي لا يرى صاحب الفتوى في المظاهرات فيها غضاضة ، سمعت وسمع غيري من يفتي فيها بحرمة المظاهرات لمثل هذا المستند ، والقضية واضحة لأرباب العقول أن الأمر لا يعدوا كونه جبناً تغلغل في نفوس أصحاب هذه الفتاوى ، فأصبحوا يغطونه ويسترونه بثوب الشريعة!!

ولك أن تعجب حين ترى هؤلاء القوم يزعمون أن المنكر يمكن تغييره بغير المظاهرات، ثم لا يوجد عندهم مشروع عملي حقيقي واحد لإزالة المنكر ، والذي من أعظمه وأشنعه تحكيم القوانين الوضعية ودخول حكومة البلاد في ولاء وحلف الكافرين ضد المؤمنين المجاهدين في مشرق الأرض ومغربها ، ثم جعل مقدرات المسلمين وثرواتهم في هذه البلاد كلاً مباحاً ومرتعاً خصيباً للكافرين ، إلى غير ذلك من صور الفساد والمنكر وألوانه.

لقد خَبَرنا هؤلاء القوم الذين لا يحسنون إلا الكلام ، ولا تجددهم في جانب العمل إلا معطلة جبرية ، ثم إذا رأوا طليعة الأمة وأملها من شبابها المجاهدين يتحركون ويعملون طالت ألسنتهم و {سلفوكم بالسنة حداد}.

أما المستند الثاني:

فهو يصلح علاجاً لإضحاك مصاب بالكآبة الحادة!

هؤلاء القوم رغم إفسادهم في الشرعيات ، إلا أنهم جهلة بسنة الله الكونية ، فإن الملك لا يُتحصل عليه إلا بالمنازعة ، وإزالة الطواغيت لا يمكن أن تتحقق إلا بالمقارعة ، وإذا لم تسل الدماء لأجل هذه الغاية فتحققها من أمحل المحال، ومن يظن أن الحكم الإسلامي سيأتيه على طبق من ذهب، أو فرش من ورد فحمار أبيه أفقه منه!

ثم لا أدري أجهل صاحب الفتوى الذي طالما صدع رؤوس الناس بقاعدة المصالح والمفاسد ودفع أعلى الضررين باحتمال أدناهما ، أجهل أم تجاهل أن فناء الناس أهون من يُنصب فيهم طاغوت يحكمهم بغير شرع الله؟!!

وأما المستند الثالث:

فهو شهادة على سلبية من يفكر على الطريقة السرورية!

ألم أقل لكم إن القوم لا يحسنون إلا الكلام؟!!

وليس لديهم مشروع عملي حقيقي واحد لإخراج الأمة من سنوات التيه؟!!

ورغم أن هذا كسابقيه يمكن أن يقوله فقيه منهزم في أي بلد ، فإن الخوف على ثورات الشعوب من المتسلقين المنحرفين الزائعين في تونس ومصر أكثر منه في بلاد الحرمين ، فما بال المظاهرات كانت مشروعة لأولئك ومحرمة على هؤلاء؟!!

ثم لماذا هذه المخادعة المكشوفة؟

أليس آل سعود هم صمام أمان الرفض والعلمانيين في بلاد الحرمين ، فلو زال هؤلاء الطغاة لرأت الأمة كيف يلحق أحفاد الصحابة أولئك الروافض والعلمانيين دروساً يسطرها التاريخ.

أما المستند الرابع:

فاسألوا عنه الإنجليز ، واسألوا عنه الأمريكان ، اسألوا هيئة الأمم المتحدة ، واسألوا القوانين الوضعية ، واسألوا عنه المحاكم العسكرية ، والغرفة التجارية ، واسألوا صروح الربا التي امتلأت بها البلاد ، واسألوا المعاهدات الأمنية ، والأحلاف الدولية ، واسألوا عنه ضحايا الحرب في أفغانستان والحرب والحصار في العراق ، واسألوا القواعد العسكرية في طول البلاد وعرضها ، واسألوا من شئتم يجيبكم ويخبركم..

هكذا هي أمانة العلم تنح وتذبح ، وهكذا هو الجبن حين يستولي على قلب صاحبه ، فتخرج منه الجهالات ويكذب وهو يدري أو لا يدري.

فهنيئاً لآل سعود بآل سرور!

إن هذه الفتوى الخاسرة تعطي الشرعية للحكومة المرتدة للتصدي لأية محاولة شعبية تسعى لتقويض أركان الحكم الفاسد ، ولا شك أن النظام وبلطجيته الذين يُعَدِّهم لليوم المرتقب سيفرحون بأمثال هذه الفتاوى وسيشرعنون أفعالهم بها، ولن ينفع صاحبها ما دام قد قالها أن ينكر فيما بعد إراقة الدماء لو حصل ما تتخوفه الحكومة ، فيكفي النظام من صاحب الفتوى التحريم والمنع وهو سيقدر العقوبة المناسبة!!

فهل عرفتكم الغباء والفساد الذي تنطوي عليه هذه الفتوى؟!

إن على شباب الأمة أن يتحسبوا لطوارئ المرحلة ، وأن يعدوا العدة الممكنة ولا يلتفتوا لفقهاء الهزيمة ، فإنما هم أبواق لأصحاب القرار ، وحيثما كانت وجهة الرياح توجهوا..

وإذا الجبانُ نهاكَ يومَ كريهةٍ خوفاً عليك من ازدحام الجحفل

فاعصي مقالته ولا تحفل بها واقدم إذا حقَّ اللِّقا في الأول

واختر لنفسك منزلاً تغلو به أو مت كريماً تحت ظلِّ القسطل

فالموت لا يُنجيك من آفاته حصن ولو شيدته بالجندل

موت الفتى في عزّة خير له من أن يبیت أسير (كفر يعتلي)

والتاريخ يسجل المواقف ، وستلعن الأمة كل خائن ، ومن يحاول صد الأمة عن استرداد كرامتها واسترجاع عزتها ومجدها ، بفتوى خائبة ورأي جبان ، فلن ترحمه الأيام..

وسياتي يوم يحاكم فيه بتهمة : مفتي البلطجية!

17ربيع الأول 1432هـ

2011م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_2.html

#19

القسطناس العدل في جواز قتل أطفال ونساء الكفار معاقبة بالمثل.



القِسْطُ العَدْلُ

فِي جَوَازِ قَتْلِ أَطْفَالٍ وَنِسَاءِ الْكُفَّارِ مُعَاقِبَةً بِالمِثْلِ

بقلم:

الشيخ أبي الحسن الأزدي

غفر الله له ولوالديه



1432 هـ - 2011 م

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post_1.html

الصوارم الباترة المشهورة.. في الذب عن رسالة معالم الطائفة المنصورة.



الصوارم الباترة المشهورة

في الذب عن رسالة معالم الطائفة المنصورة

رداً على افتراءات الحميدي على الشيخ أبي قتادة فك الله أسره

بقلم: الشيخ أبي الحسن الأزدي حفظه الله تعالى

قدم له: الدكتور/ هاني السباعي



2011 م - 1432 هـ

Permalink: <http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/10/blog-post.html>

قواصف الرعود.. في كفر حكومة آل سعود.

بسم الله الرحمن الرحيم



قواصف الرعود

في كفر حكومة آل سعود

تعليقاً على بعض ما جاء في:

تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكية 2009/2010

وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية في العالم 2009

الحمد لله معز المؤمنين، ومذل الكافرين والمنافقين، والصلاة والسلام على المبعوث بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله رب العالمين، وعلى آله صحبه الذين رفعوا لواء هذا الدين، وأعملوا سيوفهم في رقاب المرتدين، فحفظ الله بهم دينه، وأعلى بهم وبنبيه ذكره، فصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابتة أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد:

فقد وقع بين يدي تقريران أمريكيان ، كلاهما عن الحريات الدينية في العالم، أما الأول فصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ويغطي فترة العام 2009 وهو آخر تقرير صادر عن الوزارة في هذا الشأن، والثاني أعدته لجنة الحريات الدينية برئاسة ليونارد.أليو، ويغطي الفترة من 1 أبريل 2009 إلى 31 مارس 2010 وهو آخر تقرير للجنة..

وقد طالعت ما ورد في التقريرين من كلام حول دولة آل سعود، فرأيت بعض الحقائق الجديرة بالإذاعة والنشر والإشاعة عن هذه الحكومة التي تلبست بلبوس الإسلام، وادعت قيامها على التوحيد وتمسكها به، فضلت أقواماً واغتر بها آخرون!!

وما عهدي بهذه الدولة مذ وعيت مذاهب الناس، إلا أنها دولة آفة عن شرع الله، بارعة في النفاق، تضارع فيه رأس المنافقين الأول ابن سلول بل تزيد عليه، فانظر إلى حالها وأمرها ماذا ترى؟!

قوانين وضعية.. وحدود معطلة.. وسيوف مشرعة في وجه أهل الحق.. ومكر كُبَّار بالليل والنهار لحرب أولياء الله.. ففي داخل البلاد وكلاء عن أعداء الله.. وأشهد أن المُوَكَّل قد أحسن اختيار الوكيل.. وأما خارجها فلا تسل عن يد السخاء والعطاء التي لا تقبض عن كل من رام للتوحيد وأهله حرباً.. أسياد على بني جلدتهم وعند اليهود والنصارى أعبد تنقاد..

وما فترت هذه الحكومة عن حرب أولياء الله وتشويه دينه بشتى الوسائل والطرق، ونظرة يسيرة في الواقع من ذلك والحال تغني عن تطويل المقال..

ولا زالت كل يوم تتردى في دركات الكفر، محاولة طمس دين الله الحق، باذلةً جهدها لتغريب هوية الأمة وتزييف دينها، ليصبح ديناً يرضى عنه الكفر ويعيش معه في وئام وسلام!!

وإذ هي دائبة في حرب الدين وأهله لا تكل ولا تمل، فثمة نفوس أبية لا تنام على الضيم، وثمة رجال قد عقدوا الصفقة مع ربهم أن لا يبقوا في أرض نبيه كافراً دياراً، وثمة أقلام لا يسيل مدادها إلا في نصره الدين وأهله، والذود عنهم وفضح أعدائهم، فما خلا الزمان من علماء الحق المصلحين، ممن لا يخاف في الله لومة لائم، الذين كشفوا كفر هذه الحكومة وشقشقوا الستر عنها وأبانوا للناس مكرها وخبثها..

فهذا بكواشفه الجلية.. وحججه الدامغة القوية، وذلك بخطبه القتادية.. وزمجرته الأسدية.. ودروسه العلمية.. ومقالاته المنهجية، وثالث ورابع وخامس.. ممن أوضحوا الحق وجلّوا الحقيقة، فمحق الله بهم تزيين أهل الباطل وزخرفهم الذي ستروا به وجه هذه الطغمة المتسلطة على رقاب الناس، فبدا كما هو بلا زيوفٍ أسوداً كالحاً لكل ذي بصر وبصيرة، ولم تعد تخفي قبح منظره زيوف تحسينات رهبان السوء الملبسين المدلسين، بل انكشف العوار ومُرّق الستر عن تلك العورة النكراء الخبيثة، ولا تزال شمس الحق طالعة ساطعة تكشف ذلك الكفر والخبث والنجس لكل ذي عينين..

وقد أحببت أن أورد شيئاً من كلام الأعداء من خلال ذينك التقريرين يؤكد ويثبت تلبس هذه الحكومة بالنواقض الجليات، التي كان ولا يزال ثلة من أهل العلم الصادقين ، يبينون مروق هذه الحكومة من الدين لأجلها ولأجل غيرها..

ولما كان في الناس أقوام لا زالوا يستعشون ثيابهم ويصمون آذانهم كلما سمعوا حديثاً عن هذه الدولة ، وآخرون دأبوا على جحود رؤيتهم وإبصارهم لكفرياتها ، فلهؤلاء وأولئك أوجه أصالة هذه الورقات، فلإن كانت نفوسهم تنفر من دعاة التوحيد نفور الحُمُر من قسورة!! فليطيبوا نفساً بهذه الشهادات من أصحاب الشعور الشقر والعيون الزرق...!!

على أن ما في هذه الورقات ما هو إلا غيض من فيض ، ولكنني أحسبه كاف لكل ذي لب {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ} (37 ق) ، وإلا فملاحقة كل كفريات هذه الدولة يحتاج إلى مصنفات ومجلدات، وما أنا إلا مساهم في هذا الباب، وقد أعجبتني عبارة للشيخ أبي محمد المقدسي فك الله أسره يقول فيها:

(لا ينبغي لأخ موحد أن يجلس متفرجاً مكتوف اليدين في زمان خذل فيه الناس التوحيد ودعائه والجهاد والمجاهدين، يسمع مسبتهم والطنع فيهم والغمز واللمز وهو لا يحرك ساكناً في الدفع عنهم والاحتياز إلى عدوتهم والبراءة ممن حاربهم وعاداهم؛ فليس ذلك من خصال المروعة في شيء فضلاً عن صفات أهل الحق وأنصار الدين، ولقد أعجبتني كلمة للغزالي قرأتها في هذا المعنى يقول فيها..

(أخسس بأخ يراك والكلاب تفترسك وتمزق لحمك؛ وهو ساكت لا تحركه الشفقة والحمية للدفع عنك، وتمزيق الأعراض أشد على النفوس من تمزيق اللحوم)

أوجع من وخز السنان لذي الحجا وخز اللسان)هـ

من تقديمه لكتاب (براءة المجاهدين من منهج الخوارج وما يسمى بالتكفيريين).

وقد صدق الشيخ فك الله أسره، فعيب وأي عيب أن تضن أيها الموحد على دينك وإخوانك بالنصرة بالسنان أو اللسان أو المال أو غيرها فكما قيل:

فليس يكون المرء سلم صديقه إذا لم يكن حرب العدو المخالف

فما الإحجام عن نصره الدين وأهله من شيم الرجال، فما نَمَّ اليوم إلا فرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ففي أي الصفين تقف، وفي أي العدوتين تكون؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : (وأي دين ، وأي خير ، فيمن يرى محارم الله تنتهك ، وحدوده تضاع ، ودينه يترك ، وسنة رسول الله ﷺ يرغب عنها ، وهو بارد القلب ، ساكت اللسان ، شيطان أخرس ، كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق! ، وهل بلية الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين! وخيارهم المتحزن المتلمظ ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل ، وجد واجتهد ، واستعمل مراتب الإتيار الثلاثة بحسب وسعه ، وهؤلاء - مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم - قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يشعرون ، وهو موت القلوب ؛ فإن القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى ، وانتصاره للدين أكمل) إعلام الموقعين .(2/121)

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن هذه الدولة الخبيثة، قد قامت مؤخراً بتشويه صورة الشيخ أبي محمد المقدسي في إعلامها، من خلال حُميدي ناكص مترجع، تنكب الطريق وبدل وغير، وما ذاك إلا لقيامه بتعريتها وكشفها حق قيام، فله دره وعلى الله أجره، فلقد كان والله شوكة في حلقهم وقرحة في كبودهم.

ألا فليعلم حكام آل سعود وأبواقهم وأذنانهم بأن الله يدافع عن الذين آمنوا، {إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ} (38 الحج)، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب) رواه البخاري.

وليتيقنوا أن كفرهم وشركهم لا ولن يستره ويغويه تشويههم وطعنهم في أهل الحق وافتراؤهم عليهم، بل ذلك لا يزيد أهل الحق إلا ثباتاً وصلابة، وعزماً ومضياً نحو هدفهم المنشود بإعلاء كلمة الله ورفع راية دينه وسحق طواغيت الأرض أجمعين، بعون الله القوي المتين..

أسأل الله أن يتقبل مني هذه الورقات دفاعاً عن دينه والمتمسكين به ، وحرباً على أعدائه المحادين له..

فيا رب فاجعلها عليهم كما اسْمُهَا (قواصفَ لفظٍ كالرعود القواصفِ)

اللهم اجعلنا من أنصار دينك.. واستعملنا لذلك ولا تستبدلنا.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القاصف الأول :الدين الجديد

جاء في تقرير لجنة الحريات الدينية:

(فبعدما يقرب من 10سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، فشلت الحكومة السعودية في تطبيق عدد من الإصلاحات الموعودة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالممارسات وبالتسامح الديني، وبالرغم من تعهد الملك عبدالله باتخاذ بعض المعايير الإصلاحية المحدودة، والترويج إلى الحوار بين الأديان في المحافل العالمية في السنوات الأخيرة...)

قلت: تأمل (الموعودة...تعهد)

لتعلم أن الدعوة إلى أخوة الأديان التي تزعم كبرها عبدالله بن عبدالعزيز، ما هي إلا حرب لدين الله قد خُطط لها ودُبر، وحيكت خيوطها في الظلام قبل أن تُظهِر للناس، وفي هذا عبرة لأولئك النوكى والمغفلين، الذين ما فتئوا يختلقون الأعذار التي لا وجود لها إلا في رؤوسهم لمن يروج ويدعوا لهذا الكفر البواح.

وجاء في تقرير وزارة الخارجية: (نفذت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير سياسات معينة أدت إلى بعض التحسن في وضع الحرية الدينية، كما أعلنت عن سياسات إضافية من شأنها أن تؤدي حال تطبيقها إلى استمرار التقدم، والأكثر من ذلك دعا الملك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين إلى حوار بين الأديان، وإلى حوار وطني للتشجيع على التسامح والاعتدال).

(على الجانب الإيجابي.....صرح مسؤولون سعوديون بما فيهم الملك عبدالله والمفتي العام عن نيتهم في تحسين مناخ التسامح تجاه الأديان، ودعا الاثنان إلى الاعتدال) تقرير اللجنة.

قلت: إذا عرفت أن دين الله الحق عند هؤلاء الكفار إرهاب ووحشية، عرفت ماذا يعني التسامح والاعتدال عندهم هنا..

ثم هنا وقفة مع هذا المفتي الداعي مع ملكه إلى هذا الدين الجديد، ومن سماهم التقرير بالزعماء الدينيين، فلا غرو فهذه هي حقيقة وظائفهم وأعمالهم، وهي أسلمة الحاكم وأسلمة أفعاله!!

فما الظن بفتاوى أقوام اختارهم الحاكم المرتد وارتضى إدخالهم في مؤسسته الدينية (هيئة كبار العلماء) [1] غير هذا..

فلا يغِبَ عن ذَهْنِكَ أن (المعصية من غير ستار يسترها هي عارية مفضوحة، تنته الرّاحة، خبيثة المنظر ينفر منها كلّ أحد ولا يستسيغها أحد، لكنّها حين تُحَفَّ بالشُّبهة وتأتي إليك وهي تنطق كلمات الله فإنّها تتزيّن للنّاظرين، وهذا هو مَكْمَنُ قُوَّتِها وسِرُّ قُبُولِها ولذلك صدق من قال: كم يخيفني الشّيطان حين يأتيني ذاكراً اسم الله.

فالحكّام والسلاطين رؤوسهم فارغة من الفهم، وألسنتهم كلّ عيّنة في تزوير حقائقهم على النّاس، فهم مُحْتَاجُونَ دوماً إلى رجلٍ دَرِبِ اللسان، وعنده القدرة على الخروج والدّخول وإقناع النّاس بمراد صاحب الهوى، بمعنى آخر لا بدّ من وجود السّاحر، القادر على قلب حقائق الأشياء في أعين النّاظرين.

إذا عَرَفْتَ هذا علِمْتَ لماذا يحرص أصحاب الأهواء من السلاطين والحكّام دائماً على اصطحاب أصحاب العمام، ولماذا يُنفقون عليهم الدّهب ويوسّعون لهم في المجالس.. السبب هو أنّ معصية الحاكم وأهوانه لا يمكن لها أن تدوم وتستقرّ إلّا بوجود هذا الجاهل (العارف)...

(وقد مارس السّنة من علماء السلاطين كمّية هائلة من التّزوير والكذب وجعل الإسلام ألعوبة بيد الطّواغيت، والنّاس يعجبون من شدّتنا مع هؤلاء السّنة الكهّان، ولكن هل شدّتنا تصل إلى درجة وقاحتهم ودناءتهم؟!!..)

من قال عن هؤلاء علماء!!! وبأي حقّ يجب على المسلمين محبّتهم؟!!

أوليس القائل أنّ هؤلاء هم علماء الإسلام هو مفترٍ على الإسلام، وكاذب على الله وعلى دينه؟).

من (مقالات بين منهجين 81 و 92 بتصرف) للشيخ أبي قتادة فك الله أسره.

وجاء في تقرير اللجنة: (وفي يونيو 2008 رعا الملك عبدالله مؤتمراً للأديان في مدريد الأسبانية، والذي اشتمل على ممثلين من المسلمين والنصارى واليهود والهندوس ومن المجتمعات الدينية الأخرى، وفي نوفمبر من العام ذاته استضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة خاصة عن الحوار بين الأديان، وهي المبادرة التي أطلقها الملك عبدالله كمتابعة لمؤتمر مدريد).

وفيه أيضاً: (ولكن نص البيان الختامي يعد جديراً بالملاحظة لأسباب أخرى! فقد أشار النص إلى أن لقاء الجمعية العامة انعقد بمبادرة من الملك عبدالله، ونص البيان بعد ذلك بين سطره أن اللقاء يعيد التأكيد على الأهداف والمبادئ الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما دعا اللقاء أيضاً إلى أن كافة الدول قد ألزمت نفسها بموجب الميثاق بالترويج لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك حرية التعبير والمعتقد، بدون التفرقة على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين)

فأين المناص أيها المرقعون المدلسون، آلق والشرع تريدون، أم على الله تفترون، وعلى خلقه تلبسون وتكذبون، التزامات بمواثيق كفرية.. والتزام باحترام الكفر باسم حرية المعتقد.. ليس فقط بل والترويج لذلك.. والمبادرة إلى عقد المؤتمرات ورعايتها.. فما حكم هذا في دين الله؟

كفر بواح واضح لكنّه يخفى على العوران والعميان

وكذا على أهل الجهالة والذي في ربه التقليد كالحيران

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(ومن لم يقر بأنه بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم لن يكون مسلم إلا من آمن به واتبعه باطناً وظاهراً فليس بمسلم، ومن لم يحرم التدين بعد مبعثه بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفرهم ويبغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين) الفتاوى. (27/464)

قلت: هذا فيمن لم يكفرهم ويبغضهم، فكيف إذا زاد على ذلك احترام دينهم؟! ثم زاد على هذا بالترويج لذلك الكفر وعقد المؤتمرات ورعايتها؟! فهل يقال عن فاعل ذلك كافر فقط؟! أم وصفه الحق أنه إمام من أئمة الكفر!

يواصل تقرير اللجنة: (وتدعم حكومة الولايات المتحدة مبادرة الملك عبدالله للحوار بين الأديان والثقافات، للترويج للحوار الديني والتسامح، وتستمر في تشجيع الجهود الحكومية لمراجعة وتحديث مناهجها التعليمية، وإزالة أية فقرات غير متسامحة تغذي العنف، وهناك العديد من برامج التبادل بين البلدين، وكذلك برامج محادثات أمريكية تروج للتسامح الديني).

قلت: الحكومة الأمريكية تدعم مبادرة الملك الأخرق! فمتى كانت أمريكا ترعى الإسلام الحق؟!!

ثم انظر قولهم: (وإزالة أية فقرات غير متسامحة تغذي العنف)، لتعرف مرادهم بالتسامح والحوار، فمعناهما:

الانسلاخ من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم، والتبرؤ منها، إذ هي شريعة بمفهومهم تغذي الإرهاب الذي هو الإسلام الحق والذي لا يرضى غير الإسلام بدلاً، ولا يعترف بغير الله حكماً، وَيُكَفِّرُ كل من لا يدين بشرع الله ولا يلتزم بنهجه، هذا هو معنى التسامح الذي يريدون، والحوار الذي ينشدون!

ولكنه شأن أهل الباطل في كل زمان، حشر المعاني القبيحة في قوالب الألفاظ الحسنة لتغر السامع و تفتن الناظر لأول وهلة، والحقيقة ما قد عرفت..

يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: (وليعلم كل مسلم عن حقيقة هذه الدعوة : أنها فلسفية النزعة، سياسية المنشأة، إلحادية الغاية، تبرز في لباس جديد لأخذ ثأرهم من المسلمين : عقيدة، وأرضاء، وملكا ، فهي تستهدف الإسلام والمسلمين في:

- 1 إيجاد مرحلة التشويش على الإسلام ، والبلبلة في المسلمين ، وشحنهم بسيل من الشبهات ، والشبهات ؛ ليعيش المسلم بين نفس نافرة ، ونفس حاضرة.

- 2 قصر المد الإسلامي ، واحتواؤه.

- 3 تأتي على الإسلام من القواعد ، مستهدفة إبرام القضاء على الإسلام واندراسه ، ووهن المسلمين، ونزع الإيمان من قلوبهم ، وَوَأِدِهِ.

- 4 حل الرابطة الإسلامية بين العالم الإسلامي في شتى بقاعه ؛ لإحلال الأخوة البديلة اللعينة : " أخوة اليهود والنصارى. "

- 5 كف أعلام المسلمين ، وألسنتهم عن تكفير اليهود والنصارى وغيرهم ، ممن كفرهم الله ، وكفرهم رسوله صلى الله عليه وسلم - إن لم يؤمنوا بهذا الإسلام ، ويتركوا ما سواه من الأديان.

- 6 وتستهدف إبطال أحكام الإسلام المفروضة على المسلمين أمام الكافرين من اليهود والنصارى وغيرهم من أمم الكفر ممن لم يؤمن بهذا الإسلام ، ويترك ما سواه من الأديان.

- 7 وتستهدف كف المسلمين عن ذروة سنام الإسلام : الجهاد في سبيل الله ، ومنه : جهاد الكتائبين ، ومقاتلتهم على الإسلام ، وفرض الجزية عليهم إن لم يسلموا.

والله - سبحانه وتعالى - يقول : { قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ } [التوبة.] 29 /

وكم في مجاهدة الكافرين ، أعداء الله ، ورسوله ، والمؤمنين ، من " إرهاب " لهم ، وإدخال للرعب في قلوبهم ، فينتصر به الإسلام ، ويذل به أعداؤه ، ويشفي الله به صدور قوم مؤمنين.

والله - تعالى - يقول : { وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ } [الأنفال.] 60 /

فواعجباً من تفريط المسلمين ، بهذه القوة الشرعية ؛ لظهور تفريطهم في مواقفهم المتهالكة : موقف : اغتيال الجهاد ، ووأده . وموقف : تأويل الجهاد للدفاع ، لا للاستسلام على كلمة الإسلام أو الجزية إن لم يسلموا . وموقف : تلقيب الجهاد باسم : " الإرهاب " للتنفير منه ؛ حتى بلغت الحال بالمسلمين إلى تآكل موقفهم في فرض الجزية على الكافرين في تاريخهم اللاحق ؟

8- وتستهدف هدم قاعدة الإسلام ، وأصله : " الولاء والبراء " و " الحب والبغض في الله " ، فترمي هذه النظرية الماكرة إلى كسر حاجز براءة المسلمين من الكافرين ، ومفاصلتهم ، والتدين بإعلان بغضهم وعداوتهم ، والبعد عن موالاتهم ، وتوليهم ، وموالاتهم ، وصادقتهم.

9- وتستهدف صياغة الفكر بروح العداء للدين في ثوب وحدة الأديان ، وتفسيح العالم الإسلامي من ديانتته ، وعزل شريعته في القرآن والسنة عن الحياة ، حينئذ يسهل تسريحه في مجاهل الفكر ، والأخلاقيات الهدامة ، مفرغاً من كل مقوماته ، فلا يترشح لقيادة أو سيادة ، وجعل المسلم في محطة التلقي لما يملأ عليه من أعدائه ، وأعداء دينه ، وحينئذ يصلون إلى خسة الغاية : القفز إلى السلطة العالمية بلا مقاوم.

10- وتستهدف إسقاط جوهر الإسلام ، واستعلانه ، وظهوره وتميزه ، بجعل دين الإسلام المحكم المحفوظ من التحريف والتبديل ، في مرتبة متساوية مع غيره من كل دين محرف منسوخ ، بل مع العقائد الوثنية الأخرى.

11- وترمي إلى تمهيد السبيل : " للتبشير بالتنصير " والتقديم لذلك بكسر الحواجز لدى المسلمين ، وإخماد توقعات المقاومة من المسلمين ؛ لسبق تعبتهم بالاسترخاء ، والتبذل.

إلى أن قال: إن هذه الدعوة بجذورها ، وشعاراتها ، ومفرداتها ، هي من أشد ما ابتلي به المسلمون في عصرنا هذا ، وهي أكفر آحاد : " نظرية الخلط بين الإسلام والكفر ، والحق والباطل ، والهدى والضلالة ، والمعروف والمنكر ، والسنة والبدعة ، والطاعة والمعصية. "

وهذه الدعوة الآثمة ، والمكيدة المهولة ، قد اجتمعت فيها بلايا التحريف ، والانتحال ، وفاسد التأويل ، وإن هذه الأمة المرحومة ، أمة الإسلام ، لن تجتمع على ضلالة ، ولا يزال فيها - بحمد الله - طائفة ظاهرة على الحق ، حتى تقوم الساعة ، من أهل العلم والقرآن ، والهدى والبيان ، تنفي عن دين الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فكان حقاً علينا وعلى جميع المسلمين : التعليم ، والبيان ، والنصح ، والإرشاد ، وصد العاديات عن دين الإسلام . ومن حذر فقد بشر.

هذا جواب على سبيل الإجمال يطوق هذه النظرية الخطرة ويكشف مخططاتها القريبة ، والبعيدة في الهدم ، والتدمير ، وقفزهم إلى السلطة بلا مقاوم.

وخلصته : " أن دعوة المسلم إلى توحيد دين الإسلام مع غيره من الشرائع والأديان الدائرة بين التحريف والنسخ بشرية الإسلام : ردة ظاهرة ، وكفر صريح ؛ لما تعلنه من نقض جريء للإسلام أصلاً ، وفرعاً ، واعتقاداً ، وعملاً ، وهذا إجماع لا يجوز أن يكون محل خلاف بين أهل الإسلام " . وإنها دخول معركة جديدة مع عبّاد الصليب ، ومع أشد الناس عداوة للذين آمنوا . فالأمر جد وما هو بالهزل .) من كتاب الإبطال لنظرية الخلط بين الأديان بتصرف.

قلت: فهذا الدين الجديد الذي يدعو إليه هذا الملك بدعم أسياده وتشجيعهم، مصادم لدين الله الحق، ومجانِب لصراطه المستقيم، وأُسُة وقاعدته إبطال عقيدة الولاء والبراء، وما تقتضيه من جهاد للكفار، وإعلاء لراية الإسلام وحكمه، ثم المسلم والنصراني واليهودي فيه إخوة، ولا تعجب فالجميع كتبهم سماوية! ويتجهون إلى رب واحد! وبقية الديانات لا تعدم من خير!!

كما نطق بذلك الملك، إذ يقول في أحد خطباته:

(أن أطلب من جميع الأديان السماوية، الاجتماع مع إخوانهم في إيمان وإخلاص لكل الأديان، لأن نحن نتجه إلى رب واحد، كان ببالي أن أزور الفاتيكان، وزرته وقابلت البابا وأشكره أشكره قابلي مقابلة لن أنساها، مقابلة الإنسان للإنسان، وفعلاً طرحت عليه هذه الفكرة، وهي الاتجاه للرب عز وجل بما أمر به في الأديان السماوية: التوراة والإنجيل والقرآن، نطلب من الرب عز وجل أن يوفقنا جميعاً جميع هذه الأديان للكلمة التي أمر الرب عز وجل بفعلها للبشرية.)

ويقول أيضاً: (وإن شاء الله في أقرب وقت ممكن وإذا اجتمعنا واتفقنا إن شاء الله على كل خير جميع هالأديان، أتوجه إلى الأمم المتحدة واعتقادي حتى اللي يؤمنون بالإبراهيمية أو أتمنى لهم لكن هذي هذولا الثلاث هم اللي عليهم أملنا: توراة إنجيل قرآن، والباقيين إن شاء الله كلهم فيهم خير فيهم خير لإتسانيتهم وفيهم خير لأخلاقهم وفيهم خير لبلدانهم وفيهم خير لجمع الأسرة..)[2]أ.هـ

قلت: فقد تضمن هذا الكلام: تصحيح دين اليهود والنصارى.. وتسويغ التعبد لله به.. ووصف الكفار بأنهم إخوة.. وهذا كله تكذيب لصريح القرآن والسنة، ومخالفة لما علم بالضرورة من دين الإسلام، وقائل هذا كافر بالاتفاق.

قال الله تعالى: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (85) آل عمران.)

ولا شك ولا ريب أن من سوغ ودعا (للاتجاه إلى الله عز وجل بما أمر به في الأديان السماوية)، مكذب بهذه الآية، وبكل آية في كتاب الله تُكفّر اليهود والنصارى فضلاً عن غيرهم، وتأمّر بمعاداتهم والبراءة منهم وجهادهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

وكذلك هو مكذب بكل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن، كقوله صلى الله عليه وسلم: (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيده لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمَةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ) رواه مسلم.

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة المتضافرة عنه عليه الصلاة والسلام، بل كل سيرته صلى الله عليه وسلم دالة على هذا حد الاضطرار الذي يعلمه عنه كل مسلم، ولا يخالفه أو يشك فيه إلا مارق عن دين الإسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين، أن من سوغ اتباع غير دين الاسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر) الفتاوى الكبرى. (4/341)

وقال أيضاً:

(ومن لم يقر بأنه بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم، لن يكون مسلم إلا من آمن به واتبعه باطنياً وظاهراً فليس بمسلم، ومن لم يحرم التدين بعد مبعثه بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفرهم ويغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين) الفتاوى. (27/464)

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عند ذكره لنواقض الإسلام العشرة:

(الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم كفر إجماعاً) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب في العقيدة. 1/323

ومن هنا تعلم خبث من يدافع عن ذلك المرتد المروج لهذا الدين الجديد، كذاك المغامسي الذي قال في خطابه أمام الملك:

(ومن تأمل الأمر الملكي بالدعوة إلى حوار الأديان، تبين له أن في ذلك انتصاراً لشموخ الإسلام!! ووضوحه وبيانه!! فإنما يفر من الحوار من عرف الضعف في نفسه وكان ما يمليه شيء من الباطل!! أما دين الله فهو الحق كله لا يأتيه الباطل أبداً، وهدي أنبياء الله جل وعلا الوضوح في القصد والوسيلة، قال الله جل وعلا عن كلمه موسى: "قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشُر الناس ضحى" وقديماً قيل:

من كان يحمل في جوانحه الضحى هانت عليه أشعة المصباح) ا.هـ بحروفه.

قلت: الملك يقول: طرحت على الفاتيكاف فكرة التوجه إلى الرب بما أمر به في الأديان السماوية، ويسمي الكفرة والمشركون إخواناً.

والمغامسي يستخف بعقول الناس! ويزعم بأن الملك دعا إلى حوار الأديان بمعنى مجادلة الكفار لإظهار بطلان ما هم عليه، وأن في دعوته انتصاراً لشموخ الإسلام!!

فأي انتصار وأي شموخ يهذي به هذا الكذاب الذي لم يستح من الله ولا من خلقه، وأي ضحى يحمله ولي نعمته المرتد بين جوانحه، أم أنه في سبيل تكثير ما يدخل في جيبه لم يعد يدرى ما يخرج من رأسه..

انظر إلى أي مدى وصل الاستخفاف بعقول المسلمين، وإلى أي حد تصل الوقاحة!

فعليك أن تصدق بعد أن تتخلى عن عقلك، أن الأعرابي عبدالله بن عبدالعزيز قد ذهب إلى الكفار في عقر دارهم بنفسه، معلناً بشموخ الإيمان وعزة الإسلام، منازلته لهم بالحجاج والبرهان، لإثبات بطلان دينهم وإظهار صحة دين الإسلام، وأنه الدين الحق الذي

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فوقفوا أمامه منبهرين! ثم نظروا في حالهم وحقيقة دينهم فعرفوا أنهم هم الظالمون! وأنهم مغلوبون لا محالة مدحورون! فأجمعوا أمرهم بعد أن أيقنوا من إفلاس حجتهم وضعف نفوسهم، فولوا مدبرين! وفروا لا يلوون على شيء! فظهر الحق وعلا شأن الإسلام، وعاد الأعرابي إلى بلاده يحمل بشائر النصر...!!

انتهت حكاية بيع الدين بالدراهم.

قاتل الله أهل النفاق يقيناً أن الملك لم يحلم يوماً من الأيام أن يجد من يبرر له كفره بهذه الصورة..

وحسبنا الله ونعم الوكيل..

القاصف الثاني:

إباحة أرض الحرمين للمشركين وحمايتهم، وحماية كفرهم ومنع خيرة أهل الزمان منها

جاء في تقرير اللجنة: (وكنتيجة للمحادثات الثنائية: فإن الحكومة السعودية قد أكدت بأنها سوف تقدم بعض السياسات بهدف تحسين ظروف الحرية الدينية).

قلت: أي حرية الكفر، وحماية الكفار وعباداتهم.

وقد أوضح تقرير الخارجية بعض صور هذا التحسين الذي أكدته الحكومة، حيث جاء فيه:

(أعلنت الحكومة كذلك سياسة مفادها: أنه يسمح بإدخال المواد الدينية لغرض الاستعمال الشخصي في الأماكن الخاصة في البلد، وأن موظفي الجمارك وهينة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يملكون مصادرة المواد الدينية الشخصية، والأكثر من ذلك دعت سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية، إلى إبلاغ العمال الأجانب المتقدمين بطلب تأشيرات بأن من حقهم ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة، وحياسة مواد دينية شخصية، وتزويدهم بأسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها).

وفيه أيضاً: (وقد تقلص عدد التقارير الواردة عن قيام مسؤولين بمصادرة مواد دينية، ولم ترد أي تقارير عن مصادرة مسؤولي الجمارك لمواد دينية من المسافرين المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وكان بإمكان الأفراد جلب ما يستخدمونه شخصياً لاستعمالهم الخاص، من نسخ الكتاب المقدس، والصلبان، والمواظ المسجلة على أشرطة الدي في دي، وغيرها من المواد الدينية إلى البلد دون مواجهة أي صعوبة).

وفيه أيضاً: (تعتمد الحكومة سياسة تكفل وتحمي حق العبادة الشخصي للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل لممارسة الشعائر الدينية)

وفي تقرير اللجنة: (على الجانب الإيجابي: شهدت السنوات الماضية تناقصاً في عدد مصادرة المواد الدينية الشخصية على يد مسؤولي المطارات، وذلك أثناء زيارة العمال المغتربين للملكة).

أعرفت الحال أيها الموحد؟!

فسح للكفار والمشركين، وحماية كفرهم وشركهم وصلبانهم وأقذارهم، ثم بالمقابل من ذلك تضيق على المسلمين، وسجن لدعاتهم وعلمائهم الصادقين، ومصادرة أشرطتهم ومنعها، وإدانة من يبيعها ويقتنيها!!

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في آخر وصاياه قبل موته: (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وقال صلوات ربي وسلامه عليه: (الأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً) رواهما أبو داود. (3/165)

وقال: (لا يبقين دينان بأرض العرب)، وفي رواية: (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب) رواهما مالك في الموطأ. (2/892)

فبدل هؤلاء المرتدون دين الله، ورموا بوصية رسوله عرض الحائط، وحاربوا أهل الإسلام، ومكنوا عبدة الأوثان والصلبان من أظهر الأرض والبقاع، حتى أضحت بلاد الحرمين تغص بهم..

وانظر إلى هذا النص الذي ورد في تقرير الخارجية، موضحاً ذلك:

فقد ورد في تقرير الخارجية قولهم عن الجاليات الأجنبية في البلد: (وتشمل هذه الجاليات مسلمين ينتمون إلى مختلف المذاهب والمدارس الإسلامية، ومسيحيين بمن فيهم أرثوذكس شرقيون، وبروتستانت، وأكثر من مليون من الروم الكاثوليك، ويهود، وهندوس، وبوذيين، وغيرهم، وبالإضافة إلى مسيحيي أوروبا وأمريكا الشمالية يقيم في البلد مسيحيون فلسطينيون، وهنود وباكستانيون ولبنانيون وسوريون، ومسيحيون من شرق أفريقيا، علاوة على أعداد كبيرة من جنوب آسيا، ويدين حوالي 90 بالمائة من الفلبينيين الموجودين في البلد بالمسيحية) تقرير الخارجية.

وفيه أيضاً: (لا توجد أي أماكن عبادة عامة غير إسلامية، وإن كان يتم انعقاد التجمعات المسيحية الدينية في جميع أنحاء البلد).

فهذا تقرير أسيادهم لا يستطيع واحد منهم أن ينكر حرفاً منه!!

فانظر بعد هذا إلى عبيدهم هؤلاء الذين أباحوا هذه الأرض الطاهرة لشذاذ الآفاق القُلْفِ الأنجاس الأرجاس، ومنعوا منها خيرة أهل الزمان، أولئك الغرباء المتمسكون بدينهم، الذين تتقطع نفوسهم شوقاً إلى بيت الله الحرام وإلى بلد رسوله صلى الله عليه وسلم، ولو فكر واحد منهم في القدوم إليهما فإن مسالحة الكفر بانتظاره، ومصيره السجن أو النفي أو القتل، فلعنة الله عليكم أيها المرتدون فإن عدم الدين عندكم فأين الشهامة والمروعة والنخوة؟!!

يقول الشيخ أبو قتادة فرج الله كربه: (هذا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام يدعو ربه أن يجعل البلد الحرام آمناً يأوي إليه من تاب إليه... وهكذا جعل الله تعالى حكم هذا البلد... فهو لا ينفر صيده ولا يقطع شجره ولا يختلى خلاه... {ومن دخله كان آمناً..}

لكن وحسبنا الله ونعم الوكيل... ما أسرع الناس إلى مناقضة حكم الله تعالى ومخالفته، فلا يكاد سمعك يخلو من ظلم الحاكمين لهذا البلد، حيث صيروه مصيدة للعباد واللاجئين إلى الله فيه، إذ الدولة الخبيثة لا تكف عن ظلم هؤلاء وأخذهم من الطواف ومن داخل الحرم بلا خوف من الله تعالى ولا حياء من الخلق ثم تعذيبهم أشد العذاب، وإن كانوا من غير القاطنين في تلك البلاد سلموهم إلى جلادهم من حكام بلادهم حيث القتل والسجن والعذاب.

فيالله! ما ألعن هؤلاء القوم وما أرذلهم وما أخسهم! والله إنهم فعلوا مالم يكن يخطر على بال كافر مشرك من قريش لما كانت قائمة على البيت الحرام، فإنها ما كانت تجرؤ الصيد فيه أو أن تصيد الأوابد لو التجأت إليه، فلا إله إلا الله كم هو كفر نظام آل سعود بيّن واضح ثم لا يراه البعض)

من مقال (مناجاة الخليل).

نواصل: (وفي عام 2009، أكدت تصاريح صحفية أن ممثلين من الفاتيكان خاضوا مفاوضات مع الحكومة السعودية بشأن بناء أول كنيسة في المملكة، ولكن نتائج تلك المناقشات غير معروفة حتى الآن) تقرير اللجنة.

(وفي 22 آذار/مارس 2008 نقل موقع أخبار البي بي سي (بي بي سي نيوز) عن الأسقف بول منجد الهاشم، وهو ممثل رفيع المستوى للبابا في الشرق الأوسط قوله: إن الفاتيكان يجري محادثات مع الحكومة السعودية بشأن بناء مدارس في المملكة، وعند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير لم تكن هناك أي خطط لتشييد كنائس في المملكة) تقرير الخارجية.

فهذه هي الحرية الدينية التي يريدونها! حرية الكفار في الدعوة إلى دينهم في جزيرة العرب، وإخراج الناس من دين الله أفواجا، إنه العلو لدين الكفار وهيمنته على دين الإسلام، هكذا فليسموا الأشياء بمسمياتها، وما هذه إلا واحدة من بركات الدين الجديد، الذي دعا له الملك.

ثم ماذا يضر هؤلاء العبيد المتسلطين على رقاب المسلمين ويضيرهم إذا أصبح ناقوس النصارى يعلو صوته فوق أرض محمد صلى الله عليه وسلم، فما دامت الكراسي محفوظة لهم فليكن ما يكون، تالله ما عَيْنُوا بدين ولا بشرية، إنما هي أهواءهم وشهواتهم وكراسيهم حيث كانت قَتَمَ هم، وإن منعهم مانع من تحقيق أمل الكفار ببناء الكنائس في أرض الجزيرة وردعهم عن ذلك رادع، فما هو إلا خوف يقظة الأمة وزلزلتها لعروشهم ليس غير.

القاصف الثالث:

(أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض)

جاء في تقرير اللجنة: (أكد التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية في العالم لعام 2009، أنه أثناء العام الماضي ظلت الكتب الدراسية تحتوي على بعض العبارات الصريحة لعدم التسامح ضد اليهود والنصارى، وعبارات لا تسامحية ضد الشيعة والجماعات الدينية الأخرى، بالرغم من جهود الحكومة لمراجعة المواد الدينية لإزالة أو إصلاح تلك العبارات، وطبقاً لتقرير حقوق الإنسان الصادر عن الخارجية الأمريكية في عام 2009 والصادر في مارس 2010، فبالرغم من جهود الحكومة لإزالة عدم التسامح واللغة القاسية من تلك الكتب، إلا أن المفاهيم والتعبيرات المنحازة لازالت موجودة..).

(وما زالت الكتب الدراسية تحتوي على بعض العبارات الصريحة حول التعصب ضد اليهود والمسيحيين، وبعض العبارات المنطوية بشكل تعصب ملاحظته على تعصب ضد الشيعة وفئات دينية أخرى، على الرغم من جهود الحكومة لمراجعة المواد التعليمية وحذف هذه العبارات أو تغييرها) تقرير الخارجية.

(وفي يوليو 2006 صرحت وزارة الخارجية الأمريكية: أن الحكومة السعودية أكدت أنها خططت لمراجعة وتحديث المناهج الدراسية، لإزالة الإشارات الباقية لعدم التسامح التي تحط من قدر المسلمين أو غير المسلمين، أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الديانات الأخرى أو للمجموعات الدينية، وتوقعت أن تنتهي الحكومة السعودية من ذلك في غضون عام أو عامين بحلول يوليو 2008، وطبقاً لتقرير حقوق الإنسان الصادر عن الخارجية الأمريكية في 2009، بدأت الحكومة السعودية في عام 2007 في مشروع لمراجعة المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس، للترويج للتسامح الديني وإزالة المحتويات التي تحط من الديانات الأخرى غير الإسلام) تقرير اللجنة.

انظر إلى قولهم (الإشارات الباقية!)، أي أن الكثير من تلك العبارات قد حذفت، ولم يتبق إلا القليل (إشارات باقية).

وانظر زيادة في التوضيح لما تقدم إلى هذا النص:

(وعلى الرغم من أنه لم يتم استكمال مراجعة الحكومة للكتب الدراسية المعتمدة في البلد عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الحكومة معالجة لغة التعصب والتطرف وحذفها، فيما كانت تشجع فيه التسامح والتفهم والتفاهم بين الأديان والثقافات بين الكتب الدراسية، وأمرت الحكومة بإزالة إشارات معينة لتعابير مثيرة للجدل، مثل: الجهاد، والتحرير من غير المسلمين من الكتب الدراسية، وقد أدخلت بدل ذلك آيات قرآنية على الكتب الدراسية، تفيد بأنه لا يجوز للمسلمين إرغام آخرين على الدخول في الإسلام، وعلى أنه "لا إكراه في الدين" ..) تقرير الخارجية.

أرأيت كيف يكون الكفر والانسلاخ من دين الله..

فالله سبحانه أتم لنا دينه وأكمله قال سبحانه: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} (المائدة:3)، وقد أوجب علينا الإيمان به كله، ولا يقبل الله من أحد ديناً سواه، {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (85) آل عمران.

وقد أنكر الله على يهود أشد النكير، وتوعدهم بوعيد تقشعر منه الأبدان، لما آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعضه فقال سبحانه:

{ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَقَادُوهُمْ وَهُمْ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (85) أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ} (86) البقرة.

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: (1/122)

(والذي أرشدت إليه الآية الكريمة وهذا السياق ذم اليهود في قيامهم بأمر التوراة التي يعتقدون صحتها، ومخالفة شرعها مع معرفتهم بذلك وشهادتهم له بالصحة).

قلت: فتأمل كيف أن الله حكم بكفرهم (وتكفرون ببعض)، ولم ينفعهم اعتقاد صحة التوراة التي بين أيديهم، لما تركوا بعض ما فيها، واعتاضوا عن ذلك بما تهواه نفوسهم من أحكام.

ثم انظر بعد هذا إلى هذه الحكومة التي تنتسب إلى الإسلام، وتدعي حماية التوحيد، فهل خرمت من فعل يهود حين آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض شيئا؟! غير الزيادة عليهم في الكفر!!

فلم يكفهم أن تركوا حكم الله ببغض الكفار وجهادهم، وهذا كفر..

بل ازدادوا على ذلك فدخلوا معهم في معاهدات ومواثيق تضمن التناصر والتعاون بينهم [3] فأبطلوا بذلك شريعة الجهاد وحرموه وهذا كفر ثان.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وكل من عرف حال محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به من القرآن والدين يعلم علما يقينيا ضروريا أن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يكفر الطائفتين -أي اليهود والنصارى- ويأمر بجهادهم ويكفر من لم ير جهادهم واجبا عليه وهذا مما اتفق عليه المسلمون وهو منقول عندهم عن نبيهم نقلا متواترا) الجواب الصحيح (3/94) بتصرف يسير).

وقال أيضاً: (ومن بدل شرع الأنبياء وابتدع شرعاً فشرعه باطل لا يجوز اتباعه كما قال تعالى: (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله)، ولهذا كفر اليهود والنصارى لأنهم تمسكوا بشرع مبدل منسوخ) الفتاوى. (365/35)

وقال ابن حزم رحمه الله: (وأيضاً فلا فرق بين جواز شرع شريعة من إيجاب أو تحريم أو إباحة بالرأي لم ينص تعالى عليه ولا رسوله عليه السلام، وبين إبطال شريعة شرعها الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالرأي، والمفرق بين هذين العاملين متحكم بالباطل مفتر، وكلاهما كفر لا خفاء به) الأحكام. (31/6)

قلت: ثم بعد ذلك الكفر الذي وقعوا فيه، حاربوا بأيديهم وألسنتهم وأموالهم مظاهرة للكفار ووكالة عنهم، كل ملتزم بأمر الله مجاهد للكفار، مع كون الكفار في زماننا صانلين على بلاد المسلمين!! وهذا كفر ثالث.

ثم ما لبثوا أن دعوا إلى احترام دين الكفار، وروجوا لذلك ونشروه ورعوه، وهذا كفر رابع.

ثم هم هنا جاهدون في إسقاط أوامر الله ومحوها وإزالتها، وهذا بالنظر إلى ما قبله كفر خامس لاشك فيه، ولا وإمكان للترقيع لهم فيه..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى) مجموع الفتاوى. (8/ 106)

وأعظم صور الإسقاط لأوامر الله ونواهيه: تركها والإعراض عنها، مع مضادتها بزيالات قوانين البشر، مع حرب الملتزم بها من عباد الله، مع محوها وإزالتها من الكتب التي بين أيدي المسلمين، فهذا كفر مركب، وكل ذلك قد وقعت فيه هذه الدولة.

فهل من دركات في الكفر بعد هذه الدركات!!؟

تالله لا يشك في كفرهم بعد معرفة حالهم إلا أعمى مطموس البصيرة.

القاصف الرابع:

وفي جهود الحكومة السعودية في تغريب عقيدة أبناء الأمة ومسح دينهم، وإشاعة الفساد، والتضييق على كل ما يقابل ذلك من خير، اقرأ هذه النصوص:

(وعلى مر السنوات القليلة الماضية تعهدت الحكومة السعودية باتخاذ بعض الإجراءات لمكافحة التطرف داخل البلاد، مثل: برامج إعادة التأهيل والإصلاح للمتطرفين المدانين والإرهابيين، بالإضافة إلى إعادة تدريب الأئمة، وفصل بعض الأئمة والمدرسين الذين يعرف عنهم أنهم يحملون رؤى متطرفة، وطبقاً لتقرير أجراه مكتب المساءلة في أكتوبر 2009، أنه في إطار البرنامج الوقائي للحكومة السعودية تم توزيع ملايين المنشورات والأوراق الدعائية والرسائل والإعلانات عن الآراء الدينية التي تدين الإرهاب، وتحذر من اختطاف الطائرات، والتفجيرات والاعتقالات، والكثير من تلك المبادرات تم تطبيقها من خلال وزارة الداخلية السعودية ومن خلال إدارة الإرشاد بها، والتي تهدف إلى مواجهة الإرهاب من خلال نشر التفسيرات الأكثر حكمة للأفكار الدينية) تقرير اللجنة.

قلت: ألا ليت أولئك الحمقى والمغفلين-إحساناً للظن- أصحاب تلك الكتب والرسائل والمنشورات يتعظون، ويعلموا في أي ركاب هم يسيرون، ومن بكتابتهم ينصرون ويُفرحون!!

وفيه أيضاً: (بدأت الحكومة السعودية عام 2007، في مشروع لمراجعة المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس، للترويج للتسامح وإزالة المحتويات التي تحط من الديانات الأخرى غير الإسلام، وفي ديسمبر 2009 شاركت أكثر من 83 مدرسة في 27 منطقة ومحافظة مختلفة في ذلك المشروع، والذي كان هدفه هو تكملة المناهج الدراسية بمواد تعتمد على المعرفة).

(وقد أوكلت إلى هيئة حقوق الإنسان مهمة رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان في البلد بما فيه التشجيع على التسامح وتعاونت هيئة حقوق الإنسان في هذا المسعى مع وزارة التربية والتعليم وزودت رجال الشرطة وقوات الأمن وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمواد والتدريب في مجال حقوق الإنسان) تقرير الخارجية.

(نظمت عدة مؤسسات تعليمية ومجموعات خاصة منها المركز الوطني للحوار نشاطات حول الحوار الوطني، والحوار بين الأديان، خلال العام بما فيها تنظيم نشاطات في المدارس الحكومية، مما شكل مؤشراً على وجود استعداد أكبر في البلد لمناقشة موضوع التسامح الديني) تقرير الخارجية.

أرأيت أيها المسلم كيف يكون التغريب والمسخ لدينك! من خلال هذه المشاريع التي تبين لك حقيقتها، وما تهدف إليه من كلام أعدائك، ولا يبنئك مثل خبير، إنه التسامح الذي عرفت مرادهم منه سابقاً.

(وطبقاً لوزارة الخارجية ففي ديسمبر 2009 أقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ما يقرب من 2700 برنامج تدريب حظي فيه أكثر من 150 ألف شخص بالتدريب لزيادة التسامح وللتشجيع على الحداثة والفهم) تقرير اللجنة.

(وفي عام 2008 أعلنت الحكومة السعودية أن وزارة الشؤون الإسلامية ومركز الملك عبدالعزيز للحوار سوف يبدأ في إعادة تدريب 40 ألف شيخ مسلم في المملكة في إطار برنامج للترويج للتسامح والاعتدال في المجتمع السعودي وقد تم تدريب خاص للأئمة بعرضهم إلى رؤى أكثر اعتدالاً) تقرير اللجنة.

برامج متكاثرة، وأموال طائلة تنفق عليها!!

كل هذا من أجل أن تتخلى عن دينك أيها المسلم، وتتجرد من ولائك لله ولرسوله وللمؤمنين، وتتخلى عن براءتك من الكفرة المجرمين، حتى إذا ما دهموا أرضك وقد فعلوا، وانتهكوا عرض أخواتك وقد فعلوا، وعبثوا بدينك واستهزءوا به وقد فعلوا، ضمنوا أنك في سباتك تعمه!! فالعبيد قد نزعوا دينك، وأتقنوا تبليدك فأنى تفيق!!

أما عن التضيق على أهل الدين فاقرأ ما يلي:

(واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف مراقبة المواد التعليمية المستعملة في المخيمات الصيفية الدينية، لمنع تدريس الإيديولوجيات المتطرفة للأطفال، وقد ألغى الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة جميع المخيمات الدينية الصيفية في جدة ومكة في عام 2008، بعد توصله إلى أنها تنشر الأفكار غير المتسامحة بين تلاميذ المدارس) تقرير الخارجية.

(كما استمرت الحكومة أيضاً في مراقبة ومتابعة الشيوخ التابعين للحكومة في المساجد عبر البلاد) تقرير اللجنة.

(وأفادت الخارجية الأمريكية بأن الخطب الحماسية والتهيجية قلّت من حيث العدد، منذ أن بدأت الحكومة السعودية في تشجيع الاعتدال) تقرير اللجنة.

(وواصلت الحكومة غربة ومراقبة الأشخاص المحتمل تعيينهم كمعلمين والأشخاص الذين يعملون فعلاً كمعلمين ممن يعتنقون آراء دينية متطرفة) تقرير الخارجية.

(وقد وضعت وزارة الشؤون الإسلامية عام 2003، برنامجاً لمراقبة جميع الأئمة الذين تدفع الحكومة مرتباتهم، وتقوم لجان محلية مؤلفة من كبار علماء الدين بالإشراف على موظفي الوزارة الذين يعملون بدوام كامل، ويقومون بمراقبة جميع المساجد والأئمة.....وصرح وزير الشؤون الإسلامية لموقع عكاظ أونلاين بأنه تم خلال السنوات الخمس التي مضت منذ اعتماد البرنامج إعفاء 3200 إمام من مناصبهم) تقرير الخارجية.

(وطبقاً للحكومة السعودية، فإن المدرسين والأئمة والمهنيين الذين يروجون للكراهية وعدم التسامح يتم فصلهم) تقرير اللجنة.

فمن (يروج للكراهية وعدم التسامح يتم فصله!) يا ترى كراهية من وعدم التسامح مع من!!

ثم انظر إلى قولهم (يتم فصلهم)، فلا مكان عندهم ولا سلامة لكل من يضاد دينهم، (ويروج) لكراهية أسيادهم، حتى أضحوا أكثر إخلاصاً لأسيادهم من الأسياد لأنفسهم، مع أن بغض اليهود والنصارى وتكفيرهم أمر لا يصح الإسلام بدونه بالاتفاق، فتأمل بالله عليك جهدهم وجدهم في حرب دين الله عز وجل، ففصلوا 3200 إمام، ومنعوا المخيمات الدينية في جدة ومكة، وأحالوا المساجد والمدارس إلى مرتعٍ خصيبٍ لعيونهم وجواسيسهم!!

كل هذا من أجل فرض دينهم الجديد، إرضاءً لأسيادهم..

فهل قدر الله حق قدره، وعظم كتابه وسنة رسوله من نسب هؤلاء الملاعين إلى دين الله وسماهم ولالة أمر المسلمين!!

ويقول تقرير اللجنة: (وفي أثناء العام الماضي، كانت هناك تقارير بما في ذلك من وزارة الخارجية الأمريكية، تفيد بوجود مشاعر معادية للسامية ومعادية للنصرانية في وسائل الإعلام العامة، وفي الخطب التي يقدمها الشيوخ، والذين في بعض الحالات استمروا في أن يدعوا بموت اليهود والنصارى بالرغم من أنه تم عقابهم قبل ذلك بسبب نشرهم للرؤى المتطرفة).

يقول الشيخ أبو محمد المقدسي فك الله أسره قبل أكثر من عقدين من الزمان:

(بل إن الوقاحة، والإلحاد في دين الله قد بلغ بهؤلاء القوم مبلغاً لم تصل إليه حتى حكومات تلك الدول التي تصرح علانية بالعلمانية وبتحكيم القوانين الوضعية واتباع الديمقراطية أو الاشتراكية وغيرها... فاصدروا بتاريخ 13/5/1409 هـ تعميماً مخزياً على الخطباء والوعاظ صادراً عن وزارة الحج والأوقاف... تحت رقم... (3719) هذا نصّه بحروفه:

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 12/5/1409

وزارة الحج والأوقاف

المتفرعات:

مكتب الوزير

أمانة الشؤون الإسلامية

تعميم

ص لسعادة وكيل الوزارة لشئون المساجد

وكالة الوزارة لشئون المساجد-الرياض-شارع عسيرا

ص لسعادة وكيل الوزارة لشؤون الأوقاف

وزارة الحج والأوقاف – الرياض 11183

سعادة مدير عام الأوقاف والمساجد بمنطقة.....

سعادة مدير إدارة الأوقاف والمساجد بـ.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

بناءً على ما وردنا من ملاحظات عديدة حول خطب الجمعة وما تشتمل عليه من مواضع يفترض فيها أنها تهدف إلى المصلحة العامة من نصح وإرشاد ودعوة إلى التآلف والتآخي بين المسلمين والتشاور فيما بينهم على ما يصلح أحوالهم الدينية والدنيوية وتبصير الشباب الطريق السوي وتجنبهم مواقع الزلل والضلال وجميع ما يهم أمور المجتمع.

وحيث لوحظ أن بعض الخطباء يضمنون خطبهم الدعاء بالهلاك وما شابه ذلك على اليهود والنصارى وطوائف دينية أخرى مع تسمية الدول بأسمائها وليس هذا مما أرشدنا إليه القرآن، الكريم حيث لم ترد في الكتاب الكريم أسماء دول بعينها وإنما كان القصص القرآني يحكي عن تلك الأمم بصورة عامة، كما أن لنا في رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم خير قدوة فقد أثر عنه في معرض حديثه عن الناس قوله ما بال أقوام معرضاً عن التسمية والتصريح، ولاشك أن هذا يجنب هذه البلاد الإحراجات مع الدول الأخرى! إذ ليس هناك من مصلحة في هذا التجريح الصريح.

لذا نأمل الاطلاع وإفهام الخطباء بذلك بصورة لبقة ومناسبة.

وفقنا الله جميعاً للخير ويسره لنا إنه سميع مجيب.

وزير الحج والأوقاف

من أجل هذا وأمثاله كنا نقول: أن الأولى أن يسمى ملك هذه الدولة بدلاً من حامي الحرمين بـ (حامي جميع العقائد) تماماً كما هو لقب صديقه الملك البوذي (فوميبول أدليادي) ملك تايلاند. بل (حامي جميع العقائد باستثناء عقيدة التوحيد الحق) أما عقيدة التوحيد الممسوخة المبتورة التي يضحكون بها على ضعاف العقول فلا بأس... لأن عقيدة الإسلام الحق تقتضي محاربة ومناوئة كل العقائد الباطلة المنافية المعارضة للتوحيد الحق، وتستلزم البراءة منها ومن أهلها... وهذه الحكومة تحمي كل ملة ونحلة خبيثة وتحرس أولياءها وأتباعها.

أرايتم كيف هو دين هذه الدولة الخبيثة.. وما هو الإسلام الذي تريده؟؟؟

إنه كما عرّفه فهد من قبل (عقيدة المحبة والصداقة بين الشعوب..) أصبح الدعاء على اليهود والنصارى وغيرهم من الطوائف الدينية الأخرى ودولها ليس من إرشادات القرآن الكريم... هذا هو التوحيد الذي تنشده هذه الدولة الخبيثة إذن... توحيد جميع الملل والأديان الباطلة وموآخاتها... ماسونية أو علمانية أو لا دينية أو وثنية أو إلحادية أو يهودية أو نصرانية... سمها ما شئت أن تسمها... أما الإسلام فاتّق الله ولا تنسب هذا إليه... نعم يا مشايخ السوء سموها ما شئتم إن تسموها إلا الإسلام فاتّقوا الله لا تشوّهوه ولا تكذّبوه ولا تمسخوه بانحرافاتكم وأنتاكنم وزندقتكم هذه...

ثم تأملوا تلبيسهم في هذا التعميم وتنزيلهم أحاديث المسلمين في حق المشركين، كحديث (ما بال أقوام..) فإن هذا من حسن أدبه وستره صلوات الله وسلامه عليه، على المسلمين، وهذه الدولة الخبيثة تنزل مثل هذا على الكفار المحاربين لله ولدينه فتريد أن تستر عليهم وتدفن معائبهم وباطلهم فتكمم أفواه الخطباء حتى عن الطعن فيهم وفي دولهم، إنهم لم يكتفوا بتكميم أفواه الدعاة ومنعهم من الحديث حول طغيان حكومتهم الخبيثة وكفرياتهم. بل يريدون مثل ذلك أيضاً مع كفريات أوليائهم وأحبابهم اليهود والنصارى والطوائف والملل الدينية الفاسدة الأخرى..

أرايتم التوحيد يا دعاة التوحيد؟؟ أرايتم توحيد آل سعود؟؟ توحيد الطواغيت، وتوحيد اليهود والنصارى (وطوائف دينية أخرى)... كل هذا لكي يجنبوا بلادهم الإحراجات مع الدول الكافرة الأخرى بابتعادهم عن التجريح الصريح... نعم فهذا معروف وبين عندكم، الطعن في الكفار المحاربين لدين الله تعالى والدعاء عليهم بالهلاك... يسبب لكم إحراجات وليس حرجاً واحداً فكيف بقتلهم وقتالهم الذي أوجبه الله تعالى، وحرمتهموه أنتم كما تقدّم... وقد قال سبحانه{ } فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً{ }

فتأمل تكرار أداة النفي مع القسم تأكيداً على بطلان وانتفاء إيمان من وجد حرجاً ولو يسيراً من بعض دين الله، وتأمل كيف جاءت (حرجاً) نكرة في سياق النفي، فتشمل كل أنواع الحرج حتى إن الإيمان لينتفي مع اليسير منه... فكيف بمن وجد إحراجات وإحراجات...؟؟ تأمل هذا وأفق من نومك يا موحد !!

من (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية ص198 وما بعدها).

قلت: أما اليوم فقد تغير الحال وازداد هؤلاء المرتدون وقاحة في كفرهم، فما يطلبه الغرب منهم لم يعد يمثل لهم إخراجات إلا مع الشعوب التي يحكمونها، ومع أبناء الأمة عموماً، ولولا خوفهم على عروشهم من يقظة الأمة وانتفاضة أبنائها لصرحوا بزندقتههم وكفرهم دون أي غطاء ديني، ودون أي تلبيس شيطاني.

يقول تقرير الخارجية في سياق الحديث عن متانة العلاقات الأمريكية السعودية: (يتفق الكثير من الخبراء، على أن الزعماء السعوديين يرغبون في الحفاظ على سلطتهم السياسية، عن طريق الحفاظ على شرعيتهم بين المؤسسة الدينية المحافظة).

فهم حريصون كل الحرص على تطلب رضى أسيادهم وتنفيذ أوامره، ولما كانت أوامر الأسياد تخرج العبيد أمام شعوبهم، فلا بد حين إذ من ستار الدين ومعونة السدنة أصحاب العمام والبشوت، لإكمال فصول مسخ هوية الأمة ليصبح الكفر إيماناً، والباطل حقاً..

ثم بعد هذا الذي تقدم، عن ذلك التضيق والمراقبة على أهل الدين، تأمل هذه النصوص على الجانب الآخر:

(وبالنظر إلى القلق المستمر بشأن تصرفات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سمحت الحكومة بتغطية إعلامية غير مسبقة لمحاكمة أعضاء الهيئة الذين قيل إنهم كانوا ضالعين في عمليات مضايقة ووفاة مواطنين وكانت هناك حرية أكبر في توجيه انتقادات إلى المؤسسة الدينية بما في ذلك في الصحف، وشجب الكثير من الكتاب الانتهاكات التي ارتكبتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعا بعضهم للقيام بدراسة شاملة على مستوى البلد ككل لدور الهيئة أو حتى إلى حلها وكان مثل هذه الانتقادات يؤدي في كثير من الأحيان في الماضي إلى مضايقات من الهيئة وتهديدات بالقتل من الإسلاميين المتطرفين إلا أنه لم ترد تقارير عن مضايقات وتهديدات مماثلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير) تقرير الخارجية.

قلت: الحكومة قد سمحت وأعطت حرية أكبر، فلماذا يصر بعض المشايخ على التلبيس على الناس، من خلال حصر الشر في مستغلي هذا السماح وتلك الحرية، فمن الذي سمح للأشرار والفجار، بل والزنادقة المرتدين ومن الذي أعطاهم الحرية؟!..

قليلاً من احترام عقول الناس يا قوم..

وجاء في تقرير الخارجية: (وازداد عدد وحدة المناقشات العامة والتحديات لدور مطوعي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في رصد التفاعلات الاجتماعية بناء على ولايتهم الدينية، وخاصة بين فئات الشباب).

(وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتقادات لم يسبق لها مثيل في وسائل الإعلام للمواد التعليمية الحكومية، ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 نشرت صحيفة الحياة مقابلة على صفحة كاملة مع أستاذ في جامعة الملك عبدالعزيز انتقد بشدة الكتب الدراسية الدينية، وفي 17 شباط 2009/انتقد محمد عبداللطيف آل الشيخ وهو كاتب في صحيفة الجزيرة اليومية الإلكترونية النظام التعليمي، ودعا لإدخال إصلاحات على مناهج التاريخ والدين والأدب العربي، كما انتقد الأساتذة غير الأكفاء) تقرير الخارجية.

من الذي سمح لهؤلاء؟! ومن الذي أعطاهم الحرية ليطعنوا في الثوابت ويضربوا في المُسَلَّمات؟!

ثم لماذا لم يعاقبوا؟ ولماذا لم يسجنوا أو يفصلوا من وظائفهم؟

أجزم أن هذه الأسئلة لا تصلح إلا لتفهم الصغار، أما وقد بلينا بأقوام على درجة عالية من (الذكاء) فلا بأس أن نوجهها لهم!

وجاء في تقرير الخارجية: (واصلت السلطات المحلية منح الشيعة في القطيف حرية متزايدة بشكل تدريجي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وسمحت بالممارسات والتجمعات الدينية التي كانت مقيدة أو محصورة في الماضي، وازداد عدد وحجم النشاطات المقامة في كربلاء والتي يتم فيها تمثيل استشهاد الحسين، كما تم عرض صور الأئمة المبجلين بصورة علنية في واجهات المحال التجارية).

غني عن التعليق..

(وفي 23 تموز/يوليو 2008 أعلنت الأميرة جوهرة بنت فهد رئيسة جامعة الرياض للبنات برنامج تدريب يستمر ستة أسابيع في فصل الصيف، لتدريب الطالبات على اللغة الإنجليزية والتسويق والاتصالات وبرمجة الحاسوب، موفرة بذلك خيارات جديدة بديلة للمخيمات الدينية، ويهدف البرنامج الذي سيستمر أربع سنوات إلى تدريب أكثر من 40 ألف طالبة) تقرير الخارجية.

تأمل (بديلة للمخيمات الدينية)، أفصحوا عن نوايا عبيدهم من تلك البرامج!!!

فهم حريصون على إخراج المرأة، ولا بد من ترويضها بمثل هذه البرامج لتسهيل خروجها، وإماتة النفرة في نفوس الناس من قبول خروجها، حتى إذا ما خرجت كان لهم ما أرادوا فلا تسل بعد هذا عن الفساد والرديلة والفحش والخنا والفجور، فالمرأة من أقوى الوسائل وأنجعها عندهم لشل حركة الأمة، وإغراقها في مستنقع الشهوة، فإذا ما بدلت كرامة الأمة وإنسانيتها إلى شهوانية بهيمية وضيفة، أمنت اللصوص على عروشها، وضمنت فيها البقاء، فمن ذا يفكر حينئذ في هدم تلك العروش، وقطع رؤوس اللصوص.

وجاء في تقرير الخارجية: (شهدت الفترة التي يغطيها التقرير ازدياداً في النقاش العام حول طبيعة الخلوة أو الانفراد مع أفراد من الجنس الآخر ممن ليسوا من المحارم).

هكذا هو مسلسل الشر يبدأ، بفسح المجال للنقاش مع نفخ إعلامي شيطاني، ودعم مبطن خفي، كل هذا لتهوين المنكر والتوطئة لقبوله، هذه هي سياسة حكومة الدين الجديد، فهم إذا أرادوا أمراً وخشوا من إنكار الناس وعدم تقبلهم له، سمحوا بالحديث عنه والنقاش فيه في إعلامهم، وأنفقوا لمن يدعو ويروج له أموالهم، هذا مع مسوح الدين ولا بد، حتى يبدو وكأنه مطلب شعبي يصعب رفضه ورده، وأنهم ليس لهم به شأن، وهكذا شيئاً فشيئاً ليصبح المنكر معروفاً، أو على أقل الأحوال أمراً لا يسوغ إنكاره..

فمتى يصحوا النائمون!!!..

القاصف الخامس:

موالاة الكفار ومظاهرتهم على المسلمين

جاء في تقرير اللجنة: (ظلت العلاقات الأمريكية السعودية وثيقة، بالرغم من التوترات التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر).

وفيه أيضاً: (فلعدة سنوات أدى اعتماد الحكومة الأمريكية على نظيرتها السعودية، في التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن الإقليمي، وإمدادات الطاقة...).

وفيه أيضاً: (وقد كان "الحوار الاستراتيجي الأمريكي السعودي" الذي تم افتتاحه في نوفمبر 2005، بمثابة ندوة مؤسسية عالية المستوى لتنسيق المصالح الأمريكية السعودية، ويتكون ذلك الحوار الاستراتيجي من ستة مجموعات عاملة، تركز على التنمية البشرية، والاقتصاد، والطاقة، والشؤون القنصلية، والتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب).

قلت: ومجال التعاون بين العبيد وأسيادهم في حرب الإسلام أشهر من أن يُستدل عليه، ولا يماحك أو يجادل فيه إلا أصم أعمى لا يدري ما يجري حوله، ولا في أي عصر يعيش هو، وقد حازوا في هذا على الرضى التام من أسيادهم، وطالع في هذا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخير عن الإرهاب لتتيقن من صدق ما أقول.

ويكفي أن أذكر هنا بقول الله تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} (51) المائدة.)

والنصوص متضافرة متوافرة في ردة المظاهر للكفار على المسلمين، وقد حكى ابن حزم رحمه الله الإجماع على ذلك فقال:

(صح أن قوله تعالى (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار ، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان

من المسلمين) المحلى . 1/138

وقال الشيخ عبد الله بن حميد رحمه الله:

(وأما التولي : فهو إكرامهم ، والثناء عليهم ، والنصرة لهم والمعاونة على المسلمين ، والمعاشرة ، وعدم البراءة منهم ظاهراً ، فهذا ردة من فاعله ، يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة المقتدى بهم) الدرر السنية . 15/479

وكذلك حكاه غيرهما من أهل العلم، ويرجع من أراد الاستزادة في ذلك إلى الكتاب القيم (التبيان في كفر من أعان الأمريكان)، للشيخ ناصر الفهد فرج الله عنه، فهو شافٍ وكافٍ في هذا الباب، وليس غرضي هنا تقرير ذلك، وإنما المقصد إثبات تلبس هذه الحكومة بهذا الناقض، من خلال شهادة أسيادهم.

ثم لابد من التنبيه هنا على أمر يغفل عنه الكثير، وهو أن كفر هذه الحكومة في هذا الباب ليس مقتصرًا على المظاهرة والمعاونة على حرب المسلمين فحسب، بل الأمر الذي لا يجوز تجاهله والتغافل عنه أنهم تجاوزوا ذلك وتعدوه إلى الوكالة عن أعداء الله في حربهم على الدين وأهله، وهذا كفر أغلظ من مجرد المظاهرة، وكل دليل دل على كفر من ظاهر الكفار وأعانهم على حرب المسلمين، فإنه ينتزل على من كانت حربه للمسلمين وكالة ونيابة عن الكفار من باب أولى، ولا أحسبه يشك في كفر من كانت هذه حاله صاحب دين قويم وعقل سليم..والله المستعان.

القاصف السادس:

مزيداً من الكفر أيها العبيد ليرضى أسياكم!!

قلت: وبعد ذلكم الكفر الذي تقدم بيانه من حال حكومة العبيد، فقد ورد في تقرير لجنة الحريات الدينية بعض التوصيات التي قدمها معدو التقرير لحكومتهم الأمريكية، والتي تتضمن المطالبة بمزيد من الكفر من عبيدهم آل سعود، وما الأمر إلا كما قال الله تعالى: (ومن يهن الله فما له من مكرم)..

وأذكر هنا بعضاً منها:

(رفع حالة التنازل عن اتخاذ إجراء والموجودة منذ العام 2005 أو على الأقل إمدادها مؤقتاً لـ 180 يوماً وأثناء تلك الفترة كتداعيات على وصف المملكة بدولة مبعث قلق خاص وأثناء تلك الفترة يجب على الحكومة السعودية أن تكمل الإصلاحات الخاصة بالحرية الدينية والتي تم الموافقة عليها في السياسات المعتمدة ليوليو عام 2006 وهي:

مراجعة وتحديث الكتب الدراسية لإزالة الإشارات الباقية لعدم التسامح التي تستهين بالمسلمين أو غير المسلمين أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الديانات الأخرى.

ضمان أن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الشرطة الدينية لا يعتقلون أو يقومون بإجراء تحقيقات للمشتبه بهم أو تنفيذ العقوبة أو انتهاك حرمة المنازل الخاصة).

(على أعلى المستويات يجب الدعوة إلى إطلاق هادي المطيف-شيوعي، ومنير القصاص-شيوعي، وعلي سابات-مشعوذ لبناني، والمعتقلين الدينيين الآخرين بما ذلك المسلمين الشيعة والإسماعيليين الذين أدينوا ولا يزالون رهن الحبس بتهمة الارتداد أو الشعوذة أو انتهاك الحكومة).

(الضغط على الحكومة السعودية لمعالجة التحريض على العنف والتفرقة ضد المسلمين وغير المسلمين من المذاهب الأخرى عن

طريق:

محاكمة الشيوخ الحكوميين والمسؤولين الآخرين الذين يحرصون على العنف ضد الأقليات المسلمة أو الأفراد من الأقليات الدينية غير المسلمة.

فصل أو معاقبة الشيوخ الحكوميين الذين يتبنون عدم التسامح.

التنديد العلني بالتحريض على العنف والتفرقة التي يقوم بها المشايخ أو المسؤولين الحكوميين أو وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة ضد الأقليات المسلمة مثل الشيعة والإسماعيلية وأعضاء الجاليات الأخرى غير المسلمة.

إبطال الفتاوى التي أصدرها الشيوخ الحكوميون التي تميز المسلمين عن الأقليات الدينية أو غير المسلمين أو تحرض بالعنف ضدهم.)

قلت: وتحت هذا المطلب ينبغي أن تفهم دواعي قرار الملك مؤخراً بقصر الفتوى على هيئة كبار علمائه ومن يُسمح له بذلك.

(تمديد برنامج المعلمين الدينين والذي يستضيف القادة والعلماء الدينين السعوديين في الولايات المتحدة عبر برنامج الزيارة الدولي الذي مدته ثلاثة أسابيع لمعرفة الحرية الدينية في الولايات المتحدة وأن تشمل زيارات من القادة والمعلمين الأمريكيين إلى المملكة العربية السعودية وزيادة عدد وتنوع ونطاق خبرات الزائرين إلى البلدين.)

ومنها: (يجب على الولايات المتحدة أن تضغط من أجل تحسينات فورية في احترام الحرية الدينية بما ذلك حث الحكومة السعودية على الآتي:

أ- حل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتفويض عملية تطبيق القانون إلى خبراء في وكالات تطبيق القانون بسلطة قضائية دقيقة وتخضع إلى مراجعة القضاء والضمان الفوري أن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يصبحون مسؤولين عن الانتهاكات ويتم محاكمتهم عليها.....)

ب- السماح لرجال الدين الأجانب بدخول البلاد لتقديم خدمات التعبد) وغير ذلك.

قلت: فبالله عليك أيها المسلم، يا من رضيت بالله رباً، وبمحمد رسولاً، وبالإسلام ديناً:

هل جانبنا الحقيقة والحق حين قلنا عن هؤلاء بأنهم عبيد؟! وأن أولئك لهم أسياد؟!

ألا ترى كيف يُملُون عليهم أوامرهم ويمتطونهم لتحقيق مطالبهم ومآربهم؟!!

ثم هل بالله عليك قد أدى الأمانة التي انتمنّه الله عليها من سماهم ولالة أمر للمسلمين؟!

ودعا إلى طاعتهم؟! وسمى من خرج عليهم التزاماً بأمر الله خوارج مارقين! وفنة ضالة! بل قرامطة مفسدين كما سمعته أذنائي من صالح الفوزان؟!!

فإن لم يكن لكم دين وعلم فأين عقولكم وأين فطرُكم يا قوم..

وإذا مروا علم يرشده ولا عقل فكيف نَعُدُّ إنسانا

الخاتمة

فهذه بعض كفريات تلك الدولة وبعض مخازيها ولم نستقص ولم نرد تطويلا، وقد أعرضت عن بعض المخازي المذكورة في التقريرين واكتفيت بما ذكرت، وكما قدمت في مبتدأ هذه الورقات فإن حصر كل كفرياتها يحتاج إلى مصنفات، وفيما كتب كفاية إن شاء الله لمريد الحق.

فيا أيها الدولة المارقة الآبقة عن شرع الله..

يا من بدلتم شرع الله..

ولبستم على الناس دينهم..

واتخذتم اليهود والنصارى أسياداً وأولياء..

ودعوتم المسلمين إلى مؤاخاتهم ومعاشتهم..

وتحاكمتهم إلى زبالات أهوانهم من دون الله..

وحاربتم أولياء الله مظاهرة للكفار ووكالة عنهم..

وملأتم سجونكم من خيرة أهل الزمان..

ونشرتكم الفساد في الأرض..

وضيقتكم على أهل الصلاح والخير..

وأفسحتم الديار للكفرة والمشركين..

ومكنتكم كل مفسد ومنافق من إعلامكم..

وبذلتكم في مضادة دين الله أموالكم..

فيا أيها العبيد المناكيد..

{إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ.}

براءة ليس معها التقاء..

ومعاداة ليس معها مودة ولا صفاء..

بل هي والله العدواة والبغضاء..

أبدًا أبدًا..

ومالم تؤمنوا فليس لها بيننا أمد ولا انقضاء..

فما ثمَّ إلا السيفُ يحكمُ بيننا فنذكرُ نصرًا أو نموتُ كراما

فالواقع بيننا وبينكم..

حرب بين أهل الإيمان وأهل الكفر..

ومهما تجبرتم وطغيتم..

وأفسدتم وبغيتم..

فإن العاقبة للمتقين..

والله ناصر جنده وأوليائه..

ومعلٍ كلمته على أعدائه..

ولو كره الكافرون..

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون..

اللهم اجعلنا من أنصار دينك واختم لنا بالشهادة في سبيلك..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.

كتبه:

أبو الحسن الأزدي

شوال 1431 من الهجرة النبوية

[1] ورد في تقرير وزارة الخارجية للحريات الدينية 2009 : (هيئة كبار العلماء التي تم تشكيلها عام 1971 هيئة استشارية مسؤولة أمام الملك وتضم 21 عضواً.....والملك هو الذي يختار العلماء لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد) وإذا كان الملك هو الذي يختار العلماء فلا تسأل لماذا يسبسون في ركابه، فالاختيار ليس عبثياً، وإذا قدر أنه تم اختيار العالم الخطأ، فلا يلبث أن يفصل من الهيئة أو يهملش ويُمتد ذكره.

[2] انظر كلامه هذا وغيره في إصدار مؤسسة السحاب المرئي (غزوة المؤذن).

[3] انظر الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية.

Permalink: http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/09/blog-post_29.html

#22

تنبيه أهل الإيمان.. إفك دعوى لبس الصحابة الصلبان في الفتوح.

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه أهل الإيمان...

إفك دعوى لبس الصحابة الصلبان في الفتوح

الحمد لله رب العالمين، مالك يوم الدين، القائل في محكم تنزيله {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (119)} [التوبة] ، والصلاة والسلام على النبي الخاتم الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، المبرنين من إفك الوضاعين، وفريات المفترين.

وبعد:

فقد وقعت العين على إيضاح للشيخ أبي الوليد الغزي حفظه الله على فتواه في حماس، ولم يكن بخافٍ ما كُتِبَ في شأن حكومة حماس، وانقسام الإخوان في حكمها بين مكفر وعاذر، وقد تكلم في هذه النازلة من الفريقين من هو أهل للكلام فيها، ومن هو دون ذلك، ولا ريب أن لكلي رأي متأهله الفريقين مكان في النظر، ومأخذ معتبر، فخُلفهما في النازلة لا يخرج عن دائرة السواغ، وإن أبي ذلك من أباه..

والمتكلم في النازلة ما دام مقتفياً سنن أهل السنة والجماعة، يتفقر آثارهم، حاذياً حذوهم، عالماً بصدرهم ووردهم، ثم هو مُلم بواقع النازلة، خبير بحدودها وأحوالها وأوصافها، مطلع على يطرأ عليها من أحوال وأوصاف، فلا تثريب عليه وهو بين الأجر والأجرين إن شاء الله ما كان مخلصاً بأذلاً جهده في إصابة الحق، إنما التثريب والعيب على من يتفحم النوازل ويتكلم فيها دون استجماع ما يؤهله للكلام فيها من علم الشرع، أو دون إلمام بحال الواقعة ووصفها ويُعِدُّ عن علم ما يطرأ عليها ويستجد من أحوال وأوصاف مؤثرة في حكمها، وهذا الثاني آثم وإن أصاب الحق، وكل امرئ عليم بنفسه..

وبعيداً عن الرأي الشخصي وما تميل إليه النفس من حكم حكومة حماس، فقد اخترت لنفسي عدم الخوض في هذا الأمر، وآليت على القلم بالكف عما لا يُحتاج إليه فيه، لا هروباً من الواقع، بل اكتفاء بدلاء من أدلى، ومن هو بالكلام فيها أولى..

وفي متابعات مطارحات الفريقين ربما يقف المرء على بعض ما يُنكره، فيسعه حياله الإغضاء، إلا أنني وقفت في إيضاح الشيخ أبي الوليد حفظه الله على موضع يستوجب الإبانة، ومع محبتي للشيخ ومحبتي لقلم إلا أنه لا يُستجاز في مثل الذي وقفت عليه كُفُّه أمانة وديانة، كيف والأمر متعلق بجناب الصحابة الكرام الأصفياء، البررة الخيار الاتقياء رضي الله عنهم وأرضاهم، وجعلنا ممن اتبعهم بإحسان، فأعقبهم الرضى والرضوان.

وقبل البيان .. فإن الموضع الذي استوجب هذا التنبيه لا أثر له في إعدار حكومة حماس حال ثبوته، ولا أثر له في ثبوت تكفيرها حال إبطاله ورده، بل هو عن الأمرين بمعزل، وليس تقرير أحدهما والتوصل إليه متوقف عليه ثبوتاً أو رداً.

وعليه.. فليس ردي على هذا الموضع بالذات مقتضى وفاقي لما سواه، وإن كان ثمة ما يلاحظ على النتيجة التي توصل إليها الشيخ في إيضاحه أو على مقدماتها أو على غير ذلك، فسيسغني حيال ذلك ما كان وسعني قبل! وسأترك الأمر لمن هو معني به في الجهة المقابلة ممن تكلم وأفتى بكفر حكومة حماس، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

قال الشيخ أبو الوليد في إيضاحه: (وقد ذكر الواقدي - وهو ثقة في المغازي على الصحيح - أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا في الفتوح يلبسون - على وجه الحيلة - ثياب الروم وعلبائهم وربما حملوا الصليب الكبير بين أيديهم - يوهمون القوم أنهم من الروم! ثم يباغثونهم في ديارهم، ذكر هذا في أخبار مختلفة في تسعة أو عشرة مواضع من الكتاب!).

أقول وبالله أستعين: العلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إما نقل مصدق، وإما بحث ونظر محقق. وسيتبين بما يأتي اجتماع ضدي الصدق والتحقيق في هذا المنسوب إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم!!

وهذه الدعوى مبنية عن كتاب (فتوح الشام) المنسوب للواقدي، وإن كان الشيخ أبو الوليد لم يذكر هذا، وكان ينبغي ذكر المرجع الذي استقي منه كلام الواقدي، فذلك أدعى لثقة طالب العلم وقبوله للمنقول، وترك النقول عريّة عن ذكر مصادرها مدعاة لصد ذلك، والبحوث العلمية الجادة المُحَكَّمة من قبل أهل الاختصاص لا يُتسامح فيها بمثل هذا كما هو معلوم.

وإذا كان المراد ترسيخ نتيجة ما في ذهن المتلقي، فسبيل ذلك مع سلوك سبيل المقدمات الصحيحة الموصلة إليها هو إبطال كلّ ما من شأنه القدح في تلك النتيجة أو التشكيك فيها، ومن الثاني عزو النقول إلى مصادرها.

ثم طالب العلم الذي يضمن بدينه يحتاج في بعض ما يُعرض عليه ويقرأه من تقارير أهل العلم إلى المراجعة والبحث والتفتيش قبل أن يتبنى ويختار، وخاصة في المسائل والنوازل التي تتضارب فيها اختيارات الموثوق بهم من أهل العلم، ووظيفة العالم تقرب العلم وتيسيره لمبتغيه، وإخراجه من مفاوز التيه، وتجنب ضدي دين أمر لا ينبغي إغفاله، ومن ذلك ما نحن فيه.

هذه ملاحظة حسن التعرّيج عليها بين يدي المراد..

وإذ ذكرتُ أن ما نسب إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في النص المنقول مستقى من كتاب فتوح الشام المنسوب إلى الواقدي، فالكلام في المقام الأول عن حقيقة هذا الكتاب.

والثاني :في قول الشيخ أبي الوليد حفظه الله عن الواقدي رحمه الله: (وهو ثقة في المغازي على الصحيح).

حقيقة كتاب (فتوح الشام) (المطبوع):

فأما كتاب فتوح الشام المطبوع، فأهل العلم والاختصاص تكذب نسبته إلى الواقدي!! وأقلهم فيه قولاً من يكذب نسبة الكثير منه له، أو يقف موقف المتشكك فيه، وحتى المستشرقون الذين اهتموا بالتراث الإسلامي وبتاريخه على وجه الخصوص، ونشروا هذا الكتاب شككوا في نسبته، ومنهم من جزم بكونه مختلقاً مكذوباً على الواقدي.

فكتاب (الفتوح) المطبوع على أحسن أحسن أحواله، قد زيد على أصله أخبار وحكايات كثيرة ليست منه، واختلقت فيه قصص وكوائن وحوادث ما وقعت إلا في رؤوس مُختلفيها، فغدا بهذا تالفاً لا يمكن التعويل على شيء فيه البتة.

ومن قرأ صفحات من هذا الكتاب، بان له إن كان من أهل النباهة ما فيه من تزويد ومبالغات هي أشبه بالخيالات، وكذلك صياغة ألفاظه تنبئ أنها من تأليف قصاص يتطلب الإثارة لا كلام مؤرخ ينقل الوقائع والأحداث، هذا بالإضافة إلى ما فيه من أسانيد مظلمة! وأخبار مستنكرة! وحكايات لأشخاص وأبطال لا ذكر لهم في غير هذا الكتاب!! بل وقصص يُستحيا من ذكرها لظهور الكذب والصناعة فيها من أول وهلة!! ثم فيه ما يناقض ما صح عن الواقدي نفسه من الأخبار!!

ومن ذلك [1] أن ابن سعد تلميذ الواقدي وكاتبه قد حكى عن الواقدي في الطبقات أن ضرار بن الأزور رضي الله عنه استشهد يوم اليمامة [2]، وكذلك البلاذري تلميذ ابن سعد حكى عن الواقدي هذا القول في كتابه (فتوح البلدان) في غير موضع [3]، ومع هذا تجد لضرار بن الأزور في كتاب (فتوح الشام) صولات وجولات، وحكايات وبطولات، بعد استشهاده بعدة بسنوات!!

ودونك طائفة من كلام أهل العلم والاختصاص بل وحتى المستشرقين تبين حقيقة الكتاب.

يقول الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية في وقته:

(سألني سائل عن الرأي في ما يوجد بأيدي الناس من كتب الغزوات الإسلامية وأخبار الفتوح الأولى، وعما حشيت به تلك الكتب من أقوال وأعمال تنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى كبار أصحابه رضي الله عنهم، وهل يصح الاعتماد على شيء منها، ثم خص في السؤال كتاب الشيخ الواقدي الموضوع في فتوح الشام، وذكر لي أن بعضاً من معربة هذه الأيام المعتدين على مقام التصنيف قد جعلوا هذا الكتاب عمدة نقلهم، ومثابة يرجعون إليها في روايتهم، ليتخذوا منه حجة على ما يروجونه من تشويه سيرة المسلمين الأولين، وليسلكوا منه سبيلاً إلى إذاعة المثالب ونشر المعائب! وأن بعضاً آخر من ضعفة العقول من المسلمين ظنوا هذا الكتاب من أنفس ما ذخر الأولون للآخرين، وأنه جدير أن يحرز في خزائن الكتب السياسية، وحقيق أن ينقل من اللغة العربية إلى غيرها من اللغات، فأجبت السائل بجواب أحببت لو ينشر على ظن أن تكون فيه ذكرى لمن يتذكر... إلى أن قال بعد كلام له متين:- أما الشيخ الواقدي فكان من علماء الدولة العباسية ولاه المأمون القضاء في عسكر المهدي وكان تولى القضاء في شرقي بغداد، قال ابن خلكان: وضعفوه في الحديث وتكلموا فيه اهـ، أي: عدوه ضعيف الرواية ليس من أهل الثقة، ولهذا نص الإمام الرملي من علماء الشافعية على أنه لا يؤخذ بروايته في المغازي، فإن كان هذا الكتاب المطبوع الموجود في أيدي الناس من تصنيفه فهذه منزلته من الضعف عند علماء المسلمين، على أنني لو حكمت بأنه مكذوب عليه مخترع النسبة إليه لم أكن مخطئاً، وذلك لأن الواقدي كان من أهل المائة الثانية بعد الهجرة، وكان من العلم بحيث يعرفه مثل المأمون بن هارون الرشيد ويواصله ويكاتبه، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود فيها من متانة التأليف وجزالة اللفظ وبدادة التعبير، والناظر في كتاب الواقدي ينكشف له بأول النظر أن عبارته من صناعات المتأخرين في أساليبها وما ينقل فيها من كلام الصحابة مثل خالد بن الوليد وأبي عبيدة وغيرهم رضي الله عنهم لا ينطبق على مذاهبهم في النطق، بل كلما دقق المطالع في أحناء قوله يجد أسلوبه من أساليب القصاصيين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة والتاسعة، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين، والرجل كان مدني المنبت عراقي المقام، ولولا خوف التطويل لأتيت بكثير من عباراته وبينت وجه المخالفة بينها وبين مناهج أبناء القرون الأولى في التعبير، على أن ذلك لا يحتاج إلى البيان عند العارفين بأطوار اللغة العربية، فهذا الكتاب لا تصح الثقة به، إما لأنه مكذوب النسبة على الواقدي وهو الأظهر... إلخ. [4])

وهذا كلام متين رصين، وهو كما قال فيه، أن كتاب (فتوح الشام) المطبوع مستبينةً صناعته المتأخرة -كله أو أغلبه- لمن طالع صفحات منه، وسيأتي الكلام على حال الواقدي في المغازي.

وقال الشيخ الأديب أحمد عمر الإسكندري في انتقاده لكتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان:

(الأمر لا يجهله من له أدنى إلمام بتميز كتابات العصور المختلفة أو بالتاريخ، أن كتب المغازي التي تطبع في مصر من مثل فتوح الشام ومصر والبهنسا وفتح خيبر وفتح مكة ورأس الغول ونحوها، هي من الكتب الموضوعية الخيالية المشتملة على بعض حقائق تاريخية، والأقرب أنها وضعت هي وقصة عنتره وذات الهمة وغيرها زمن الحروب الصليبية لتغرس في الناس فضيلة الشجاعة والافتداء بالسلف الصالح، لا أنها هي نفس كتب الواقدي الحقيقية، وإن الذين سموها بهذه الأسماء هم جماعة الوراقين والنساخين،

لترويج سلعهم عند القراء، كما نسب مؤلف قصة عنتره وروايتها إلى الأصمعي، وزعم أنه عمر وأدرك الجاهلية وقابل شيبوباً أختا عنتره. [5]

وقد أفدنا من هذا النقل سبب وضع الكتاب واختلاق رواياته وبطولاته، والإسكندري يرى أن الكتاب من وضع وضاع شابهُ ببعض الحقائق كما ترى.

وقال الزركلي في ترجمة الواقدي:

(وينسب إليه كتاب فتوح الشام وأكثره مما لا تصح نسبته إليه. [6])

ويقول الدكتور شاكر مصطفى في كتابه التاريخ العربي والمؤرخون في كلامه عن الواقدي وكتبه:

(كتب الفتوح.. فتوح الشام وفتوح العراق وفي نسبتها إليه الكثير من الشك).

ثم يقول في الحاشية: (تنسب هذه الكتب إليه وهي موجودة فعلاً، فهناك:

-كتاب فتوح الشام ومصر وهو مخطوط بالمتحف البريطاني، وقد نشر في ليدن بعنوان: "كتاب فتوح مصر والإسكندرية المنسوب إلى الواقدي"، كما طُبع في مصر سنة 1368 بعنوان: "فتوح الشام في جزئين" يتضمنان فتح الشام ومصر والعراق.

-وهناك كذلك كتاب فتوح أبيهنا وفيوم من أرض مصر....

-وكتاب فتوح أفريقية وهو مخطوط بالمتحف البريطاني، وفي مكتبات باريس وكامبردج والجزائر وفاس نسخ منه، وقد نشر سنة 1315 بمعرفة عبدالرحمن الصنادلي...إلى أن قال- ويلاحظ على هذه الكتب أنها تحمل الطابع الأسطوري الذي لا يعرفه الواقدي، كما أن فيها إلى شخصيات من القرن السادس والسابع (سيدي أبو مدين، سيدي أبو الحجاج الأقصري...) مما يكاد يجزم بأن هذه الكتب في حالتها التي إلينا بها على الأقل ليست للواقدي، وقد دخلتها الأسطورة في الغالب بعد القرن السابع الهجري. [7])

وفي هذا النقل بالإضافة إلى ما سبق فائدتان مهمتان:

أن الغربيين الذين نشروا الكتاب قد رسموا على طُرَّته عبارة: (المنسوب إلى الواقدي)!

والثانية: وجود أسماء متأخرة جداً في ثنايا الكتاب، وهذا دليل صارخ كافٍ وحده لإهدار الكتاب برمته.

ويقول الدكتور محمد بن صامل السلمي وفقه الله:

(كتاب قصص يختلف في سياقه وأسلوبه وعباراته عن أسلوب الواقدي والعصر الذي عاش فيه، إذ يكثر فيه السجع المتكلف وركاكة العبارة، وضعف البناء الشعري فيما يورده من أشعار منسوبة للقاتحين من الصحابة والتابعين، كما أنه يغرق في التفصيلات والوصف الخيالي للأبطال، ويذكر أبطالاً غير معروفين، مثل ما ذكر عن أبي الهول وأنه قاد ألفاً من عبيد السودان مع ميسرة بن

مسروق العباسي، كما أن الرواة الذين رويت هذه الفتوح عنهم لم أجد لهم تراجم في كتب الرجال، وهذا يؤكد عدم صحة نسبة الكتاب للواقدي).

وقد تضمن كلام الدكتور السلمي مقوضات عدة لنسبة الكتاب إلى الواقدي، تقدم جُلها وزاد هنا جهالة الرواة الذين رَووا تلك الأخبار وحكوا تلك المشاهد والوقائع.

وممن رأيت من المستشرقين نص على زيف كتب الفتوح المنسوبة للواقدي، المستشرق كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي، يقول:

(وهناك كتب كثيرة في الفتوح نسبت إلى الواقدي، وكثر انتشارها خصوصاً في أيام الحروب الصليبية لبث الشجاعة والحمية في نفوس المجاهدين). [8]

ويقول المستشرق الفرنسي جان سوفاجيه وهو يعدد مصادر الفتوحات الإسلامية:

(أما الروايات العديدة عن الفتوحات والتي تنسب للواقدي فهي أعمال زائفة تنسب لعصر لاحق). [9]

ويقول المستشرق مارسدن جونز في مقدمته على كتاب المغازي للواقدي:

(أما فتوح الشام وفتوح العراق للواقدي، فقد فقدوا ولم نعثر على أثر لهما، وما يتداوله الناس اليوم باسم فتوح الشام وفتوح العراق وغيرها ليست له، إذ أنها متأخرة عنه). [10]

وذكر الزركلي في ترجمة سيمون أكلي وهو مستشرق إنجليزي، ألف كتاباً في تاريخ المسلمين، أنه انتقد عليه في كتابه كثرة اعتماده على كتاب فتوح الشام للواقدي، قال الزركلي في ترجمته:

(وفي دائرة المعارف البريطانية: "مما يؤسف له كثرة اعتماده في تأليف كتابه، على مخطوطة من كتاب فتوح الشام المنسوب للواقدي، وهو أقرب إلى أن يكون قصة خيالية من أن يكون تاريخاً"). [11]

وفي هذا الذي أوردته كفاية، ومن تتبع كلام أهل الاختصاص عن كتب الفتوح المنسوبة إلى الواقدي وجد أكثر مما ذكرت..

ولولا أن المقام مقام تنبيه، لتناولت بعض ما جاء فيه بالدراسة والتحليل، ولكن حسبي ما تقدم ففيه مقتنع إن شاء الله..

فليس يسوغ بعد هذا ولا يجوز لأحد قط أن ينسب إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلاً أو قولاً، لا استشهاداً ولا اعتضاداً، ولا استناداً ولا استئناساً، ما دام مصدره كتاب زائف تالف هذا حاله.

كيف والحال في أمرٍ عظيمٍ خطير، والمُدعى فائحة منه رائحة النكارة!!

وما كان يسوغ نسبة الصحابة الأخيار رضوان الله عليهم إلى هذا الفعل لو رُئيت نسبته إليهم في كتب التاريخ والمغازي المشهورة دون تطلب إسناده وتحقق صحته، إذ كتب التاريخ ما سلمت من الدخيل، واختلاق الأباطيل، وكما قال القحطاني رحمه الله في نونيته:

لا تقبلن من التواريخ كلما جمع الرواة وخط كل بنان

أرو الحديث المنتقى عن أهله سيما ذوي الأحلام والأسنان

فالتثبت في نسبة الأقوال والأفعال متعين في حق عامة الناس، فكيف بالصحب المجتبي لصحبة خير الورى صلى الله عليه وسلم.

إن بضاعة الوضاعين، واختلاقات القصاصين، ليست تحل مطالعتها والنظر فيها لغير ناقد بصير، حاذق خبير، ولا يحل إيراد شيء من كلامهم إلا لغرض التزييف والتحذير، وما يشوبون به إفكهم من بعض الحقائق فنحن في غنية عنها من طريقهم بما صح من غيرها، والواجب هو ترك مواردهم ومشاربهم كلية، ولنا في الصحيح من كتب أهل العلم منهل روي عذب زلال، وليست تلك الموارد الكدرة والمشارب الآسنة لنا بحال، بل هي للقوم الذين قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(وأما أهل الأهواء ونحوهم فيعتمدون على نقل لا يعرف له قائل أصلاً لا ثقة ولا معتمد، وأهون شيء عندهم الكذب المختلق، وأعلم من فيهم لا يرجع فيما ينقله إلى عمدة، بل إلى سماعات عن الجاهلين والكذابين وروايات عن أهل الإفك المبين). [12]

فتلك هي مراتعهم ومعاطنهم، ومواردهم ومصادرهم، فهم خطابة ليل ما أسرع أن يوبقوا أنفسهم، وفيهم يقول القائل:

دع خبط عشواء في ليلاء مظلمة :: هاجت أفاعي رقشا بين أحجار

وأهل العلم والهدى إنما سبيلهم ودينتهم التمحيص والتفتيش، و الميز بين الصحيح والضعيف، والأصيل والزيف، فهم صيرافة الأثر، ولأجل ذلك استحقوا التوقيع عن رب البشر، وكان لهم المقام العلي والجزاء الأوفر.

المقام الثاني : وهو قول الشيخ أبي الوليد حفظه الله عن الإمام الواقي رحمه الله (وهو ثقة في المغازي على الصحيح).

والكلام في هذا المقام باختصار يغني عن الإطالة إن شاء الله..

فالواقي إمام في المغازي بلا ريب، لكن توثيقه فيها غير صحيح، وإيضاح ذلك مرهون بمعرفة كلام أهل العلم في الواقي، ومختصره أن أساطين أهل العلم قد تكلموا في الواقي وتركوه، ورماه جماعة من الأكابر بالكذب كالشافعي [13] وأحمد [14] وابن المديني [15] وابن راهويه [16] والنسائي [17] وغيرهم، وجاء عن بعض المتقدمين أنه وثقه، وليست تنهض أقوالهم مقابل أقوال من تكلم فيه، ومن نظر إلى أقوال جاريه والقادحين فيه، علم سبرهم لحاله، ورأى لهم زيادة علم واطلاع على المعدلين، فلم يخرج كلامهم فيه إلا بعد تدقيق ومعرفة، وخاصة منهم الإمامان الجليلان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رحمهما الله، وهذا الخلاف إنما كان بين الأوائل، وقد استقر الأمر عند المتأخرين إجماعاً على ترك الواقي، قال الذهبي رحمه الله:

(كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه... إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي رحمه الله). [18]

وقال أيضاً:

(مجمع على تركه). [19]

وقال أيضاً:

(واستقر الإجماع على وهن الواقدي). [20]

وأقر هذا الإجماع الحافظ ابن حجر في التهذيب. [21]

ونذكره قبلهما الحافظ ابن طاهر المقدسي رحمه الله، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الإجماع على عدم الاحتجاج بالواقدي.

فالواقدي متروك، وتركه لأحد سببين أو لهما مجتمعين:

السبب الأول: التهمة وهذا قول كبار الأئمة، وقد اتهموه بعدة أمور منها:

أنه كان يقلب الأحاديث، قال عبدالله بن الإمام أحمد رحمهما الله:

(سمعت أبي يقول ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها يعني أحاديث وذكر منها). [22] ...

وقد اتهمه بذلك كذلك ابن معين وأبو داود صاحب السنن رحمهما الله، قال ابن حبان رحمه الله:

(كان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل

يكذبه). [23]

يروى عن الثقات المنكرات وما لا يعرف من حديثهم، ولا هو كذلك بمحفوظ، قال ابن معين رحمه الله:

(**نظرنا** في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث

المناكير منه ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعر فإنّه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير

فعلما أنه منه فتركنا حديثه). [24]

وهذا النقل عن ابن معين رحمه الله في غاية الأهمية، وهو مُبينٌ عن دقة الأئمة وتحريهم قبل حكمهم على الرجال، وأن جرحهم

للوفاقي ما خرج إلا بعد سبرهم لحاله ومعرفةهم به، فلم يكتف ابن معين رحمه الله لترك حديث الواقدي بروية النكارة في حديثه عن

شيوخه المجاهيل لاحتمال كونها منهم، ولا هو اكتفى للترك بروية النكارة في مطلق حديث الواقدي عن الرواة المعروفين لاحتمالية

عدم ضبطه لحديثهم، بل تخير من يعلم ضبط الواقدي لحديثه ليندفع الاحتمال ويستبين الحال، فلما رأى النكارة في حديثه عنهم لم يبق إلا توجه التهمة إليه، فاستحق لأجل ذلك الترك.

وقال ابن عدي رحمه الله بعد ذكره عدة أحاديث رواها الواقدي:

(وهذه الأحاديث التي أملتيتها للواقدي والتي لم أذكرها كلها غير محفوظة، ومن يروي عنه الواقدي من الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم إلا من رواية الواقدي والبلاء منه ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة. [25])

تركيب الأسانيد، قال الإمام علي بن المديني رحمه الله:

(سمعت أحمد بن حنبل يقول: الواقدي يركب الأسانيد، وسمعت يحيى بن معين يقول: الواقدي يحدث عن عاتكة ابنة عبد المطلب، وعن حمزة بن عبد المطلب من مركب. [26])

فهذه الثلاث من أبرز ما اتهم به الواقدي، وكل واحدة منها كافية لترك حديثه وخرم عدالته بمجردا..

السبب الثاني: كثرة غلظه، وروايته عن كل ضرب، وخلطه بين الروايات المتعددة بالإسناد الواحد وهو لم يسمعها عن شيوخه مجتمعة، وإنما سمع من كلٍ منهم بعضاً منها، فلا يتميز بصنيعه قول الثقة من غيره، ولا قول معروف الحال من قول المجهول، والراوي متى أكثر من المتون أو الأسانيد التي لا يوافق عليها صار متروك الحديث، قال الإمام الذهبي رحمه الله:

(إن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث. [27])

فإذا كان سبب ترك الواقدي هو الأول منفرداً أو مع الثاني، فليست التهمة بمنفكة عنه في باب المغازي لكونه واسع العلم بها، إذ التهمة خارمة للعدالة، والعدالة لا تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد أبواب العلم بخلاف الضبط، وكون الرجل عدلاً مجروح العدالة في آن، ضدان لا يجتمعان!

ولهذا كان الصحيح من أقوال أهل العلم أن المبتدع الثقة تُقبل روايته بإطلاق، سواء كان ما رواه له تعلق ببذعه أم لا، وهذا قول أئمة الحديث المتقدمين رحمهم الله.

وإذا كان سبب تركه هو الثاني منفرداً وسُلمت عدالته إجمالاً فلا شك أن كلام الأئمة يلحقها وهنا يحط من رتبته عن درجة تآمي العدالة، ثم ليس سبب تركه في الحديث -على الثاني- بمنف عنه في المغازي، وليس هو بخلي في هذا الباب عن تلك المحاذير المقتضية للترك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(لا يختلف اثنان أن الواقدي من أعلم الناس بتفاصيل أمور المغازي، وأخبرهم بأحوالها، وقد كان الشافعي وأحمد وغيرهما يستفيدون علم ذلك من كتبه، نعم هذا الباب يدخله خلط الروايات بعضها ببعض حتى يظهر أنه سمع مجموع القصة من شيوخه، وإنما سمع من كل واحد بعضها ولم يميزه، ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع، وربما حدس الراوي بعض الأمور لقران استفادها من عدة جهات، ويكثر من ذلك إكثاراً ينسب لأجله إلى المجازفة في الرواية وعدم الضبط. [28])

فهذا حال الواقدي في المغازي، ومهما قيل في سعة علمه بها، فما هو قطعاً بالضابط لما يرويه ضبط الثقات، بل هو دون ذلك بدركات، ومن نظر فيما يرويه مما صح وثبت من غير طريقه، وقارن روايته بما صح تبين له الحال، ولا يتنافى هذا مع سعة علمه.

فتوثيقه بعد هذا في المغازي مجازفة، ولا مسوغ له في النظر العلمي، ولم أر من أئمة الشأن ممن يعتد بقوله في هذا المضمار قائلاً به!!

واعلم أنه لا يشك أحد في سعة العلم الواقدي بالمغازي، ولما كانت العلماء تتساهل في باب المغازي ولا تشترط فيه ما تشترطه في أبواب الأحكام وأقوال سيد الأئمة عليه الصلاة والسلام، وكان الواقدي خبيراً بهذا الباب مع ما عليه من كلام، فقد اعتبروا بكلامه في الإخباريات والمغازي واحتاطوا في مفرداته ومخالفاته، وهذا في الأخبار المجردة، فأما في خبر ينسب إليه حكم أو حرج أو حرمة فهو متروك تالف.

فليس كلامه في المغازي مقبول جملة لما له فيه من اطلاع، ولا هو مردود جملة لكونه متروك الحديث بالإجماع، فالحق بين هذين لما علمت، فلكلامه في المغازي اعتبار حيث لم ينفرد أو يخالف، إذ انفراده ومخالفته مظنة الغلط أو التهمة، فيحتاط منه تمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(الواقدي لا يحتج به إذا انفرد، لكن لا ريب في علمه بالمغازي واستعلام كثير من تفاصيلها من جهته، ولم نذكر عنه إلا ما أسندناه عن

غيره. [29])

ويقول أيضاً:

(ومعلوم أن الواقدي نفسه خير عند الناس من مثل هشام بن الكلبي، وأبيه محمد بن السائب وأمثالهما، وقد علم كلام الناس في الواقدي،

فإن ما يذكره هو وأمثاله إنما يعتضد به ويستأنس به، وأما الاعتماد عليه بمجرد في العلم فهذا لا يصلح. [30])

وقال رحمه الله:

(لا يختلف اثنان أن الواقدي من أعلم الناس بتفاصيل أمور المغازي، وأخبرهم بأحوالها، وقد كان الشافعي وأحمد وغيرهما يستفيدون علم ذلك من كتبه، نعم هذا الباب يدخله خلط الروايات بعضها ببعض حتى يظهر أنه سمع مجموع القصة من شيوخه، وإنما سمع من كل واحد بعضها ولم يميزه، ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع، وربما حدس الراوي بعض الأمور لقرائن استفادها من عدة جهات، ويكثر من ذلك إكثاراً ينسب لأجله إلى المجازفة في الرواية وعدم الضبط، فلم يمكن الاحتجاج بما ينفرد

به. [31])

ولما جاء إلى موضع انفرد فيه الواقدي بالقول عن جماعة أهل العلم، وكان ينسب على خبره حكم، حكى الإجماع رحمه الله على عدم الاحتجاج به، فقد سنل رحمه الله:

(عن القلتين، هل حديثه صحيح أم لا؟ ومن قال إنه قلة الجبل؟ وفي سؤر الهرة إذا أكلت نجاسة ثم شربت من ماء دون القلتين، هل يجوز الوضوء به أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له: إنك تتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال: ((الماء طهور لا ينجسه شيء))، وبئر بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بئر ليست جارية، وما يذكر عن الواقدي من أنها جارية أمر باطل، فإن الواقدي لا يحتج به باتفاق أهل العلم. [32]

فانظر رحمك الله كيف أطلق الإجماع في هذا الموضع على عدم الاحتجاج بالواقدي دون قيد، مع أن ما ذكر عنه إنما هو من باب الأخبار التي لا يُنكر علم الواقدي بأمثالها، لكن لما كان هذا الخبر له أثر في حكم شرعي، وكان الواقدي مخالفاً فيه الجماعة، حكى الاتفاق على تركه.

فإذا كان هذا هو القول في الواقدي لما كان لخبره الفرد أثراً في حكم من أحكام الطهارة، فكيف هو القول فيه حين يكون لخبره أثراً في حكم من أحكام الإيمان والكفر؟!!

هذا لو صحت نسبة الكتاب إليه ودون ذلك خطر الفتاد!!

وقال الإمام الذهبي رحمه الله وهو خلاصة القول في الواقدي:

(وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يُحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة ومُسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئاً. [33])

فتأمل قوله: (يُحتاج إليه في الغزوات والتاريخ ونورد آثاره من غير احتجاج) فهو التحقيق الذي لا ينبغي تجاوزه.

وخلاصة ما تقدم أن دعوى لبس الصحابة الصلبان في الفتوح وتقديم كبيرها بين أيديهم حيلة على الرومان، قد خرجت من رحم البهتان!

فالكتاب الذي عنه خرجت مختلق موضوع!

ومن نُسب إليه الكتاب متروك، وبالتهمة في قول الأكابر متبوع!

ثم هو على تسليم صحة نسبة الكتاب له، وعلى تسليم توثيقه في المغازي، منفردٌ بذلك الخبر المنكر الشنيع!

ومع إغضاء الطرف عن تفرد فخره له أثر في حكم شرعي، والإجماع منعقد على عدم الاحتجاج به في الأحكام!!

فتلك ظلمات فوقها ظلمات! وفقر مهلكات! ليس وراءها من سلامة ولا نجاة!

وبعد هذا البيان الموجز، فثمة ما يستحق التنبيه، وهو قرن الشيخ أبي الوليد حفظه الله في كلامه بين لبس زي الرومان في الحرب وبين لبس صليبهم وحمله، ثم قال: (ذكر هذا في تسعة أو عشرة مواضع)، وأغلب المذكور في الكتاب إنما هو لبس الزي لا لبس الصليب!

وموضع كهذا لا ينبغي فيه مثل هذا الإيهام، فبين لبس زي العدو ولبس صليبهم حيلة فرق لا يكاد يخفى على طالب علم.

لقد أنزل الله إلينا كتاباً يتلى إلى آخر الزمان، وأبان لنا فيه بإحكام وقول فصل، أن من فعل الكفر فهو كافر إلا المكره، فقال عز شأنه: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (106)} [النحل]

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كشف الشبهات:

(فلم يعذر الله من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان، وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه، سواء فعله خوفاً أو مداراة، أو مشحة بوطنه، أو أهله، أو عشيرته، أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض، إلا المكره).

ويقول الإمام سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله:

(اعلم رحمك الله، أن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفاً منهم ومداراة لهم، ومداينة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحب الإسلام والمسلمين، هذا إذا لم يقع منه إلا ذلك،... ولا يستثنى من ذلك إلا المكره).

ويقول:

(فحكم تعالى حكماً لا يبدل أن من رجع عن دينه إلى الكفر فهو كافر، سواء كان له عذر خوفاً على نفس أو مال أو أهل أم لا، وسواء كفر بباطنه وظاهره، أم بباطنه دون ظاهره، وسواء كفر بفعاله أو مقالته، أو بأحدهما دون الآخر، وسواء كان ظاهراً في دنياه ينالها من المشركين أم لا، فهو كافر على كل حال، إلا المكره، وهو في لغتنا: المغصوب ..[34])

ونحن نعتقد أن لبس الصليب أو التظاهر بتعظيمه من غير إكراه كفر مخرج من الملة، ونحلف بالله غير حائثين أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوه ولا قارفوه وحاشاهم، نعوذ بالله من أن نظن بهم سوءاً، بل لفقه عليهم الأراذل الوضاعون، ونسبة هذه الشناعة إلى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم خطأ حقيق بأن يستلحق بتبرنتهم منها وتنزيههم عنها.

وحتى لو نُزِعَ في كون لبس الصليب على وجه الحيلة في الحرب أو التظاهر بتعظيمه كفراً، فنسبة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم إلى فعل هو على أقل الأحوال مما اختلف أهل العلم في تكفير فاعله غير خاف ما فيه! ثم الصحابة لم يفعلوه، فالأمر لا ينفك بحال عن كونه أذى يلحقهم وما اكتسبوه ولا عملوه!

وما الظن بالواحد منا لو نُسِبَ إلى ما هو أدنى من ذلك بغير برهان أو اعتماداً على قيل وقال إلا الغضبة المضرية! وهيجان الحمية! ولصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بغضبة الواحد منا لعرضه ونفسه، وإلا نفعل فذاك برهان خلل الإيمان ونقصه، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه .) [35]

إن كان في الناس سباقون بعدهم فكلُّ سبقٍ لأدنى سبقهم تبعُ

أعفة ذكرت في الوحي عفتهم لا يطمعون ولا يريدهم الطمع

أعطو نبي الهدى والبر طاعتهم فما ونى نصرهم عنه وما نزعوا

ان قال سيروا أجدوا السير جهدهم أو قال غُوجوا علينا ساعة ربعوا

مازال سيرهم حتى استقاد لهم أهل الصليب ومن كانت له البيعُ

أكرم بقوم رسول الله شيعتهم إذا تفرقت الأهواء والشيعُ

فإنهم أفضل الأحياء كلهم إم جدَّ بالناس جدُّ القول أو شمعوا

اللهم إنا نشهدك على حب نبيك وحب آله وصحابته الكرام، ونعوذ بك اللهم من أن ننسب لهم الزور، أو نُقرَّه ونكست وعنه، فاجمعنا اللهم بهم ومن نحب في جنات النعيم..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو الحسن الأزدي

24 شعبان 1432 من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم.

وتمت مراجعته وتحريره والزيادة على أصله تلبية لطلب بعض الأفاضل في: 4 شوال 1432

Permalink: <http://abohasanazdy.blogspot.com.es/2015/09/blog-post.html>